كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

تطور التقسيم الإداري للقطر المصري
(١٩٤١ ـ ١٩٦٠م)

إعداد

د / صلاح السيد عبد العال علام

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بالكلية

(العدد الثامن والثلاثون الجزء الثاني٢٠١٩م)

تطور التقسيم الإداري للقطر المصري (١٩٤١ ـ ١٩٦٠م)

يعد القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من أهم الفترات التي تشكلت فيها الوحدات الإدارية، والتي نتجت عنها نشأة المديريات والمراكز الحديثة، وتتميز هذه الفترة عما سبقها من فترات بعدم الاستقرار؛ وذلك لكثرة ما حدث فيها من تغيرات متلاحقة، تعرضت فيها الوحدات الإدارية لإجراءات عديدة، ما بين فصل وضم، حتى اتخذت آخر الأمر شكلها النهائي في ثلاثينيات القرن العشرين، ولقد كان وضع التقسيم الإداري للبلاد آنذاك على هذا النحو لا يتناسب وما طرأ من زيادة عدد السكان وانتشار العمران، فأصبح من الضروري إعادة النظر في هذا التقسيم على وجه يتناسب مع مصلحة البلاد وصالح الأهالي سواء أكان ذلك بزيادة عدد المديريات أم فصل مراكز عن بعض المديريات وإلحاقها بأخرى، أم إنشاء مراكز جديدة، مما ترتب عليه تعديل في حدود المديريات والمراكز، ومن ثم تشكلت في منتصف عام ١٩٤١م لجنة لبحث التقسيم الإداري والجغرافي للمديريات والمحافظات.

وقد تم تقسيم الدراسة إلي محورين :

أولهما: تشكيل لجنة التقسيم الإداري، وأعمالها (١٩٤١ – ١٩٤٣م) حيث تناولت الدراسة في هذا المحور تشكيل اللجنة، ومبررات التقسيم، ثم مقترحات المديريات والمحافظات على اللجنة، وبحث اللجنة لهذه المقترحات، وأخيرًا مقترحات اللجنة في صورتها النهائية.

ثانيهما : الإجراءات التنفيذية لمقترحات وتوصيات اللجنة من حيث إنشاء المديريات أو المراكز والأقسام الجديدة، أو فصلها من مديرية وإلحاقها بمديرية أخرى، أو فصل بعض النواحي من مركز وإضافتها إلى آخر.

Development of the administrative division for the Egyptian region (1941 – 1960)

The nineteenth century and the first of the twentieth century, is considered one of the most important periods in which the administrative units has been formed, and led to the emergence of the directorates and the modern centers.

This period is distinguished from the previous periods, with instability. This is because of the successive changes, in which the administrative units faced many actions, varied from separation and annexation, till it took its final shape in the thirteenth of the twentieth century. The administrative division in the country through this period of time, did not fit with the increase of population and spread of urbanization, so it became necessary to reconsider the division in a way that fit with the country and the population, whether by increasing the number of directorates or separation of some directorates and attach them with others. So in the half of 1914 a committee has been formed for searching the administrative and geographical of directorates and governorates.

The study has been divided into two sides:

The first: forming of the administrative division committee and its works (1941 – 1943), as the study discussed forming of the committee, reasons for division, suggestions of

directorates and governorates for the committee, the investigation of the committee for these suggestions, and finally the committee suggestions in its final form.

The second: the executive actions for the suggestions and recommendations of the committee, for establishing directorates, centers, the new divisions, or separating it from a directorate and attach it with another, or separating some districts from a center and adding it to another

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ... وبعد :

يعد القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من أهم الفترات التي تشكلت فيها الوحدات الإدارية، والتي نتجت عنها نشأة المديريات والمراكز الحديثة، وتتميز هذه الفترة عما سبقها من فترات بعدم الاستقرار؛ وذلك لكثرة ما حدث فيها من تغيرات متلاحقة، تعرضت فيها الوحدات الإدارية لإجراءات عديدة، ما بين فصل وضم، حتى اتخذت آخر الأمر شكلها النهائي في ثلاثينيات القرن العشرين، ولقد كان وضع التقسيم الإداري للبلاد آنذاك على هذا النحو لا يتناسب وما طرأ من زيادة عدد السكان وانتشار العمران، فأصبح من الضروري إعادة النظر في هذا التقسيم على وجه يتناسب مع مصلحة البلاد وصالح الأهالي سواء أكان ذلك بزيادة عدد المديريات أم فصل مراكز عن بعض المديريات وإلحاقها بأخرى، أم إنشاء مراكز جديدة، مما ترتب عليه تعديل في حدود المديريات والمراكز، ومن ثم تشكلت في منتصف عام ١٩٤١م لجنة لبحث التقسيم الإداري والجغرافي للمديريات والمحافظات، ومن تشكيل هذه اللجنة يبدأ محور الدراسة، والتي جاءت بعنوان: تطور التقسيم الإداري للقطر المصري ١٩٤١- ١٩٦٠م.

ولقد وقع الاختيار على هذه الفترة لعدة أسباب منها :

* **أهمية الموضوع** : فهو من الدراسات التي تعالج جزءًا من تاريخ مصر الإداري، وهذه النوعية من الدراسات لم تحتل حيزًا كبيرًا في حقل الدراسات التاريخية، مع أهميتها في النواحي الاقتصادية والاجتماعية؛ لأن أي مشروع اقتصادي أو

اجتماعي يجب أن يعتمد أولاً قبل الشروع في تنفيذه على تخطيط إداري محكم ومنسق.

* **المادة العلمية** : كان توافر المادة العلمية معينًا أكبر على اختيار هذا الدراسة، ويأتي تقرير لجنة التقسيم الإداري المنشور في مايو ١٩٤٦م كأحد المصادر التي ساعدت الدراسة على الظهور، كما أن وجود مجموعة من الوثائق المنشورة والوقائع المصرية كان له أثره الكبير في إتمام الشطر الآخر من الدراسة.

* **الفترة الزمنية**: كان لاختيار الفترة الزمنية اعتبارها في هذه الدراسة، فمع أن فترة القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تميزت بكثرة التغيرات والتعديلات في نطاق الوحدات الإدارية، إلا أن فترة العقدين الرابع والخامس من القرن العشرين تميزت بتنفيذ أكبر عملية تطوير للوحدات الإدارية خصوصًا على مستوى المراكز سواء عن طريق الإنشاء، أم التغيير في حدود المديريات والمراكز بالفصل أو الضم، وكان آخرها القرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠م، بتقسيم الأقاليم المصرية إلي محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات، والقرار الوزاري رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠م، بإطلاق اسم المحافظات على المديريات.

وقد تم تقسيم الدراسة إلي محورين :

أولهما: تشكيل لجنة التقسيم الإداري، وأعمالها (١٩٤١ – ١٩٤٣م) حيث تناولت الدراسة في هذا المحور تشكيل اللجنة، ومبررات التقسيم، ثم مقترحات المديريات والمحافظات على اللجنة، وبحث اللجنة لهذه المقترحات، وأخيرًا مقترحات اللجنة في صورتها النهائية.

ثانيهما : الإجراءات التنفيذية لمقترحات وتوصيات اللجنة من حيث إنشاء المديريات أو المراكز والأقسام الجديدة، أو فصلها من مديرية وإلحاقها بمديرية أخرى، أو فصل بعض النواحي من مركز وإضافتها إلى آخر، وأثر إنشاء هذه

المراكز على الناحية القضائية، عن طريق إنشاء محاكم جزئية بها خلال الفترة من (١٩٤٤ – ١٩٦٠م)، وكذلك صدور القرارات المالية المنظمة لها .

وقد أتبعت هذه الدراسة بخاتمة أظهرت بعض النتائج المستخلصة من الدراسة، وبعض الملاحق والجداول، بالإضافة إلى فهرس للمصادر والمراجع.

وقد اعتمدت الدراسة على عدة مصادر أصلية، منها المنشورة وغير المنشورة، فمن المصادر غير المنشورة: وثائق مجلس الوزراء، ومن أهمها: ملف ٠٠٨١/٠٩١٥٤٤ الخاص بالمكاتبات والقوانين الخاصة بتشكيل لجنة التقسيم الإداري والجغرافي لجميع المديريات والمحافظات في الفترة من ١٩٤١ – ١٩٥٦م، وكان من أوراق هذا الملف « تقرير لجنة التقسيم الإداري» المطبوع في مايو ١٩٤٦م، والذي يعد العماد الأساس الأول للدراسة من حيث اشتماله على قدر كبير من المعلومات التي أثرت الدراسة، بالإضافة إلي بعض الملفات بالوحدات الأرشيفية الأخرى، أما العماد الثاني للدراسة فتأتي الوثائق المنشورة وعلى رأسها الوقائع المصرية، ومجموعة الوثائق الرسمية المنشورة، والنشرة التشريعية في الفترة من (١٩٤٤ – ١٩٦٠م) والتي اشتملت على القوانين والقرارات المنظمة لعملية التنفيذ الفعلي لتوصيات وقرارات اللجنة، كما تأتي في المرتبة الثانية لمجموعة الوثائق المنشورة، التعداد العام لسكان القطر المصري في أعوام ١٩٣٧، ١٩٤٧، ١٩٦٠م، والتي أعطت صورة واضحة لتطور الوحدات الإدارية خلال تلك الفترة، علاوة علي موسوعة محمد رمزي «القاموس الجغرافي للبلاد المصرية » بأجزائه الخمسة؛ نظرًا لأنه كان أحد الخبراء الفنيين الذين اعتمدت عليهم اللجنة في أعمالها، وقد قامت هذه المصادر المنشورة منها وغير المنشورة بتقديم مادة علمية غنية ساعدت بشكل كبير في إخراج الدراسة على هذا النحو، كما لا يفوتني أن

أنوه- هنا- عن الدراسة التي قام بها أمين محمود عبد الله عن تطور التقسيم الإداري في مصر العليا من فجر التاريخ وحتى نهاية القرن العشرين، حيث أفاد منها الباحث في المواضع الخاصة بالوجه القبلي؛ إذ ركزت هذه الدراسة على التقسيم الإداري للوجه القبلي فقط .

التمهيد

حين تولى محمد علي حكم مصر عام ١٢٢٠هـ /١٨٠٥م كان القطر المصري يتكون من ثلاث عشرة ولاية(*)، وكان يدير الولاية موظف يُسمى « كاشف» عن الوجه البحري، ويسمى « حاكم أو متصرف» عن الوجه القبلي، بالإضافة إلي ست محافظات وهي : الإسكندرية، رشيد، دمياط، العريش، السويس، القصير، ويرأس كل محافظة « محافظ »، أما القاهرة (**) فكانت تحت إدارة أكبر موظف في مصر بعد الوالي، وهو شيخ البلد، ويعاونه أغا المستحفظان والمحتسب(١)، وعندما تم إعداد مساحة عامة لأطيان القطر المصري عام ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م – وهو أول مسح عام في العصر الحديث – قام محمد علي بتقسيم بعض ولايات الوجه البحري إلي أقسام يحكم كلاً منها مأمور قسم، وقسمت الأقسام إلي أخطاط، يرأس كل خط موظف باسم ناظر الخط، وكانت الولاية تشمل عدة أخطاط، ويشمل الخط عددًا من القرى، يحكم كلاً منها رجل من أهل القرية،

(*) اشتمل الوجه البحري على سبع ولايات، وهي: «القليوبية، الشرقية، الدقهلية والمنصورة، الغربية، المنوفية، البحيرة، الجيزة»، كما اشتمل الوجه القبلي على ست ولايات وهي: «الإطفيحية، الفيوم، البهنسا (بني سويف)، الأشمونين (المنيا)، المنفلوطية (أسيوط)، جرجا». محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م القسم الأول، البلاد المندرسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤م، صـ ٣٣ .

(**) كانت القاهرة في حكم محمد علي تابعة لديوانه مباشرًا، ثم فصلت بعد عصره باسم ضبطية مصر في ١٢٥٧هـ /١٨٤٠م، ثم جعلت محافظة في ١٢٧٨هـ/١٨٦١م .

(١) دار الوثائق القومية: مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٥١٤٤ « تقرير لجنة التقسيم الإداري للملكة المصرية، صـ ٨ » . أمين محمود عبد الله : تطور التقسيم الإداري في مصر العليا من فجر التاريخ وحتى نهاية القرن العشرين، ١٩٩٦م، صـ ٣٥٧.

يسمى شيخ البلد ويعاونه قائمقام ومشايخ الحصص، لتنظيم الأعمال بالقرى وسهولة الإشراف عليها وإنجاز الأعمال في أوقاتها، ولاسيما وأن طرق المواصلات كانت غير مهيئة في ذلك الوقت(١).

ونظرًا لاتساع دائرة بعض الولايات بالوجه القبلي، وضرورة وجود موظفين للإشراف على أعمال الأخطاط ومشايخ البلاد؛ أمر محمد علي في عام ١٢٣٦هـ / ١٨٢١م، بتقسيم ولايات الوجه القبلي إلي أقسام أسوة بالوجه البحري، حيث بدأ بتقسيم ولاية البهنسا والأشمونين إلي أربعة أقسام لكلٍ منهما، وعَين لكل قسم موظفًا يسمي ناظر قسم، وفي عام ١٢٣٨هـ / ١٨٢٣م قسمت باقي ولايات الوجه البحري ومنها: الشرقية والدقهلية والغربية والبحيرة إلي أقسام، وعُيِّن لكل قسم ناظرٌ له.

وعندما أخذت الحالة العمرانية في التقدم بسبب اتساع الأراضي الزراعية وزيادة عدد السكان؛ رأى محمد علي أن يُكثر من الأقسام الإدارية في الولايات؛ ليَسهل على رجال الحكومة الانتقال إلى البلاد التي يباشرون فيها واجباتهم، وفي الوقت نفسه يُسهل على أصحاب الأعمال الوصول إلى حيث توجد دواوين الحكومة، كما أمر- عند مسح عام ١٢٤١هـ /١٨٢٦م- بإلغاء نظام الولايات واستبدال المأموريات به، وعليه تم إبدال وظيفة كاشف أو حاكم بوظيفة مأمور، وأن يقسم القطر إلي أربعٍ وعشرين مأمورية منها: أربع عشرة في الوجه البحري، وعشر في الوجه القبلي، وأن تقسم المأموريات الكبيرة إلي قسمين أو أكثر حسب اتساع دائرتها، ويرأس القسم موظف باسم ناظر قسم، ومعه حكام الأخطاط، وفي عام ١٢٤٩هـ /١٨٣٣م، رأى محمد علي أن اسم المأمورية يدل في معناه على أنه أصغر من الولاية؛ فأصدر أمرًا بتغيير كلمة مأمورية إلى مديرية، وجعلت المديريات

(١) أمين محمود عبد الله: المرجع السابق، صـ ٣٥٨.

أربع عشرة مديرية(*)، ثم اختار لكل مديرية المدينة أو البلدة التي تصلح قاعدة لها ومقرًا لإقامة المدير ومن معه من الموظفين، على أن تكون البلدة المختارة في وسط بلاد كل مديرية بقدر الإمكان، وأن يكون بها من الأماكن ما يكفي لسكنى الموظفين وإقامة الدواوين(١)، وعليه فلأول مرة في تاريخ التقسيم الإداري لمصر تسمى الولاية أو المأمورية باسم مديرية، وقد استمرت هذه التسمية بقية القرن التاسع عشر وحتى ستينيات القرن العشرين عندما صدر القرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠م بتقسيم الأقاليم الجنوبية من الجمهورية العربية المتحدة إلي محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات، والقرار الوزاري رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠م، بإطلاق اسم المحافظات على المديريات.

إن تقسيم القطر المصري إلي مديريات لم يكن ثابتًا في عهد محمد علي وخلفائه وحتى نهاية القرن التاسع عشر، فقد كانت المديرية يجري عليها الفصل بأن تقسم قسمين أو أكثر، وتارة الضم بأن يلحق بها مديرية أو أكثر، وقد يرجع فيضم القسمين أو الأقسام بعضها إلى بعض، أو يعود فتفصل المديريات بعضها

(*) اشتمل الوجه البحري على سبع مديريات: «القليوبية وقاعدتها قليوب، الشرقية وقاعدتها بلبيس، الدقهلية وقاعدتها المنصورة، الغربية وقاعدتها المحلة الكبرى، المنوفية وقاعدتها منوف، البحيرة وقاعدتها دمنهور، الجيزة وقاعدتها الجيزة، أما الوجه القبلي فقد اشتمل على سبع مديريات أيضًا: شرق أطفيح وقاعدتها أطفيح، الفيوم وقاعدتها الفيوم، نصف أول وسطي وقاعدتها بني سويف، نصف ثان وسطي وقاعدتها بني مزار، المنيا وقاعدتها المنيا، نصف أول قبلي وقاعدتها أسيوط وجرجا، نصف ثان قبلي وقاعدتها قنا وإسنا». محمد رمزي: القاموس الجغرافي، القسم الأول، البلاد المندرسة صـ ٣٣ .

(١) محمد رمزي: القاموس الجغرافي، القسم الأول، صـ ٣٣، القسم الثاني، البلاد الحالية، الجزء الأول، المحافظات ومديريات القليوبية والشرقية والدقهلية، صـ ١٢، ١٣ .

عن بعض، وقد حدث أيضًا تغيير في حدود المديريات والأقسام وبعض قواعد المديريات (*)، وذلك لعدة أمور منها:

* كثرة الأعمال المرتبطة بعمليات الإصلاح في جميع المرافق الحيوية للبلاد مع قلة العمال المكلفين بتنفيذ تلك الأعمال بالمديريات.

* قلة نشاط بعض المديرين ونظار الأقسام وعدم تذليلهم العقبات الطارئة من ناحية المال أو الرجال.

* نقص وسائل المواصلات والطرق، والتي اقتصرت علي السفن الشراعية في النيل والدواب في البر، وكلاهما بطيء وشاق.

* اتساع زمام القرى من الأراضي الزراعية نتيجة مشروعات الري التي تمت في القرن التاسع عشر(١).

هذا بالنسبة للمديريات، أما بالنسبة للأقسام الإدارية فقد زاد محمد علي منها – كما ذكرنا – لتركيز وتوحيد أعمالها في المديريات، وبلغ عددها حتى نهاية حكم سعيد باشا سبعة أربعين قسمًا، تشتمل على ٣٦٣٩ قرية، وفي عهد الخديوي إسماعيل تم إنشاء سبعة عشر قسمًا، حتى بلغ عددها في عهده حوالي أربعة وستين قسمًا، وفي عام ١٨٧١م أصدر الخديوي إسماعيل قرارًا بإطلاق كلمة مركز بدلاً من قسم بالوجه البحري، واسم مأمور بدلاً من ناظر قسم على رئيس المركز، ومعاون إدارة بدلاً من حاكم خط، أما في الوجه القبلي فقد صدر قرار في ٣ ديسمبر ١٨٨٩م باستعمال كلمة مركز بدلاً من قسم في مديريات الوجه القبلي اعتبارًا من أول يناير ١٨٩٠م أسوة بالوجه البحري، ومنذ ذلك العام تم توحيد التسمية، وألغيت كلمة قسم وحل محلها كلمة مركز في جميع المديريات، أما المحافظات فلا تزال

(*) عن تغيير قواعد المديريات ينظر ملحق رقم (١) .

(١) محمد رمزي: القسم الثاني، الجزء الأول، المقدمة، صـ ١٣ .

أقسامها معروفة باسم قسم، وخلال تلك الفترة زاد عدد المراكز حتى أصبح عددها ثلاثة وسبعين مركزًا (ستة وثلاثون بالوجه البحري وسبعة وثلاثون بالوجه القبلي)[١].

ونظرًا لاتساع دائرة المدن التي بها عواصم المديريات، رأت وزارة الداخلية في عام ١٨٩٠م ضرورة فصل المدن الكبيرة عن المراكز التابعة لها، على أن ينشأ في كل مدينة مأمورية قائمة بذاتها، ذات حدود معينة تفصلها عن قرى المراكز، ويرأسها مأمور بندر؛ للتمييز بينه وبين مأمور المركز، ومنذ ذلك العام أنشئت اثنتا عشرة مأمورية في مختلف نواحي القطر: ست في الوجه البحري، منها: اثنتان بمدينة طنطا وواحدة في كل من المنصورة، الزقازيق، شبين الكوم، دمنهور، وست بالوجه القبلي: بمدن الجيزة، الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، قنا[٢].

ومثلما حدث من تغيير في حدود المديريات وبعض قواعدها، حدث أيضًا تغيير في قواعد المراكز ونقل دواوين الأقسام والمراكز من جهة إلى أخرى، وتبعًا لتغيير الأمكنة كانت تتغير أسماء الأقسام والمراكز بأسماء البلاد التي كانت تنقل إليها، وقد وضعت عدة اعتبارات في اختيار الأماكن الجديدة لما تقرر نقله من الأماكن القديمة، منها:

* أن يكون المركز في بلدة بها محطة على شريط السكة الحديد؛ لسهولة الاتصالات وسرعة التنقل بينها وبين الجهات الأخرى.
* أن تكون البلدة المختارة واقعة بقدر الإمكان في وسط بلاد المركز وقريبة من قاعدة المديرية؛ لتخدم بقدر الإمكان النواحي التي تضمها.

(١) محمد رمزي: القسم الأول، صـ ٣٤، القسم الثاني، الجزء الأول، صـ ١٥.

(٢) مجلس الوزراء:كود ٠٠٨١/٠٩٥١٤٤، تقرير لجنة التقسيم الإداري،صـ صـ ٩، ١٠.

* أن يتوفر في البلدة المختارة المساكن الصالحة لسكنى الموظفين على اختلاف أعمالهم ودرجاتهم[١].

وكانت أكبر عملية في تغيير أسماء المراكز، بسبب نقلها من الجهات التي كانت بها إلى جهات أخرى مواقعها أفضل للمصلحة العامة في عام ١٨٩٦م، حيث أعلنت وزارة الداخلية في منشور لها صدر في ٢ فبراير ١٨٩٦م عن تغيير في أسماء المراكز[*] .

ومنذ أوائل القرن العشرين، أخذت البلاد تتسع في دائرة العمران بها بسبب الإصلاحات العديدة التي أدخلت على وسائل الصرف والري، وتحسين طرق الزراعة، وغير ذلك من طرق الإصلاح، فزاد عدد سكان مصر حتى بلغ في عام ١٩٣٧م حوالي ستة عشر مليونًا، وأنشئ في الوجهين البحري والقبلي اثنا عشر مركزًا، وزاد عدد القرى إلى ٥٧١ قرية، وبذلك أصبح عدد المراكز خمسة وثمانين مركزًا، تشتمل على حوالي ٤١٨٨ قرية [**]، منها تسعة وثلاثون مركزًا بالوجه القبلي وستة وأربعون مركزًا بالوجه البحري، هذا بخلاف مراكز أقسام مصلحة الحدود، وأقسام البوليس بمحافظات مصر الخمس: القاهرة، الإسكندرية، القنال، السويس، دمياط، بينما ظلت مديريات القطر الأربع عشرة على حالها دون تغيير (ثماني

(١) محمد رمزي: القسم الثاني، الجزء الأول، صـ ١٦.

(*) للتعرف على هذه المراكز . ينظر ملحق رقم٢ .

(**) « في الإحصاء الذي أورده محمد رمزي في القاموس الجغرافي بلغ عدد النواحي بالمديريات ٤١٩٦ ناحية، أما في تعداد سكان القطر المصري عام ١٩٣٧م فبلغ عددها ٤٠١٨ ناحية، وهذا الاختلاف سببه أن إحصاء محمد رمزي ينتهي بعام ١٩٤٥م، ومما لا شك فيه أن هذه الفترة زادت فيها بعض النواحي والقرى مما أوجد اختلافًا في الأرقام».

مديريات بالوجه القبلي، وست مديريات بالوجه البحري)[١]. والجدول التالي يبين تلك المديريات وعدد مراكزها والنواحي التابعة لها خلال تلك الفترة – أي ما قبل إجراء التقسيم الإداري المقترح – :

مديريات الوجه البحري			مديريات الوجه القبلي		
المديرية	عدد مراكزها	عدد النواحي الإدارية	المديرية	عدد مراكزها	عدد النواحي الإدارية
١. القليوبية	٤	١٨٨	١. الجيزة	٤	١٩٣
٢. الشرقية	٧	٤٣٠	٢. الفيوم	٤	١٦٣
٣. الدقهلية	٧	٤٤٩	٣. بني سويف	٣	١٩١
٤. الغربية	١٣	٦١٤	٤. المنيا	٦	٣٠٦
٥. المنوفية	٥	٣٢٠	٥. أسيوط	٧	٣٢٦
٦. البحيرة	١٠	٤٥٥	٦. جرجا	٦	٢٦٩
-	-	-	٧. قنا	٦	٢٠٢
-	-	-	٨. أسوان	٣	٩٠
الإجمالي	٤٦	٢٤٥٦	الإجمالي	٣٩	١٧٤٠
الإجمالي العام	٨٥	٤١٩٦ (*)			

(١) مجلس الوزراء: كود ٠٠٨١/٠٩٥١٤٤، تقرير لجنة التقسيم الإداري، صـ ١٠ .

(*) تم تجميع هذه الإحصائية من : الحكومة المصرية، وزارة المالية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، تعداد سكان القطر المصري لعام ١٩٣٧م، ج٢ ، جداول عامة، المطابع الأميرية ١٩٤٢م. وأيضاً محمد رمزي: القاموس الجغرافي، القسم الثاني، البلاد الحالية، ج١، ج٢، ج٣، ج٤.

المحور الأول

لجنة التقسيم الإداري ومقترحاتها ١٩٤١ – ١٩٤٣م

تشكيل لجنة التقسيم الإداري (*) ١٩٤١م :

ظل العمل بالتقسيم الإداري القديم ساريًا حتي بداية العقد الرابع من القرن العشرين، مع ما كان يعترض سبيله من عقبات نشأت من اعتراض بعض الجهات

(*) تشكلت قبل عام ١٩٤١م عدة لجان لبحث موضوع التقسيم الإداري، ففي عام ١٩١٠م صدر قرار بتأليف لجنة مهمتها بحث موضوع التقسيم، واقتراح ما يجب عمله في هذا الصدد على ضوء الاتساع الذي حدث بالمراكز والزيادة في عدد سكانها، وقد اجتمعت اللجنة في عام ١٩١١م، ثم طوي الملف دون أي نتيجة عملية، وفي عام ١٩٢٢م تألفت لجنة في عهد وزارة عبد الخالق ثروت لنفس الغرض السابق، ثم طوي المشروع على أثر سقوط الوزارة، ولم تستطع اللجنة القيام بمهمتها بسبب التقلبات السياسية وتطورات الظروف الداخلية، وبقيت هذه الظروف وتلك التطورات حاجزًا يحول دون بحث هذا الموضوع أو الوصول إلى علاج لها. وفي عام ١٩٣٧م اقترحت وزارة المالية على وزارة الداخلية فصل بعض المراكز عن بعض المديريات وإضافتها إلى مديرية أخرى، وذلك لتسهيل أعمال مفتشي وزارة المالية وتمكينهم من الإشراف على تحصيل الأموال الحكومية، ولما عرض الأمر على وزارة الداخلية ردت: « بأنه سبق لها أن فكرت في موضوع تعديل الحدود الإدارية في جميع المديريات والمحافظات بصفة عامة تعديلاً يتفق مع الظروف الجارية، ويكون أكثر فائدة للأمن العام وأتم نفعًا للبلاد سواء من حيث تسهيل المواصلات وتقريبها بقدر المستطاع بين عواصم المديريات والفروع التابعة لها، أو من حيث النظام الاجتماعي والمالي والعمراني»، ولأجل أن يكون البحث في هذا الموضوع الحيوي متمشيًا على أساس ثابت ألفت الوزارة لجنة في عام ١٩٣٧م، لبحثه من جميع جوانبه، واقتراح ما تراه من القواعد والنظم اللازمة لتنفيذ ما يستقر عليه الرأي في هذا المشروع، وقامت اللجنة بالمهمة الموكولة إليها خير قيام، وانتهى بحثها إلى أن الموضوع تقف دونه عوائق وعقبات إدارية ودستورية ومالية، على أن هذا لم يمنع الوزارة من النظر في اقتراحات وزارة المالية السابقة، وقد تبين من نتيجة البحث أن تلك الاقتراحات ما هي إلا جزء من المشروع العام الذي قدمته الوزارة، ولذلك رأت صرف النظر عنه وإبقاء الحال على ما هو عليه. (المصري ٢٦ مايو ١٩٤١م، صـ٥. الأهرام ٢٦ مايو ١٩٤١م، صـ٤. المقطم ٥ يوليه ١٩٤١م، صـ ٥. البلاغ ١٨ نوفمبر ١٩٤٠م، صـ ٥) .

الرسمية من ناحية، وشكاوى الأهالي من ناحية أخرى؛ لأسباب عديدة، منها: بُعد المسافات بين القرى والمراكز، أو بعد المراكز عن قاعدة (عاصمة) المديرية وما إلى ذلك، مما دعا إلى زيادة إنشاء مراكز في بعض المديريات وأقسام في بعض المحافظات، أو تكوين قرى جديدة بعد تقسيمها عدة نواحي تبعًا لمقتضيات الظروف والأحوال، لذلك كان وضع التقسيم على هذا النحو لا يتناسب مع ما طرأ من زيادة عدد السكان وانتشار العمران، وأصبح من الضروري إعادة النظر في هذا التقسيم على الوجه الذي يتفق مع مصلحة البلاد، عن طريق زيادة عدد المديريات، أو فصل مراكز عن بعض المديريات وإلحاقها بأخرى، أو فصل نواحي من مركز وإلحاقها بمركز أخر.

ومن ثم رأت وزارة الداخلية تشكيل لجنة لبحث موضوع التقسيم تمهيدًا لإصدار القانون الملائم على ضوء ما يستقر عليه الرأي من بحوث هذه اللجنة، وقد تشكلت اللجنة من الدكتور/ محمد عبد الله العربي مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية رئيسًا، وعضوية كل من: الدكتور/ أحمد محمد كمال مدير أقسام الصحة الوقائية مندوبًا عن وزارة الصحة، الأستاذ/ محمد علي رشدي المدير الفني المساعد لمكتب وزير العدل مندوبًا عن وزارة العدل، الأستاذ/ إبراهيم محمد زكي مندوبًا عن وزارة الأشغال، الأستاذ/ عبد العزيز الصيرفي مندوبًا عن وزارة المالية، بالإضافة إلى الأستاذ/ محمود أحمد يوسف الموظف بقلم التقسيم الإداري بوزارة الداخلية سكرتير اللجنة، وقد رفعت وزارة الداخلية مذكرة إلى مجلس

الـوزراء بهـذا التشـكيل فـي ٢١ مـايو ١٩٤١م، وقـد وافـق عليـه المجلـس بجلسة ٢ يونيه ١٩٤١م [١].

ولقد طرأ تعديل على تشكيل اللجنة إذ تعاقب في تمثيل وزارة الأشغال الأساتذة/ إبراهيم محمد زكي، ويوسف مصطفى المراغي، وفي تمثيل وزارة الصحة الدكتور/ أحمد محمد كمال، والدكتور/ عبد الجواد حسين، وفي تمثيل وزارة العدل الأستاذان/ محمد علي رشدي وعلي عرفة، وفي تمثيل مصلحة المساحة الأستاذ / عبد الحليم الشريف، والدكتور/ عبد الخالق صابر، وقد رأت اللجنة أيضًا أن تضم إليها الأستاذ/ محمد رمزي نظرًا لخبرته في هذا المجال[٢] .

عقب الموافقة على تشكيل اللجنة قامت سكرتيرتها خلال شهر يونيو ١٩٤١م بإعداد خرائط للمديريات والمحافظات، على أن تكون كل مديرية أو محافظة ذات لون مستقل توضح بها البلاد التابعة لكل مديرية ومركزها وبُعدها عن المركز أو المديرية؛ ليمكن لها النظر في إلحاق كل بلدة بأقرب مركز منها، وإلحاق كل مركز بأقرب مديرية له، كما جُعل لكل مركز لون خاص به، ومساحة كل مركز وعدد بلاده، وطرق مواصلاته، وبُعد هذه البلاد عن مقر المركز، وبُعد كل مركز عن المديرية التابع لها والمديرية التي قبلها أو بعدها[٣].

---

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٥١٤٤ « تشكيل لجنة بوزارة الداخلية لبحث التقسيم الإداري الجغرافي والإداري لجميع المديريات والمحافظات مايو١٩٤١م، ». مجلس النظار والوزراء: جلسات مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٠٦٨ ، جلسة ٢ يونيه ١٩٤١م . الأهرام : ٢٥ مايو ١٩٤١م، صـ ٥.

(٢) مجلس الوزراء: كود ٠٠٨١/٠٩٥١٤٤، تقرير لجنة التقسيم الإداري ، صـ ٢ . "بقي ممثل وزارة المالية عبد العزيز الصيرفي كما هو دون تعديل"

(٣) البلاغ : ١٦ يونيه ١٩٤١، صـ٥. الأهرام : ٣ أغسطس ١٩٤١، صـ٤.

وفي أول اجتماع للجنة التقسيم الإداري بمكتب رئيسها يوم ٢٣ يونيه عُرض عليها مقترحان، وهما :

* الموافقة على ندب بعض الخبراء في شئون التقسيم إلى عضوية اللجنة؛ للاستئناس برأيهم .
* إذاعة منشور على المديرين والمحافظين بطلب إبداء رأي كل منهم في التقسيم الإداري لمديريته أو محافظته في ذلك الوقت، وقد وافقت اللجنة على هذين المقترحين(١).

وقد أعدت وزارة الداخلية منشورًا وزعته على المديرين والمحافظين؛ لإبداء مقترحاتهم في البلاد التي يرون ضمها إلى مركز آخر غير المركز التابع له سواء أكان هذا المركز تابعًا للمديرية أم تابعًا لمديرية أخرى، مع الاستئناس بآراء الهيئات المحلية والنيابية، وأهم ما جاء في هذا المنشور من تعليمات ما يلي :

أولاً : بحث حالة دوائر الاختصاص لمعرفة ما يلزم تعديله منها وفقًا لتعداد السكان والزمام ودرجة العمران، على أن يكون هدف المديرية من هذا البحث هو تيسير الانتقال بقدر الإمكان بين القرى والبلاد، ومقر السلطات المحلية والإدارية والقضائية والصحية والري، ويراعى في البحث النقاط الآتية:

* وضع مشروع يكفل إيجاد توزيع يتناسب بقدر الإمكان مع عدد السكان والمساحة وحالة الأمن، ومراعاة بُعد المسافات بين البلاد والمراكز التابعة لها.

(١) المصري : ٢٤ يونيه ١٩٤١، صـ ٥، البلاغ: ٢٦ يونيه ١٩٤١م، صـ٥، البصير : ٢٨ يونيه ١٩٤١م، صـ ٣.

* مراعاة الضرورة في فصل بعض البلاد أو المراكز من مديرية وإلحاقها بمديرية أخرى؛ لبُعد تلك البلاد أو المراكز عن الأولي وقربها للثانية.

* ابداء رأي المديرين والمحافظين في إجراء تعديل في الحدود الفاصلة بين مديرياتهم والمديرية أو المحافظة المجاورة، مع ملاحظة ما ينشأ عن هذا التعديل من زيادة عدد المديريات أو المراكز في المديريات والأقسام في المحافظات .

ثانيًا : بحث حالة القرى التي تتبع في ذلك الوقت مديريات في بعض الأعمال كالضبط والصحة والقرعة "التجنيد"، وتتبع مديرية أخرى في باقي الأعمال الإدارية والمالية، مع ملاحظة وجوب تبعية المراكز في كل مديرية من النواحي القضائية والإدارية والمالية والصحية؛ لإزالة أسباب التداخل.

ثالثًا : مخاطبة المديريات والمحافظات التي سبق لها أن تقدمت إلى وزارة الداخلية بمذكرات تشتمل على اقتراحات جزئية في هذا الشأن، لإعادة دراستها من جديد وموافاة الوزارة بمشروع التعديل على ضوء البيانات السابقة.

رابعًا : تواصل وزارة الداخلية مع مصلحة المساحة لإعطاء التعليمات اللازمة لمفتشيها بالأقاليم؛ لتقديم الاقتراحات الفنية التي يرونها في تعديل حدود المديريات أو المحافظات والمراكز؛ للاستعانة بها عند بحث هذا المشروع[١].

(١) المصري: ٤ يوليه ١٩٤١صـ ٥. الأهرام : ٥ يوليه ١٩٤١ صـ ٤ .

دوافع ومبررات التقسيم الإداري المقترح :

عرضت لجنة التقسيم الإداري في تقريرها عدة دوافع ومبررات حدت بالحكومة لإعادة التقسيم الإداري للبلاد منها :

* إن بعض المديريات اتسعت مساحتها وترامت أطرافها؛ ولذا يحسن تقسيمها، ومن ضمن هذه المديريات: مديرية الغربية، والتي وصل عدد مراكزها إلى اثني عشر مركزًا، وأيضًا مديرية البحيرة، والتي وصل عدد مراكزها إلى عشرة مراكز، كما أن هناك بعض المراكز يفضل تقسيمها مركزين، ومن ذلك: مركز كفر الشيخ، والذي يضم أكثر من مائة بلدة، وبه إحدى عشرة نقطة بوليس مستديمة، في حين أن عدد النقط المستديمة في إحدى المديريات كلها تقارب هذا العدد، ومن ضمن المراكز الكبيرة أيضًا مركز السنبلاوين وفاقوس والزقازيق، كما أن هناك بعض المراكز تتبع مديريات، ليس هناك ما يبرر تبعيتها لها، كمركز ملوي التابع لمديرية أسيوط، في حين أنه أقرب إلى مديرية المنيا، وكذلك مركز فارسكور فإنه أقرب إلى دمياط من المنصورة، ومركز شربين فإنه أقرب إلى الدقهلية من الغربية[١].
* تطور العمران والمرافق الحكومية، فهناك وزارات جديدة أنشئت لمعالجة مرافق لم تكن تُعنى بها الحكومة من قبل العناية الكافية، كوزارة المواصلات والزراعة والتجارة والصناعة والشئون الاجتماعية (١٩٣٩م)، هذا بخلاف زيادة نشاط بعض الوزارات القديمة كوزارة المعارف والمالية والدفاع، بخلاف أيضًا الوزارات التي أنشئت لضرورات الحرب، كوزارة الوقاية المدنية والتموين، وهذه الوزارات جميعًا يمتد نشاطها إلى سائر أرجاء البلاد، ولها ممثلون في جميع الأقسام

(١) البلاغ: ٤ يونيه ١٩٤١ صـ ٥. المقطم: ٦ أغسطس ١٩٤١ صـ٣. الأهرام: ٢٤ يونيه صـ ٥ .

الإدارية، مما جعل العبء على هذه الأقسام كبيرًا، وتحمل الموظفون في هذه الأقسام أعمالاً تفوق طاقتهم وقدراتهم[١].

وقد اقتصرت اللجنة على بيان موجز لمرفقين فقط من المرافق الحكومية واللذين تطورا تطورًا لا يتناسب مع التقسيم الإداري، وهما مرفقا القضاء والصحة العامة:

أ - القضاء :

في عام ١٨٨٣م انتقلت ولاية القضاء من المجالس المحلية إلى المحاكم الأهلية في الوجه البحري وتم تعميمه في الوجه القبلي في عام ١٨٨٩م، وظلت أعمال هذه المحاكم تنمو نموًا مضطردًا حسب عوامل مختلفة، منها زيادة عدد السكان وتطور المرافق الحكومية واتساع نطاق العمران، ولما كان الغرض الأساس من نمو هذه المحاكم التخفيف عن المتقاضين وعدم إرهاقهم بالانتقال والنفقات؛ لذا بدأ العمل على إنشاء محاكم جديدة، فأنشئت على سبيل المثال محكمة استئناف أسيوط عام ١٩٢٦م، وكذلك زيدت عدد المحاكم الكلية، أما المحاكم الجزئية فظل يرتفع عددها حتى وصل عام ١٩٤١م إلى نحو مائة محكمة، بواقع محكمة جزئية في كل مركز. ومن ذلك العرض يتبين أن نشاط القضاء منذ إنشاء النظام القضائي في مصر وصل إلى الحد الذي أصبح لا يتناسب مع التقسيم الإداري آنذاك[٢].

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٥٠١٤٤ «تقرير لجنة التقسيم الإداري» صـ ١١.

(٢) مجلس الوزراء: المصدر السابق، صـ صـ١٦، ١٧ .

ب - الصحة العامة:

ترتب علي اتساع الرقابة الصحية واطراد زيادة السكان وتقدم العمران – كما ذكرنا – أن قامت وزارة الصحة بالتوسع في إنشاء المكاتب الصحية بالبلاد وتعميمها بمراكز المديريات حتى بلغ عددها عام ١٩١٥ حوالي ١٠٣ مكاتب صحة، بعد أن كان عددها لا يزيد عن ثمانية وأربعين مكتبًا في نهاية القرن التاسع عشر، ثم زاد عددها في عام ١٩٣٠م إلى ١٧٥ مكتبًا، وتدرج في الزيادة حتى بلغ عام ١٩٤١م إلى ١٣٧ مكتبًا، وقد صاحب هذا التوسع انتشار الوحدات العلاجية وزيادة عدد المستشفيات بالمراكز والعيادات المختصة برعاية الطفل، وعليه فقد قام مسئولو الصحة بتقسيم المراكز الإدارية مركزين أو أكثر؛ ليكون التقسيم الإداري المقترح موافقًا للسياسة الصحية [١].

وللاستدلال على هذا التطور المطرد في المرافق الحكومية، عرضت اللجنة لإحصاء عدد السكان، وإحصاء مساحة الأراضي المزروعة ، فمن آخر أربعة إحصاءات تبين أن زيادة عدد السكان كانت واضحة حيث وصل عدد السكان في إحصاء عام ١٩٠٧م إلى حوالي أحد عشر مليونًا و٢٨٧ ألفًا، وفي عام ١٩١٧م وصل إلى ثلاثة عشر مليونًا و٧٥١ ألفًا، وفي عام ١٩٢٧م وصل إلى أربعة عشر مليونًا و٢١٨ ألفًا ، أما الإحصاء الرابع في عام ١٩٣٧م فكان خمسة عشر مليونًا و٩٠٤ آلاف نسمة، وفيما يختص بالأراضي الزراعية فكانت المساحة عام ١٨٣٣م حوالي ٢,٦٨٥ ٦١٣ فدانًا، ثم أصبحت عام ١٩٣٩ حوالي ٥٨١٤٠١١ فدانًا، فتكون نسبة الزيادة في مائة عام حوالي ١٠٨٪، وكانت ضرائب هذه الأراضي في عام ١٨٣٣ حوالي ١,٠٨٤٩٣٢ جنيهًا، فأصبحت في عام ١٩٣٩م حوالي

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٥٠١٤٤ « تقرير لجنة التقسيم الإداري» ، صـ ١٨.

٥٣٣١٢٠٨ جنيهات فتكون نسبة الزيادة حوالي ٤٩١٪[١].

ومع هذه الاعتبارات التي تبرر زيادة الأقسام الإدارية في مصر في ذلك الوقت، فإن اللجنة قامت بعمل مقارنة سريعة بين عدد الأقسام الإدارية في مصر وفي بعض الدول الأوروبية ، فمثلاً (انجلترا عدد سكانها واحد وأربعون مليون في عام ١٩٣٨، عدد أقاليمها إثنان وستون، المدن الكبرى ثلاث وثمانون، المدن الصغرى ٢٩٧، المراكز الحضرية ٨٧٠ مركزًا)، (فرنسا عدد سكانها إثنان وأربعون مليونًا في عام ١٩٣٧، عدد أقاليمها واحد وتسعون، عدد البلدان بما فيها الكبيرة ٣٨٠٠٠)، وعليه فقد أشارت اللجنة بأن اقتراحها زيادة عدد الأقاليم من أربعة عشر إلى ثمانية عشر، وزيادة عدد المراكز من خمسة وثمانين إلى مائة واثنا عشر اقتراحًا معتدلاً ومتواضعًا من كل الوجوه[٢].

كانت هذه مجموعة من المبررات والدوافع العامة، أما المبررات والدافع الخاصة بكل مديرية أو إقليم فسوف نعرضها بالتفصيل حين التحدث عن كل مديرية على حدة، وأهم مقترحاتها، والمصوغات التي وضعتها كل مديرية لتلقى مقترحاتها القبول عندما تناقش وتدرس من قبل لجنة التقسيم الإداري.

المقترحات المقدمة للجنة من المديريات والمحافظات :

بعد إذاعة منشور وزارة الداخلية السابق على المديرين والمحافظين في نهاية شهر يونيه ١٩٤١م، أمهلتهم اللجنة شهرين لإنجاز هذه المهمة، ومع أهمية الموضوع إلا أن هناك بعض المديريات والمحافظات لم تلتزم بهذا الموعد، مما اضطر اللجنة لإرسال استعجال لهذه المديريات والمحافظات بسرعة إرسال المقترحات، وقد توالى وصول المقترحات إلى اللجنة بدءًا من أول أغسطس ١٩٤١م.

(١) المصدر السابق، صـ ١٣ .

(٢) المصدر نفسه، صـ ١٢ .

أولاً : مقترحات مديريات الوجه البحري :

كانت مديريات الوجه البحري أكثر استقرارًا ولم يعترها التغيير والتبديل مثل مديريات الوجه القبلي، فعندما ولي محمد علي حكم مصر ١٨٠٥م كان القطر المصري يشتمل على ثلاث عشرة ولاية، سبع منها بالوجه البحري، وهي: «القليوبية، الشرقية، الدقهلية، الغربية، المنوفية، البحيرة»، بالإضافة إلى ولاية الجيزة (والتي استمرت تابعة للوجه البحري حتى عام ١٨٧١م عندما تم إلحاقها بمديريات الوجه القبلي)، وفي عام ١٨٢٦م عندما تم تغيير اسم ولاية واستبدل به اسم مأمورية، قُسِّم القطر المصري إلى أربعٍ وعشرين مأمورية، منها أربع عشرة في الوجه البحري، في عام ١٨٣٣م تم استبدال اسم مديرية باسم مأمورية مع إعادة أسماء أقاليم الوجه البحري القديمة إلى ما كانت في بداية عصر محمد علي، وقد استمرت هذه المديريات بمسمياتها تلك حتى تم تغييرها إلى محافظات في نوفمبر ١٩٦٠م، وفيما يلي عرض لمقترحات مديريات الوجه البحري ودراسة اللجنة لهذه المقترحات وقراراتها النهائية.

١] مديرية القليوبية :

تتألف المديرية من مأمورية ضواحي مصر(١٨٨٠م) وتعدادها(*) ٢٦٦٨٦ نسمة، ومن أربعة مراكز، وهي: بنها (١٨١٣م) وتعداده ٩٤٩٤٣ نسمة، قليوب(١٨٢٦م) وتعداده ١٥٥٥١٥ نسمة، طوخ (١٨٢٦م) وتعداده ١٤٠٣٩٨ نسمة، شبين القناطر(١٩١٣م) وتعداده ١٦٣٦٩٣ نسمة، بإجمالي تعداد المديرية

(*) إحصاء التعداد وعدد المراكز من أخر إحصاء للقطر المصري عام ١٩٣٧م أي قبل تشكيل اللجنة بأربع سنوات.

٦١٠١٥٧ نسمة[١].

عرض على لجنة التقسيم الإداري بجلستها في ٢٣ نوفمبر ١٩٤١م المقترحات التي وضعتها مديرية القليوبية، فقررت اللجنة فيها ما يلي:

* إنشاء بندر في مدينة بنها، تضاف إليه ناحية كفر مناقير وملحقاتها.
* تقسيم مركز شبين القناطر إلي مركزين، أحدهما: مقره مدينة شبين القناطر، ويتكون من إحدى وأربعين بلدة من بلاده الأصلية، وإحدى عشرة بلدة من بلاد مركز بلبيس التابع لمديرية الشرقية، وثلاث بلاد من مركز منيا القمح بمديرية الشرقية، وأربع بلاد من مركز طوخ بمديرية القليوبية، ويكون مقر الثاني وهو المقترح إنشاؤه بلدة الخانكة، ويتكون من أربع وعشرين بلدة من بلاد مركز شبين القناطر .
* إنشاء مركز جديد تكون قاعدته ناحية « صهرجيت الكبرى» التابعة لمركز ميت غمر بمديرية الدقهلية، وإلحاقه بمديرية القليوبية؛ لقربه من عاصمتها مدينة المنصورة، ويتكون من ست وثلاثين بلدة من بلاد مركز ميت غمر، وأربع بلاد من مركز منيا القمح .
* فصل نواحي « شبرا الخيمة، دمنهور، شبرا، بجام، منطي، مسطرد، بهتيم» الواقعة خارج كردون مدينة القاهرة عن مأمورية ضواحي مصر، وتلحق بمركز قليوب بالمديرية؛ لقربهم منه .
* إلغاء مأمورية ضواحي مصر على أن تضاف الضواحي الباقية منها– وهي الداخلة في كردون مدينة القاهرة– إلى محافظة مصر .

(١) محمد رمزي: القسم الثاني، الجزء الأول، ص ١٩. الحكومة المصرية: وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، تعداد سكان القطر المصري عام ١٩٣٧م، ج٢، جداول عامة، المطبعة الأميرية، صـ ٣٤ – ٤٥.

* طلبت المديرية من اللجنة الموافقة على إنشاء مركز جديد في بلدة «سندبيس»، يتكون من عشرين بلدة، منها: ست عشرة بلدة من بلاد مركز قليوب، وأربع بلاد من مركز طوخ، ولكن اللجنة رأت عدم الموافقة على هذا الطلب؛ لقرب البلاد المقترح تكوين المركز منها من قاعدتي المركزين، بينما رأت اللجنة إنشاء مركز جديد تكون قاعدته ناحية قها بدلاً من سندبيس؛ نظرًا لتوسطها بين بلاد هذا المركز، ولوقوعها على شريط السكة الحديد الرئيسة، وبها محطة، علاوة علي تفرع عدة طرق زراعية منها تسهل انتقال أهالي هذا المركز إليها.

وعلى هذا الوضع تصبح المديرية (حسب ما قررته اللجنة) مكونة من بندر بنها وسبعة مراكز، وهي :

المركز	عدد البلاد	عدد سكانها	المركز	عدد البلاد	عدد سكانها
١. بنها	٣٩	١٠٧١٠٥	٥. الخانكة	٢٦	١٠٨٤٦٦
٢. طوخ	٣٤	١٠٧٨٧٦	٦. قها	٢١	ـ
٣. قليوب	٢٩	١٢٧٧٢٢	. صهرجيت	٣٧	٩٩٢٣٦
٤. شبين القناطر	٣٩	١١٤٠١٠	الإجمالي	٢٢٥	٨٣٧٧١٠[١]

٢] مديرية الشرقية:

تتألف المديرية – وتعدادها ١١٢٠٨٢٦ نسمة– من بندر الزقازيق، وسبعة مراكز، وهي: بلبيس (١٨٢٦م) وتعداده ١٥٦٥٠٩ نسمة، منيا القمح (١٨٥٤م) وتعداده ١٧٥٣١٢ نسمة، الزقازيق (١٨٩٦م) وتعدادها ٢٦٨٣٢٥ نسمة، فاقوس

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤ تقرير لجنة التقسيم الإداري، صـ ٢٦، ٢٧. البلاغ : ٢١ نوفمبر ١٩٤٢م، صـ ٣ .

(١٨٩٦م) وتعداده ١٦٣٢٩٦ نسمة، كفر صقر (١٨٩٦م) وتعداده ١٣٥٣٨٧ نسمة، ههيا (١٨٩٦م) وتعداده ١٣٢٢٠٤نسمة[١]، أبو حماد (١٩٤٠م) [*] وتعداده ٩٨٤٨٧ نسمة.

عُرضت مقترحات المديرية على اللجنة، وقامت اللجنة بدراستها وبحثها وقررت الآتي:

* إنشاء مركز جديد مقره ناحية أبو كبير[**]، يتكون من أربع وثلاثين بلدة، منها ثماني عشرة بلدة من بلاد مركز كفر صقر، وإحدى عشرة بلدة من مركز ههيا، وأربع بلاد من مركز فاقوس، وبلدة من مركز أبو حماد.
* إنشاء مركز جديد يكون مقره جزيرة سعودي، يتكون من ست وعشرين بلدة، تُفصَل كلها من بلاد مركز فاقوس؛ لتوسطها بين بلاد هذه المنطقة (كانت المديرية قد طلبت في مقترحاتها أن يكون مقر المركز بلدة الصالحية؛ لتوفر المواصلات بينها وبين البلاد التي يتكون منها المركز) .
* فصل اثنتا عشرة بلدة من بلاد مركز ههيا، وإلحاقها بمركز « ديرب نجم» المقترح إنشاؤه بمديرية الدقهلية، وفي المقابل تلحق أربع عشرة بلدة من مركز ميت غمر

---

(١) محمد رمزي، ق ٢، ج١، صـ صـ٢٥،٢٣. تعداد سكان القطر المصري عام ١٩٣٧م.

(*) بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٤٠م صدر قرار من وزارة الداخلية بإنشاء مركز جديد بمديرية الشرقية يكون مقره بلدة أبو حماد، ويتكون من ٤٠ بلدة منها ٣٦ بلدة من مركز الزقازيق، وأربعة بلاد من مركز ههيا.(الوقائع المصرية : ١٥أبريل ١٩٤٠م، عدد ٤٠، صـ٣) .

(**) مركز أبو كبير أنشئ في عام ١٨٢٦م باسم قسم أبو الكبير، وكانت دائرة اختصاصه في ذلك الوقت تشمل ٤٥ بلدة من بلاد مديرية الشرقية، ألغي القسم في ١٨٦٣م حيث أنشئ بدلاً منه مركز العارين، ونظرًا لبُعد ناحية العارين عن طرق المواصلات العامة صدر قرار في ١٨٨٤م بنقل ديوان مركز العارين إلى ناحية فاقوس، وفي ٢٢ فبراير ١٨٩٦م صدر قرار بتسميته مركز فاقوس . (محمد رمزي: القسم الثاني، الجزء الأول، صـ صـ ٢٣، ٢٤).

بمديرية الدقهلية إلى مركز الزقازيق، وكذلك فصل بعض البلاد من مركز ميت غمر وإلحاقها بمركز منيا القمح .

* فصل نواحي من مركز كفر صقر، وإلحاقها بمركز ههيا، وبذلك يصبح مركز كفر صقر مكونًا من ست وثلاثين ناحية.

* فصل بعض النواحي من مركز أبو حماد، وإلحاقها بقسم الإسماعيلية بمحافظة القنال، وفصل قرية الجناين عن مركز أبو حماد؛ لبعدها الشاسع عنها، وإلحاقها بمحافظة السويس، وفصل القنطرة الشرقية عن مركز فاقوس بمديرية الشرقية وإلحاقها بمحافظة القنال .

* فصل ثلاث بلاد من بلاد مركز الزقازيق، وإلحاقها ببندر الزقازيق .

وبهذا الوضع تصبح المديرية (حسب ما قررته اللجنة)، مكونة من بندر الزقازيق وتسع مراكز، هي[١]:

المركز	عدد البلاد	عدد سكانها	المركز	عدد البلاد	عدد سكانها
١. الزقازيق	٥٤	١٩٨٠٦٣	٦. فاقوس	٤٤	٩٩٤١٩
٢. منيا القمح	٧١	١٤٣١٧٣	٧. أبو حماد	٣٣	١٠٣١٥٩
٣. بلبيس	٤٩	١٥١٦٧٨	٨. جزيرة سعودي	٢٦	٨٤٢٥٦
٤. ههيا	٤٥	١٠٤٢٧٥	٩. أبو كبير	٣٤	٨٩٢٧٦
٥. كفر صقر	٣٦	٨١٧٨٩	الإجمالي	٣٩٢	١٠٥٥٠٨٨

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم، صـ ٢٧، ٢٨. البلاغ : ١٩ يناير ١٩٤٢م، صـ٥. الأهرام : ٤ يناير ١٩٤٢م، صـ٥.

٣] مديرية الدقهلية :

تتألف المديرية من بندر المنصورة، وتشمل: مدينة المنصورة وكفر البرماص، و سبعة مراكز، وهي: المنصورة (١٨٢٦م) وتعداده ١٤٣٩٧٣ نسمة، السنبلاوين (١٨٢٦م) وتعداده ٢٠٦١٢٣ نسمة، ميت غمر (١٨٢٦م) وتعداده ٢٥٦٨٣١ نسمة، السنبلاوين (١٨٢٦م) وتعداده ٢٠٦١٢٣ نسمة، فارسكور (١٨٤٠م) وتعداده ١٣٣٣٨٩ نسمة، دكرنس (١٨٧١م) وتعداده ١٤٢١٥٣ نسمة، أجا (١٩٠٧م) وتعداده ١٤٤٦٢٧ نسمة، المنزلة (١٩٢٩م) وتعداده ١١٣١٦٣نسمة [(١)].

من المسائل التي اقترحتها مديرية الدقهلية، وعُرضت على لجنة التقسيم الإداري، وبحثتها بحثًا وافيًا، ووافقت عليها بجلسة ٢٥ فبراير ١٩٤٢م ما يلي:

* إنشاء مركز جديد تكون قاعدته ناحية ديرب نجم، مكونًا من أربعين ناحية، منها: اثنتان وثلاثون ناحية من مركز السنبلاوين، وثماني نواحي من مركز ميت غمر.
* فصل مراكز شربين وطلخا[(*)] وبلقاس – بعد إنشائه – من مديرية الغربية، وإلحاقها بمديرية الدقهلية، بعد استبعاد البلاد التي فصلت من مركز طلخا

(١) محمد رمزي : ق ٢، ج١، صـ صـ٢٨،٢٧ ، تعداد سكان القطر المصري عام ١٩٣٧م، مصدر سبق ذكره.

(*) تقدم أحد نواب مديرية الدقهلية في يناير ١٩٤١م – قبل تشكيل لجنة التقسيم الإداري – باقتراح إلى مجلس النواب يطلب فيه إحالة مركزي طلخا وشربين من مركز مديرية الغربية إلى مديرية الدقهلية، وقد قام وزير الداخلية بالرد على هذه الرغبة بأن الاقتراح سيكون محل عناية الوزارة عند النظر في تحديد اختصاص مديريتي الدقهلية والغربية. (مجلس النواب: ١٥ يناير ١٩٤١م، جلسة٩، صـ ١١٢) .

وضمت إلى مركز سمنود مديرية الغربية، والبلاد التي فصلت من مركز شربين وضمت إلى مديرية دمياط المقترحة .

* فصل مركزي فارسكور والمنزلة عن مديرية الدقهلية، وإضافتها إلى مديرية دمياط المقترحة، وذلك بعد استبعاد النواحي التي فصلت عن هذين المركزين وضمت إلى مركز دكرنس، ويعتبر هذا تعديل في حدود المديرية، كما عدلت اللجنة تبعية بعض النواحي لقواعد المراكز؛ بسبب قربها منها وبُعدها عن مراكزها آنذاك.

وعليه تصبح المديرية (حسب ما قررته اللجنة) مكونة من بندر المنصورة وتسعة مراكز، وبيانها كالآتي[١] :

المركز	عدد البلاد	عدد سكانها	المركز	عدد البلاد	عدد سكانها
١. المنصورة	٦٤	١٤٣٩٧٣	٦. شربين	٢٦	١٠٨٢٤١
٢. دكرنس	٦٤	١٦٥٩٩٥	٧. طلخا	٣٦	١٣١٦٠٨
٣. السنبلاوين	٧٠	١٤٣٣٨٥	٨. بلقاس(*)	٢٢	٩٦٢٤٢
٤. أجا	٥٢	١١٧٧٠٧	٩. ديرب نجم	٤٠	٨١١٨٥
٥. ميت غمر	٣٩	١٥٨٤٢٧	الإجمالي	٤١٣	١١٤٠٧٦٣

٤] محافظة دمياط (*) :

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤ ، تقرير لجنة التقسيم، صـ صـ ٢٨، ٢٩. البلاغ: ٢٧ يناير ١٩٤٢م، صـ ٥.

(*) مركز بلقاس هو أول مركز أنشئ بناءً على توصيات لجنة التقسيم الإداري، حيث صدر القرار بإنشائه في ٢٥ أغسطس ١٩٤٣م، بمديرية الغربية مكونًا من ثلاث عشرة بلدة من بلاد مركز شربين، وقد تم نقله إلى مديرية الدقهلية تنفيذًا للقانون ٥١١ لسنة ١٩٥٥م، علمًا بأن هذه الناحية كانت في عام ١٨٩٦م مقرًا للمركز الذي نقل إلى بلدة شربين بعدها بعام وأطلق عليه مركز شربين . (محمد رمزي: القسم الثاني، الجزء الثاني، مديريات الغربية، المنوفية، البحيرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤م، صـ ١٣).

(*) دمياط من المحافظات القديمة التي يتولى إدارتها محافظ باعتبارها من الثغور أنشئت عام

تتألف المحافظة من مدينة دمياط بأقسامها الأربعة، وتعدادها ٤٠٣٣٢ نسمة، وقد اقترحت المحافظة إنشاء مديرية بشمال الدلتا الشرقي يطلق عليها «مديرية دمياط»، على أن تتألف من ثلاثة مراكز، وهي : دمياط المقترح إنشاؤه من بعض بلاد مركز فارسكور بالدقهلية وشربين بالغربية، ومن مركزي فارسكور والمنزلة – بعد استبعاد النواحي التي فصلت من هذين المركزين وضمت إلى مركز دكرنس؛ لقربها منها – وذلك لبعد النواحي التابعة لهذه المراكز عن عاصمتي مديريتي الغربية والدقهلية التابعة لها[١]، أما بالنسبة لمركز فارسكور فإنه يبعد عن مدينة المنصورة حوالي ثلاث وخمسين كيلو مترًا، بينما يبعد عن مدينة دمياط حوالي ثمانية عشر كيلو مترًا فقط، كما تبعد المنزلة عن المنصورة تسع وخمسين كيلو مترًا، في حين أنها لا تبعد عن دمياط أكثر من خمس وأربعين كيلو مترًا، ولكن اللجنة رأت في إحدى جلساتها عدم الموافقة على ضم مركز المنزلة؛ لارتباطه بالمنصورة عن طريق السكة الحديد والطريق الزراعي والملاحي وصعوبة المواصلات بين المنزلة ودمياط، ولكن عادت اللجنة فوافقت على ضمه بجلسة ١٤ يناير ١٩٤٢م، وعليه تحول المحافظة إلي مديرية وتصبح (حسب ما قررته اللجنة) مكونة من ثلاثة مراكز[٢] وهي :

١٨١٠م، وفي ٢١ ديسمبر ١٩٠٦م صدر قرار بإلغائها وجعلها قاعدة لمركز فارسكور التابعة لمديرية الدقهلية، وأطلق عليها مركز دمياط، وقد لاحظ ولاة الأمور أن هذا لا يتفق مع حركة العمران في دمياط وزيادة حركة التجارة فيها، فتقرر في عام ١٩٠٩م إعادة المركز إلى فارسكور وأعيدت دمياط محافظة مرة أخرى في عام ١٩١٠م. (محمد رمزي: ق٢، ج١، صـ ٨. المصري: ١٢ أغسطس ١٩٤١م، صـ٦).

(١) الأهرام : ٢٨ يوليو ١٩٤١م، صـ٤. المصري : ١٢ أغسطس ١٩٤١م، صـ٦.

(٢) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤ ، تقرير لجنة التقسيم، صـ ٢٩. البلاغ: ١٩ يناير ١٩٤٢م، صـ ٥.

المركز	عدد البلاد	عدد سكانها	المركز	عدد البلاد	عدد سكانها
١. دمياط	٢٣	١٣٥٨٧٢	٣. المنزلة	٤١	١٠٥٤٢١
٢. فارسكور	٤١	٧١٤٣٧	الاجمالي	٨٥	٣١٢٧٣٠

٥] مديرية الغربية :

تتألف المديرية من بندر طنطا وثلاثة عشر مركزًا، وهي: طنطا (١٨٢٦م) وتعداده ٢٢٢٥٦٢ نسمة، زفتى (١٨٢٦م) وتعداده ١٥٦١٥٩ نسمة، المحلة الكبرى (١٨٨٢م) وتعداده ٢٠٦٦٩٨ نسمة، السنطة (١٨٩٦م) وتعداده ١٦٢٩٠١ نسمة، طلخا(١٨٩٦م) وتعداده ١٥١١٤٦ نسمة، كفر الزيات (١٨٩٦م) وتعداده ١٩٠٧٩٢ نسمة، شربين (١٨٩٧م) وتعداده ٢٠٤٤٨٣ نسمة، سمنود (١٩٢٨م) (*) وتعداده ٧٦٥٢٣ نسمة، بالإضافة إلى مأمورية كفر الشيخ، والتي صدر قرار وزير الداخلية بإنشائها في ٢٩ نوفمبر ١٩٣١م، وتشمل دائرة اختصاصها: مركز كفر الشيخ (١٨٢٦م) وتعداده ٢٢٠٩٢٠ نسمة، فوه (١٨٢٦م) وتعداده ٨٤٦٤٩ نسمة، دسوق (١٨٩٦م) وتعداده ١٦٥٩٩٧نسمة، بيلا

(*) مركز سمنود : صدر قرار بإنشاء هذا المركز عام ١٩٢٨م، على أن يضم اثنتي وعشرون بلدة منها اثنتا عشرة بلدة من بلاد مركز المحلة الكبرى، وست بلاد من مركز زفتى، وأربع بلاد من مركز طلخا، وجعل مقر المركز بلدة سمنود، ولأسباب سياسية أصدر وزير الداخلية في ١٦ مايو ١٩٢٩م، قرارًا بإلغاء المركز وإعادة بلاده كما كانت إلى المراكز التي فصلت منها، ولنفس الأسباب السياسية أصدر وزير الداخلية قرارًا في ١٣ أبريل ١٩٣٠م، بإعادة مركز سمنود كما كان، وفي ٢٤ فبراير ١٩٣١م صدر قرار بإعادة إلغائه ، وفي ٢ مارس ١٩٣٥م أصدر وزير الداخلية قرارًا بإعادة المركز للمرة الثالثة وتشمل دائرته إحدى وعشرون بلدة . (محمد رمزي : ق ٢، ج٢، صـ ١٢ . الوقائع: مارس ١٩٣٥م، عدد ٢١، صـ ٣) .

(١٩٣٨م) وتعداده ١٤٤٠٦٦ نسمة [١].

كانت مديرية الغربية من أكثر المديريات التي كان متوقعاً أن تحدث بها تغييرات جذرية وشاملة؛ نظرًا لاتساع دائرتها وكثرة عدد سكانها، وبُعد الكثير من القرى عن مدينة طنطا عاصمة المديرية، ورغبة في تسهيل انتقال أصحاب المصالح إلى عاصمة المديرية وتخفيف الأعمال عن كاهل موظفيها، وتسهيل طرق المواصلات بين القرى وقواعدها التابعة لها، وتمكينًا من نشر العمران في الجزء الشمالي من هذه المديرية، ولذا قدم الأستاذ/ بدوي خليفة مدير الغربية تقريرًا إلى لجنة التقسيم الإداري عرض فيه مقترحات المديرية، ومنها:

* تقسيم مديرية الغربية إلى مديريتان؛ لأن مساحتها تزيد على مساحة مديريتين من مديريات الدرجة الأولى، بل إن مساحة مركز كفر الشيخ التابع لها يعادل مساحة بعض مديريات الدرجة الثانية، مثل: الفيوم وبني سويف، وعدد نقاط البوليس المستديمة بها يعادل عدد نقط البوليس المستديمة بمديرية الجيزة، وبهذا المركز نحو مائة بلدة، لذلك يوجد بالمديرية وكيلان، أحدهما: مقره طنطا، والآخر: مقره كفر الشيخ، فضلاً عن أن أحد مساعدي حكمدار بوليس المديرية يقيم في هذه المدينة، على أن يطلق على المديرية الأولى اسم مديرية الغربية وعاصمتها طنطا، والأخرى يطلق عليها اسم الفاروقية (الفؤادية) ويكون مقر عاصمتها كفر الشيخ[*].

---

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤ ، تقرير لجنة التقسيم، صـ ٣٠. محمد رمزي : ق ٢، ج٢، صـ ١٤، تعداد سكان القطر المصري عام ١٩٣٧م .

(*) عندما عرض هذا الاقتراح على اللجنة في البداية تقرر رفضه والموافقة على أن يكون مساعد حكمدار بوليس مديرية الغربية بمأمورية كفر الشيخ من رتبة قائمقام

* إنشاء مركزين جديدين، أحدهما تكون قاعدته ناحية قطور ويتبع مديرية الغربية، ويتكون من خمس وثلاثين ناحية، منها تسع عشرة ناحية من مركز طلخا، وست نواحي من مركز كفر الزيات، وأربع نواحي من مركز المحلة الكبرى وست نواحي من مركز كفر الشيخ، والثاني تكون قاعدته ناحية قلين ويتبع مديرية الفؤادية، ويتكون من سبع وثلاثين ناحية، منها إحدى عشرة ناحية من مركز كفر الشيخ، وخمس عشرة ناحية من مركز دسوق، وإحدى عشرة ناحية من مركز كفر الزيات.
* فصل مراكز طلخا وشربين، وبلقاس – المقترح إنشاؤه – من مديرية الغربية وإلحاقها بمديرية الدقهلية بعد استبعاد ثماني نواحي فصلت من مركز شربين وألحقت بمديرية دمياط، وست نواحي فصلت من مركز طلخا وألحقت بمركز سمنود.
* تعديل الحدود بين مديريتي المنوفية والغربية، بفصل ست نواحي من بلاد مركز تلا مديرية المنوفية وضمها إلى مركز طنطا، وفصل خمس نواحي من نفس المركز وضمها إلى مركز كفر الزيات، وإحدى عشرة ناحية من مركز السنطة وإلحاقها بمركز بركة السبع – المقترح إنشاؤه – .
* فصل بعض البلاد التابعة لمركز طنطا وإلحاقها بمركز المحلة الكبرى، لبُعدها عن المركز الأول، وقربها من الثاني[١] .

وقد قامت اللجنة ببحث هذه المقترحات وقررت الموافقة عليها، كما قررت

لا رتبة البكباش أو الصاغ. (البلاغ ٤ أغسطس ١٩٤١م، صـ ٤، ٤ أكتوبر ١٩٤١م ، صـ٥).

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤ ، تقرير لجنة التقسيم، صـ ٣١. البلاغ : ٤ أكتوبر ١٩٤١م، صـ ٥ .

الانتقال إلى ناحية« بلقاس» التابعة لمديرية الغربية للمفاضلة بينها وبين ناحية «بيلا» لجعل أحدهما قاعدة للمركز المقترح إنشاؤه، وكذلك الانتقال إلى بلدة «بسيون»(*) التابعة لمديرية الغربية للمفاضلة بينها وبين ناحية «قلين» لجعل إحداهما قاعدة للمركز المقترح إنشاؤه، وذلك بعد تقديم بعض الأعيان والتجار ونواب البرلمان طلب إلى اللجنة بإنشاء مركز جديد ببلدة بسيون؛ نظرًا لأن عدد سكانها يزيد على عشرين ألف نسمة، وتتبعها حوالي عشرون بلدة، وأن أهلها يتحملون المشاق للوصول إلى مركز كفر الزيات، وأن هناك قرى تتبع مراكز كفر الشيخ وطنطا ودسوق أقرب «لبسيون» منها إلى هذه المراكز (١).

وبعد أن قامت اللجنة بمعاينة البلدان السابقة؛ لاختيار أنسبها، لجعلها قاعدة للمراكز المقترحة قررت الآتي :

* إنشاء مركز جديد في قطور، يكون تابعًا لمديرية الغربية، وآخر في قلين، يكون تابعًا لمديرية الفؤادية، وثالث في بلقاس، يكون تابعًا لمديرية الدقهلية.
* إبقاء مقر مركز بيلا – الذي أنشئ عام ١٩٣٨م – كما هو في ناحية بيلا، ويكون تابعًا لمديرية الغربية .

وبهذا الوضع تصبح االمديرية (حسب ما قررته اللجنة) شاملة لمديريتي الغربية والفؤادية على النحو التالي(٢):

(*) بلدة بسيون إحدى بلاد مركز كفر الزيات، أنشئ بها عام ١٨٢٦م، قسم باسم قسم بسيون، وفي عام ١٨٧١م، نقل ديوان القسم إلى كفر الزيات لوجودها على الطريق العام وبها محطة للسكة الحديد. (محمد رمزي : ق ٢، ج٢، صـ ١١).

(١) الأهرام : ٢٣ يناير ١٩٤٢م، صـ ٥. ٨ يونيه ١٩٤٢م، صـ ٣ .

(٢) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤ ، تقرير لجنة التقسيم، صـ ٣١ .

أ . مديرية الغربية: وتتألف من بندر طنطا وثمانية مراكز وهي :

المركز	عدد البلاد	عدد سكانها	المركز	عدد البلاد	عدد سكانها
١. طنطا	٥٤	١٧٢٢٧٤	٥. سمنود	٢٧	٨٥٧٩٢
٢. كفر الزيات	٥٠	١٦٠٣١٢	٦. المحلة الكبرى	٤٧	١٣٣١٣٦
٣. السنطة	٤٥	١١٧٩٤٧	٧. بيلا	٣١	١٠٤٠٦٢
٤. زفتى	٥٥	١٥٦١٥٩	٨. قطور	٣٥	٩٣٤٤٩٤
			الاجمالي	٣٣٤	١٠٢٣١٧٦

ب . مديرية الفؤادية: وتتألف من أربعة مراكز وهي:

المركز	عدد البلاد	عدد سكانها	المركز	عدد البلاد	عدد سكانها
١. كفر الشيخ	٣٣	١٨٢٠٥١	٣. دسوق	٣٩	١٥٤١٥٦
٢. فوه	٢٢	٨٤٦٤٩	٤. قلين	٣٧	٩٠١١٩
			الاجمالي	١٣١	٥١١٢٧٥

٦] مديرية المنوفية :

تتألف المديرية من بندر شبين الكوم وخمسة مراكز، وهي: أشمون (١٨٢٦م) وتعداده ٢٠١٥٤ نسمة، منوف (١٨٢٦م) وتعداده ٢٧٣٦٥٧ نسمة، تلا (١٨٦٣م) وتعداده ٢٢٣٦٥٢ نسمة، شبين الكوم (١٨٩٦م) وتعداده ٢٢٦٨٦٤ نسمة، قويسنا (١٨٩٧م) وتعداده ٢٠١٦٦٢، بإجمالي ١١١٩٧٠١ نسمة[١].

قدمت المديرية تقريرًا بمقترحاتها للجنة التقسيم الإداري، وقد قامت اللجنة ببحث هذه المقترحات بجلسة الأحد أول فبراير ١٩٤٢م، ووافقت عليها مع بعض

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم، صـ ٣١. محمد رمزي : ق٢، ج٢، صـ صـ ١٦ – ١٩.

التعديلات البسيطة، وهي كالتالي :

* إنشاء مركز جديد ببلدة «الشهداء»، يتكون من ثلاثين ناحية، منها: ثماني عشرة بلدة من مركز شبين الكوم، وإحدى عشرة بلدة من مركز تلا، وبلدة من مركز منوف.
* إنشاء مركز جديد ببلدة « الباجور» (*)، يتكون من ست وأربعين بلدة، منها: خمس وثلاثين بلدة من مركز منوف، ست بلاد من مركز قويسنا، وأربع بلاد من مركز أشمون، وبلدة من مركز شبين الكوم.
* إنشاء مركز ثالث تكون قاعدته بلدة «بركة السبع»؛ وذلك تخفيفًا للضغط على مركز قويسنا؛ لكثرة عدد سكانه وبلاده، والصعوبات التي يلاقيها سكان البلاد المتطرفة عن مركزي شبين الكوم وتلا وعن مركز السنطة بمديرية الغربية، ويتكون هذا المركز من خمس وعشرين ناحية، منها ست بلاد من مركز قويسنا، وسبع بلاد من مركز شبين الكوم، وإحدى عشرة بلدة من مركز السنطة بمديرية الغربية.
* رأت اللجنة أن هذا التعديل يستدعي تعديلاً في نقط البوليس، وذلك بإلغاء نقطة بوليس الشهداء؛ لأنها ستكون قاعدة المركز، وإنشاء أربع نقاط بوليس جديدة.
* إنشاء بندر بمدينة منوف وفصلها عن المركز؛ لكثرة سكانها وما تستدعيه حالتي

(*) بلدة الباجور كانت مقرًا لقسم تم نقله من بلدة منا وهله عام ١٨٣١م، باسم قسم الباجور، نظرًا لصلاحيتها لإقامة موظفي القسم، ولوقعها في نهاية بلاد القسم من الجهة الشرقية والجنوبية، ثم رؤي نقل ديوان هذا القسم إلى بلدة سبك الضحاك في ١٨٧١م، وفي عام ١٨٩٧م تقرر نقل ديوان المركز مرة أخرى من بلدة سبك الضحاك إلى بلدة قويسنا وجعلت ناحية منشأة صبري مقرًا للمركز لوقوعها بجوار محطة قويسنا على السكة الحديد وسمي مركز قويسنا . (محمد رمزي : ق٢، ج٢، صـ ١٨) .

الإدارة والمالية بها، إذ يبلغ تعداده ٢٦٥٤٥٥ نسمة .

* عدلت اللجنة في حدود المديرية على الوجه الآتي :

* فصل ست بلاد من مركز تلا وإلحاقها بمركز طنطا بمديرية الغربية، وخمس بلاد من نفس المركز وألحقت بمركز كفر الزيات بمديرية الغربية، فصل إحدى عشرة بلدة من مركز السنطة بمديرية الغربية وإلحاقها بمركز بركة السبع – المقترح إنشاؤه– .

* فصل بعض العزب من القناطر الخيرية بمركز قليوب بمديرية القليوبية وإلحاقها بزمام ناحية «دروه» بمديرية المنوفية؛ لاتصال أطيان هذه العزب بأراضي ناحية «دروه».

وبهذا الوضع تصبح المديرية (حسب ما قررته اللجنة) مكونة من بندري شبين الكوم ومنوف، وثمانية مراكز، وهي [١]:

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم ، صـ ٣٢ . البلاغ : ٣٠ يناير ١٩٤٣م، صـ ٣ .

المركز	عدد البلاد	عدد سكانها	المركز	عدد البلاد	عدد سكانها
١. شبين الكوم	٣٦	١٣١٠٣٠	٥. تلا	٤٤	١٤٠١٧٣
٢. منوف	٣٥	١٥٧٨٩٠	٦. الباجور	٤٦	١٣٦٩٥٨
٣. أشمون	٥٠	١٧٤٧٩٢	٧. الشهداء	٣٠	١٢٨١٨٩
٤. قويسنا	٥٤	١٥٤٩٨٥	٨. بركة السبع	٢٥	١٠٦٥٣٧
			الاجمالي	٣٢٠	١١٣٠٥٥٤

٧] مديرية البحيرة :

تتألف المديرية من بندر دمنهور وعشرة مراكز- وتعدادها ١٠٦١٥٩٦ نسمة-، وهي: مركز دمنهور (١٨٢٦م) وتعداده ١٠٥٧٩٧ نسمة، أبو حمص (١٨٧١م) وتعداده ١١٠٤٦٥ نسمة، الدلنجات (١٨٧١م) وتعداده ٧٥١٩١ نسمة، رشيد (١٨٩٦م) وتعداده ١٣١٢٥٣ نسمة، إيتاي البارود (١٨٩٦م) وتعداده ١٢٤٤٨٢ نسمة، كوم حماده (١٩٠٢م) وتعداده ١٦٥٧٤٠ نسمة، المحمودية (١٩٣٠م) وتعداده ٤٤٦٤٧ نسمة، أبو المطامير (١٩٣٠م) وتعداده ٦٨٨٩ نسمة [١].

أرسلت المديرية إلى لجنة التقسيم الإداري تقريرًا عن مقترحاتها بشأن التقسيم الإداري لبلاد المديرية، وأهم هذه المقترحات:

* ضم بعض البلاد التابعة لمراكز أبو حمص، رشيد، دمنهور، إلي مركز المحمودية؛ لبُعدها عن المراكز التابعة لها، وقربها من مركز المحمودية.
* فصل نواحي الدخيلة، البيطاش، الصبحية، حجر النواتية، المحروسة، السيوف، المندرة، المعمورة، عن مركز كفر الدوار وإلحاقها بمحافظة الإسكندرية.
* فصل نواحي غرب نوبار باشا وخورشيد والمنشية عن محافظة الإسكندرية من

(١) محمد رمزي: ق٢، ج٢، صـ ٢٤. تعداد سكان القطر المصري لعام ١٩٣٧م.

أعمال الضبط، وناحيتي التوفيقية والقومبانية الإنجليزية من أعمال الضبط والمالية وإلحاقهما بمركز كفر الدوار في جميع الأعمال.

* إنشاء مركز جديد في الخطاطبة يتكون من ثماني عشرة بلدة، منها: خمس بلاد من مركز إمبابة بمديرية الجيزة، وثلاث عشرة بلدة من مركز كوم حماده[١].

بحثت اللجنة المقترحات السابقة ووافقت عليها بجلسة ٢٧ أبريل ١٩٤٢م، ما عدا البند الثالث منها، كما قررت بالإضافة إلى ذلك ما يلي:

* تقسيم مديرية البحيرة إلى مديريتين، إحداهما: مديرية البحيرة وعاصمتها دمنهور، والثانية: مديرية الحسينية وتضم الجزء الجنوبي الشامل لمراكز إيتاي البارود وكوم حماده والدلنجات، على أن تكون عاصمتها إيتاي البارود؛ وذلك نظرًا لاتساع دائرة المديرية وكثرة عدد مراكزها وبُعد الكثير من القرى عن مدينة دمنهور عاصمة المديرية.
* إنشاء محافظة جديدة في مدينة رشيد يطلق عليها محافظة رشيد [*]، تتكون من تسع عشرة بلدة المكونة لمركز رشيد، وست بلاد من مركز فوه التابعة لمديرية الغربية؛ نظرًا لقرب هذه البلاد من المدينة وبُعدها عن مأمورية كفر الشيخ، ولقد بحثت اللجنة حالة المدينة ، وقامت بمعاينة المنطقة المحيطة بها بكامل هيئتها ، وتبين لها أن تبعية هذا المركز إلى مديرية البحيرة- فضلاً عن بُعد المسافة

---

(١) البلاغ : ٨ أكتوبر ١٩٤١م، صـ ٥.

(*) كانت رشيد ضمن محافظات مصر الست والتي كانت موجودة في مصر منذ أواخر العصر العثماني وهي الإسكندرية، دمياط، رشيد، العريش، السويس، القصير، وظلت هكذا طوال فترة ولاية محمد علي وخلفائه حتى صدر قرار من وزارة الداخلية في ٢١ ديسمبر ١٨٩٥م، بإلغاء محافظة رشيد وجعلها مركزًا تابعًا لمديرية البحيرة . (محمد رمزي : ق٢، ج٢، صـ ٢٢. البصير : ١٣ يونيه ١٩٤٢م، صـ ٢) .

بينه وبين العاصمة- ليس من مصلحة أهالي هذه المنطقة، وكذلك صعوبة المواصلات بين رشيد ودمنهور[١].

ومع هذه المسوغات التي أوردتها اللجنة لإنشاء محافظة رشيد، إلا أنها تراجعت في جلسة يناير ١٩٤٣م، وقررت العدول عن قرارها السابق، وبقاءها مركزًا تابعًا لمديرية البحيرة، وكذلك تم العدول عن إنشاء مركز جديد في ناحية أدفينا وبقاءها تابعة لمركز رشيد[٢].

وعليه تصبح المديرية (حسب ما قررته اللجنة) شاملة لمديريتي البحيرة والحسينية على النحو التالي [٣]:

أ . مديرية البحيرة: وتتكون من بندر دمنهور وسبعة مراكز، وهي :

المركز	عدد البلاد	عدد سكانها	المركز	عدد البلاد	عدد سكانها
١. دمنهور	٥٥	١٥٥٦٦٢	٥. المحمودية	٣٢	٤٤٦٤٧
٢. أبو حمص	٣٥	١١٠٤٦٥	٦. أبو المطامير	٢٣	٦٨٨٩٠
٣. شبراخيت	٦٣	٩٨٨٠٣	٧. رشيد	١٩	٧٤٥٠١
٤. كفر الدوار	٤٢	١٢٦٥٣٠	الإجمالي		

ب . مديرية الحسينية: وتتكون من أربعة مراكز، وهم:

المركز	عدد البلاد	عدد سكانها	المركز	عدد البلاد	عدد سكانها
١. إيتاي البارود	٦٣	١٢٤٤٨٢	٣. الدلنجات	٤٠	٦٥٩٦٢
٢. كوم حماده	٦٢	١٦٥٧٤٠	٤. الخطاطبة	١٨	٦٥٦٩٤
			الاجمالي		

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٨١/٠٩٠٠١٤٤تقرير لجنة التقسيم، صـ ٣٢ . البلاغ : ٢٩ أبريل ١٩٤٢م، صـ ٢، ٨ يونيه ١٩٤٢م، صـ ٣ .

(٢) البصير : ٥ مارس ١٩٤٣م، صـ ٢ .

(٣) مجلس الوزراء : المصدر السابق، صـ ٣٣ .

ثانياً : مقترحات المحافظات :

١ ـ محافظة مصر (القاهرة) :

تتألف محافظة مصر (القاهرة) من خمسة عشر قسمًا، سكانها حوالي ١٣١٢٩٠٦ نسمة، وأقسامها : «الأزبكية، الجمالية، الخليفة، الدرب الأحمر، السيدة زينب، الموسكي، الوايلي، باب الشعرية، بولاق، حلوان، روض الفرج، شبرا، عابدين، مصر الجديدة، مصر القديمة»(١).

في عام ١٩٤٠م أُلفت لجنة للنظر في التقسيم الإداري لمحافظة القاهرة، وقد اقترحت اللجنة وقتئذ على وزارة الداخلية ضم بندر الجيزة لأعمال المحافظة، فرأى أحمد حمدي محجوب وكيل وزارة الداخلية الاستئناس برأي مديرية الجيزة في هذا الموضوع قبل عرضه على وزير الداخلية، فرأى الأستاذ/ إسماعيل الدوري مدير الجيزة تأليف لجنة أخرى لبحث الموضوع، وبعد أن عقدت اللجنة عدة اجتماعات، أرسلت تقريرها إلى الوزارة بعدم الموافقة على الاقتراح، ورأى وزير الداخلية إقرار هذا الرأي(٢).

وعندما بدأت المديريات والمحافظات في إرسال مقترحاتها إلى لجنة التقسيم الإداري قامت محافظة القاهرة بإرسال مقترحاتها، وهي :

* فصل أربع وأربعين بلدة من مديرية الجيزة وضمها إلى محافظة القاهرة، منها: أربع وعشرون بلدة من مركز الجيزة، والجيزة والدقي من بندر الجيزة، وسبع عشرة بلدة من مركز إمبابة، وبلدة التبين من مركز الصف .
* فصل عشرين بلدة من مديرية القليوبية وضمها إلى المحافظة، منها: نواحي

(١) مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم ، صـ ٣٣. محمد رمزي : ق٢، ج١، صـ ٨. تعداد سكان القطر المصري لعام ١٩٣٧م .

(٢) البلاغ : ٥ سبتمبر ١٩٤١م، صـ٤ . ١٣ نوفمبر ١٩٤١م، صـ ٥ .

مأمورية ضواحي مصر بأكملها وعددها خمس عشرة ناحية، وبلدة باسوس من مركز قليوب، وأربع بلاد من مركز شبين القناطر

* ضم قسم بوليس الأهرام نهائيًا إلى محافظة القاهرة [١].

ونظرًا لارتباط كلٍ من محافظة القاهرة ومديرية الجيزة ببعضهما، وتداخل بعض البلاد القريبة من أعمال المديريتين؛ فقد قررت اللجنة بحث مقترحاتهما معًا؛ لأن مقترحاتهما متضاربة ومتداخلة، وقد قامت اللجنة ببحث هذه المقترحات في عدة جلسات، منها جلسة الأربعاء ١٨ نوفمبر ١٩٤١م، والتي قررت فيها ما يلي :

* فصل النواحي الداخلة في كردون مدينة القاهرة من بلاد مركزي الجيزة وإمبابة نهائيًا من مديرية الجيزة وتلحق بمدينة القاهرة، وهي :

أ - من مركز الجيزة « غرب النيل نواحي الدقي، وبولاق الدكرور» وتلحق بقسم الجيزة المقترح إنشاؤه .

ب - من مركز إمبابة نواحي « إمبابة، الحوتية، عزب العجوزة، ميت عقبة، جزيرة ميت عقبة» ، وتلحق بقسم إمبابة المقترح إنشاؤه.

ج - من مركز الجيزة شرق النيل نواحي منيل الروضة، أثر النبي، دير الطين، البساتين، معادي الخبيري، الفاروقية، وتلحق بقسم مصر الجديدة [٢].

* فصل النواحي التابعة لمأمورية ضواحي مصر الواقعة داخل كردون مدينة القاهرة نهائيًا من مديرية القليوبية وتلحق بمدينة القاهرة، وهي: «الأميرية، جزيرة

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم ، صـ ٣٣ .

(٢) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٩٠٠١٤٤/ ٠٠٨١ ، تقرير لجنة التقسيم ، صـ ٣٤ . المقطم ١٩ نوفمبر ١٩٤١م، صـ ٢ .

بدران، الزاوية الحمراء، منية السيرج » وتتبع قسم شبرا، و« الوايلي الصغرى، الوايلي الكبرى، القبة» وتتبع قسم الوايلي، و«المطرية وتتبعها عين شمس، عرب أبو طويلة، كفر فاروق» وتتبع قسم مصر الجديدة.

* فصل النواحي التابعة لمأمورية ضواحي مصر الواقعة خارج كردون المدينة نهائيًا عن مأمورية الضواحي وتلحق بمركز قليوب، وهي: « شبرا الخيمة، دمنهور شبرا، بجام، منطي، مسطرد، بهتيم» (*)، وبناءً على ذلك تُلغى مأمورية ضواحي مصر، وتنقل أعمالها إلى محافظة القاهرة التي تتولى جميع أعمالها الإدارية والمالية (١).

* فصل بندر الجيزة وناحيتي ساقية مكي وجزيرة الدهب من اختصاص مديرية الجيزة وضمهم لمحافظة القاهرة في جميع الأعمال؛ نظرًا لقربهم من مدينة القاهرة واختلاط المباني والمصالح والسكان والمعاملات كأنها جزء منها، وسهولة المواصلات بينها وبين القاهرة.

(*) عرض على لجنة التقسيم الإداري في منتصف أغسطس ١٩٤٢م، اقتراحًا من «إسماعيل صدقي» رئيس الاتحاد المصري للصناعات يتضمن ضم ناحية «شبرا الخيمة، دمنهور شبرا، نقطة بوليس بهتيم، نقطة بوليس شبرا البلد، والمنطقة الصناعية المحيطة بهم إلى محافظة القاهرة بدلاً من تبعيتها لمديرية القليوبية؛ لأنها تدخل ضمن الحدود التي اقترحت مصلحة التنظيم إدخالها ضمن منطقة القاهرة، قد وافقت اللجنة على هذا الاقتراح. (البلاغ: ١٨ يونيه ١٩٤٢م، صـ٢ . البصير: ١٠ سبتمبر ١٩٢م، صـ ٢) .

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم، صـ ٣٤. المصري : ٢٠ نوفمبر ١٩٤١م، صـ ٥. البلاغ : ٢٢ نوفمبر ١٩٤١م، صـ ٤.

* ينشأ قسم جديد في بندر الجيزة يكون تابع لمحافظة القاهرة، ويكون اختصاصه شاملاً بندر الجيزة، والدقي، وساقية مكي، وجزيرة الدهب، وبولاق الدكرور، وكذلك نقطة شرطة بوليس الأهرام، وبذلك تصبح هذه النقطة داخلة في اختصاص محافظة القاهرة، على أن ينقل ديوان مركز الجيزة والمصالح الأميرية الأخرى من الجيزة إلى البدرشين.
* ينشأ قسم جديد في بندر إمبابة، ويكون تابعًا لمحافظة القاهرة، ويكون اختصاصه شاملاً لبندر إمبابة والحوتية وعزب العجوزة وميت عقبة وجزيرة ميت عقبة وجزيرة الزمالك، على أن ينقل ديوان المركز والمصالح الأخرى من إمبابة إلى بلدة أوسيم؛ لتوسطها بين بلاد المركز.
* تفصل فصلاً نهائيًا من اختصاص مديرية الجيزة النواحي الآتية: « حلوان البلد، كفر العلو، المعصرة، طره، طره الأسمنت، الحجارة» من مركز الجيزة وتلحق بقسم حلوان بمحافظة القاهرة؛ وذلك لارتباطها في المصالح والسكان بمدينة حلوان وسهولة المواصلات بين حلوان الحمامات وتلك النواحي[1].

وعليه تصبح المحافظة (حسب ما قررته اللجنة) مكونة من سبعة عشر قسمًا، بزيادة قسمين، وهما: الجيزة وإمبابة .

٢ ـ محافظة الإسكندرية :

تتألف المحافظة من تسعة أقسام– سكانها حوالي ٦٨٥٧٣٦ نسمة– وهي: «الجمرك، المنشية، العطارين، اللبان، منيا البصل، كرموز، محرم بك، الرمل، المنياء »، وأكثر هذه الأقسام سكانًا هو قسم كرموز، وأكثرها مساحة هو قسم منيا

(١) مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم ، صـ ٣٥. البلاغ : ١٩ نوفمبر ١٩٤١م، صـ ٢. المقطم : ١٩ نوفمبر ١٩٤١م، صـ٢ .

البصل، وأقلها في المساحة والسكان هو قسم المنيا الذي أنشئ للخدمة البوليسية داخل الدائرة الجمركية؛ إذ لا يزيد تعداده في الظروف العادية عن ثلاث آلاف نسمة، ولكل قسم من الأقسام نقط تابعة له، وينقسم شياخات عديدة تناط أعمالها لمشايخ الحارات[١] .

ولقد كانت هناك عدة أسباب ودوافع لإعادة التقسيم الإداري لمحافظة الإسكندرية، منها: تطور الأحوال والظروف منذ التقسيم الإداري السابق، حيث امتد العمران إلى نواحي كانت خالية من السكان والمساكن، وحدثت كثافات في مساحات كانت شبه خالية، ونشأت ضواحي جديدة تبعًا لحركة المواصلات والصناعات، واختل التوازن بسبب ذلك سواء في نسبة الأقسام بعضها إلى بعض، أو في نسبتها إلى النقاط التابعة لها، أو في علاقتها بالمراكز المتآخمة لها من مديرية البحيرة، ومن الأدلة الظاهرة على ضرورة إجراء هذا التعديل أنه بينما يوجد أقسام قديمة لا تخرج عن حجمها وإن زادت سكانًا، مثل: أقسام الجمرك والمنشية واللبان، توجد أقسام أخرى ازدادت حجمًا زيادة كبيرة، مثل: أقسام منيا البصل وكرموز والرمل ومحرم بك، وقد عولجت زيادة السكان واتساع المساحة في بعض الأقسام بإنشاء نقط بوليس إضافية، ولكن بقيت مع ذلك صعوبات في بعضها الأخر، ففي كرموز – مثلاً- يبلغ سكان القسم حدًا يماثل أو يزيد عن عدد سكان مركز من مراكز الأقاليم، والحالة في منيا البصل تشبه الحالة في كرموز، وثمة نقطة من نقاط البوليس التابعة لقسم كرموز- وهي نقطة «غيط العنب»- تكاد تكون قسم بذاته سواء لعدد سكانها أو لمساحتها؛ فتخفيفًا للكثافة العددية والجغرافية عن قسم كرموز يمكن إنشاء قسمًا جديد في غيط العنب، وكذلك يمكن إنشاء قسم جديد في منيا البصل في نقطة البوليس الواقعة فيما وراء القباري غربًا، كما يمكن إعادة النظر في الفواصل

(١) البصير : ٢٨ أبريل ١٩٤٢م، صـ ٤ .

الإدارية بين قسمي محرم بك والرمل، وخصوصًا بعد نمو الحركة العمرانية في الضواحي الشرقية للمدينة نموًا ظاهرًا[١].

وعلى هذا الأساس اقترحت المحافظة تعديل الحدود بينها وبين مديرية البحيرة والنواحي التابعة لأقسام الحدود، وكذلك بين أقسام المديرية ذاتها وبعضها الآخر، وقد قامت لجنة التقسيم الإداري بدراسة هذه المقترحات وقررت ما يلي :

* إقرار ما حدده الأمران العسكريان رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٠م، ورقم ٥٣ لسنة ١٩٤١م، وهو جعل الطريق الصحراوي « فؤاد الأول» فيما بين القاهرة والإسكندرية حدًا فاصلاً بين مديرية البحيرة ومصلحة الحدود، على أن يعتبر هذا الحد من الوجهة المالية حدًا للزمام حتى تقوم مصلحة المساحة بإعادة مسح النواحي المجاورة لهذا الطريق مساحة حديثة، وهي: « كوم حنين، المهدية، الفتية، منشأة جنا كليس».
* ضم قطعة الأرض التابعة لعمدية المعمورة إلى ناحية قومبانية أبو قير بمركز كفر الدوار؛ لقربها منها كما كان الحال في عام ١٩٢٨م .
* بقاء الحال كما هو عليه بالنسبة لتعديل الحدود بين الأقسام ما عدا الجزء الواقع خلف نقطة بوليس سيدي جابر وسط معسكر مصطفى باشا من الداخل، وعزبة سيدي جابر ومخازن ترام مصطفى باشا .
* تحويل نقطة بوليس محرم بك إلى قسم بوليس، على أن يطلق عليه قسم المحمودية، وتعديل حدود أقسام محرم بك وكرموز والعطارين على أساس ذلك، تبعًا لتحديد القسم الجديد .
* فصل نواحي «الدخيلة، المعمورة، أبو قير» فصلاً نهائيًا عن مركز كفر الدوار

(١) البصير: ٢٨ أبريل ١٩٤٢م، صـ ٤. ٢٢ يوليه ١٩٤٤م، صـ ٢ .

وإلحاقها بمحافظة الإسكندرية، على أن توزع على الأقسام حسب وضعها الطبيعي

* فصل نواحي «عزب نوبار باشا، المنشية، التوفيقية، القومياني‍ة الإنجليزية، عزبة خورشيد» من محافظة الإسكندرية وإلحاقها نهائيًا بكفر الدوار(١).

وبذلك تصبح المحافظة (حسب ما قررته اللجنة) مكونة من عشرة أقسام بعد إضافة قسم المحمودية المقترح إنشاؤه .

٣- محافظة القنال :

تتكون المحافظة من مدن بورسعيد، بورفؤاد، الإسماعيلية وتوابعها، وتعدادها ١٦١١٤٦ نسمة، وقد اقترحت المحافظة ضم محافظة السويس إليها، على أن يعين لمحافظة القنال ثلاثة وكلاء، أحدهم: مقره مدينة بورسعيد، والثاني: مدينة السويس، والثالث: مدينة الإسماعيلية، بالإضافة إلى فصل ناحية القنطرة الشرقية من مصلحة الحدود وضمها إلى محافظة القنال(٢).

وقد بحثت لجنة التقسيم الإداري هذه المقترحات في منتصف شهر ديسمبر ١٩٤١م، وقررت ما يلي :

* عدم الموافقة على ضم محافظة السويس إلى محافظة القنال؛ لأن ضمها يجعل محافظة القنال مترامية الأطراف بحيث يتعذر إدارتها على الوجه الأنسب ، كما أن مقر محافظة القنال يبعد عن مدينة السويس مما يكبد الأهالي مشقة الانتقال، وأن مدينة السويس قريبة من القاهرة ومرتبطة بها بخط حديدي وطريق بري، وأخيرًا: فإن السويس محافظة عريقة يجب أن تكون بها محافظة

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم ، صـ ٣٥. البلاغ : ٢٩ أبريل ١٩٤٢م، صـ ٤ .

(٢) مجلس الوزراء : المصدر السابق، صـ ٣٦. البلاغ : ٢٢ سبتمبر ١٩٤١م، صـ ٥.

لمباشرة أعمالها، خصوصًا وأن بها منياء على البحر الأحمر.

* عدم الموافقة على ضم القنطرة الشرقية إلى محافظة القنال؛ لاعتراض وزارة الدفاع علي ذلك لأسباب منها:

أ - إن مساحة قسم القنطرة تبلغ ستة آلاف كيلو متر مربع، وتعتبر بلدة القنطرة الشرقية همزة الوصل بين محافظة سيناء وباقي البلاد التابعة للمحافظة، ومنها يمكن مراقبة حركة العبور.

ب - إن قسم القنطرة يُشرِف إداريًا على جملة بلاد داخل محافظة سيناء، تمتد من البحر المتوسط شمالاً إلى الساحل على خليج السويس جنوبًا بعرض خمسين كيلو مترًا .

ج - إن القسم يضم عربان وفي انفصالهم عن باقي عربان سيناء تزداد المشكلات الإدارية والأمنية، مثل مسألة اختيار وتعيين رؤساء(شيوخ) جدد، ولا يخفى ما يترتب على تأخير ذلك من الإخلال بشئون الأمن وأعمال التهريب.

د - تعد القنطرة الشرقية نقطة عسكرية مهمة في منفذ محافظة سيناء، وفي فصلها عرقلة لأعمال المحافظة المذكورة.

* فصل نواحي «أبو صوير المحطة، أبو صوير المحطة الجديدة، المحطة القديمة، السبع آبار الشرقية، الغربية، نفيشه، سرابيوم، فايد» من مركز أبو حماد بمديرية الشرقية وإلحاقها بقسم الإسماعيلية بمحافظة القنال في جميع الأعمال الإدارية والمالية على اختلاف أنواعها؛ لقربها من مدينة الإسماعيلية .

وعليه تصبح المحافظة (حسب ما قررته اللجنة) مكونة من خمسة أقسام، وهم: « قسم أول بورسعيد، قسم ثان، قسم ثالث، قسم المنيا، قسم الإسماعيلية»،

مضافًا إليها التسع نواحي التي تقرر فصلها من مركز أبو حماد بمديرية الشرقية[١].

٤ـ محافظة السويس :

تتألف المحافظة من مدينة السويس، وتعدادها ٤٩٦٨٦ نسمة ، وقد قررت المحافظة أنه ليس لديها أي اقتراحات بخصوص التقسيم الإداري سوى إبقاء حدود المحافظة كما هي، وتحويل نقطة بوليس الأربعين إلى قسم بوليس، وقد نزلت اللجنة علي رغبة المحافظة فيما قررت، مع إضافة مقترحين، هما:

* فصل قرية الجناين وملحقاتها من مركز أبو حماد بمديرية الشرقية وإلحاقها بمحافظة السويس في جميع الأعمال الإدارية والمالية على اختلافها .
* فصل نقطة «جون السويس» عن مصلحة الحدود وإلحاقها بمحافظة السويس[٢].

٥ ـ محافظات الحدود :

تتألف محافظات الحدود من أربعة أقسام، وهي : «البحر الأحمر، سيناء، الصحراء الغربية مطروح، الصحراء الجنوبية » وجملة سكانها ١٠٩٦١٠ نسمة وقد اقترحت مصلحة الحدود تعديل الحدود الفاصلة بينها وبين مديرية البحيرة على نحو ما حُدد بالأوامر العسكرية الوارد ذكرها سابقًا بمحافظة الإسكندرية، ولقد رأت اللجنة أنه لا محل لإجراء أي تعديل في حدود أقسام المحافظات ومراكزها؛ لأن المصلحة لم تر ضرورة تقتضي ذلك، بل رأت جعل الحدود التصورية بين أقسامها والمديريات المتأخمة لها حدودًا ثابتة المعالم؛ لتعيين حدود اختصاص كل جهة على حدتها، وقد كتبت بذلك– فعلاً– لمصلحتي الحدود والمساحة، كما أُرسل لكلٍ منهما صورة

(١) مجلس الوزراء : المصدر السابق، صـ ٣٦. المصري : ١٩ ديسمبر ١٩٤١م، صـ ٥. البلاغ: ١٩ يناير ١٩٤١م، صـ ٥.

(٢) مجلس الوزراء، المصدر السابق، صـ ٣٧. المصري : ١٩ ديسمبر ١٩٤١م، صـ ٥ .

محضري اللجنة الخاصين بفحص هذا الموضوع للعمل على أساس ما جاء فيه[١].

ثالثاً : مقترحات مديريات الوجه القبلي :

١ ـ مديرية الجيزة[*] :

تتألف المديرية – وتعدادها ٦٨٥٣٣١ نسمة– من بندر الجيزة (١٩٢٥م) وأربعة مراكز، وهي: الجيزة وتعداده ١٥٦٣٩٠ نسمة، إمبابة (١٨٩٦م) وتعداده ٢٠٠٣٦٩نسمة، العياط (١٨٩٦م) وتعداده ١٤٦٨٦٦ نسمة، الصف (١٨٩٨م) وتعداده ١٢٩٥٦٢نسمة [٢].

أرسل مدير الجيزة إسماعيل الدوري تقريرًا بمقترحاته بشأن التقسيم الإداري إلى وزارة الداخلية تمهيدًا لعرضه على اللجنة؛ لتبدي رأيها فيه، وقد عقدت هذه اللجنة جلسة يوم ١١ سبتمبر ١٩٤١م، لبحث هذه المقترحات، وكان من أهم هذه المقترحات ما يلي :

---

(١) مجلس الوزراء : المصدر السابق، صـ ٣٧. أمين محمود عبد الله، مرجع سبق ذكره، صـ ٢٧٢.

(*) كانت مديرية الجيزة حتى عام ١٨١٣م إحدى ولايات الوجه القبلي، حتى قام محمد علي بإلحاقها بالوجه البحري، وفي عام ١٨٣٦م صدر الأمر بإلغاء المديرية وأضيفت بلاد القسم الأول منها (أمبابة) إلى مديرية القليوبية، بينما أضيفت بلاد القسم الثاني الجنوبية (العياط – الجيزة) إلى مديرية شرق أطفيح، وفي عام ١٨٤١م أعيد تكوين المديرية مرة أخرى وألغيت مديرية أطفيح وأضيفت إليها وسميت مديرية الجيزة وأطفيح، وفي عام ١٨٧١م أعيدت مديرية الجيزة وأطفيح إلى الوجه القبلي مرة أخرى واستمرت حتى عام ١٨٨٩م، عندما تم حذف أطفيح من اسم المديرية والاكتفاء باسم «مديرية الجيزة» . (محمد رمزي : القسم الثاني، الجزء الثالث مديريات «الجيزة، الفيوم، بني سويف، المنيا» صـ ٦.

(٢) مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم ، صـ ٢٥. محمد رمزي : ق٢، ج٣، صـ صـ ٧ – ١٠. تعداد سكان القطر المصري لعام ١٩٣٧م .

* فصل قسم بوليس الأهرام التابع لمحافظة القاهرة، وإلحاقه بمديرية الجيزة- كما كان من قبل(*)- على أن تنشأ نقطة بوليس في الأهرام تكون تابعة لبندر الجيزة .

* إنشاء بندر في إمبابة؛ وذلك للأسباب التالية :

أ - تخفيف العبء عن بندر الجيزة؛ لأن هذا البندر زاد عمرانه حتى أصبح عدد سكانه حوالي سبعين ألف نسمة، بعد أن كان في تعداد عام ١٩٣٧م حوالي أربعين ألف نسمة ، كما اتسعت دائرته وأنشئت مناطق جديدة آهلة بالسكان لم تكن موجودة من قبل كمنطقة وزارة الزراعة والدقي، هذا فضلاً عن وجود كثير من المنشآت الحكومية الحديثة على رأسها جامعة فؤاد الأول « القاهرة»، والتي تتطلب الكثير من الاهتمام والمسئولية.

ب - تخفيف العبء عن مركز إمبابة، والذي يعد من أكبر المراكز المهمة والآهلة بالسكان؛ إذ يبلغ عدد سكانه حوالي ٢٥٠ ألف نسمة، ويزيد طوله على خمسين كيلو مترًا بمحاذاة شاطئ النيل الغربي، ويتبعه ثلاث وخمسون بلدة موزعة على ست نقاط بوليس، فإنشاء بندر جديد في إمبابة يتبعه نقطة الزمالك وتوابعها يخفف من أعمال هذا المركز، ويقترح في حالة الموافقة على إنشاء هذا البندر نقل مقر مركز إمبابة إلى بلدة أوسيم التي هي مقر نقطة

(*) كان هذا القسم قبل ضمه إلى محافظة القاهرة في عام ١٩١٢م، نقطة بوليس تابعة لمركز الجيزة، وهو عبارة عن منطقة صغيرة لا تشمل سوى فندق منيا هاوس وناحية نزلة السمان، ولم يُعرف السبب الحقيقي في إنشاء هذا القسم عام ١٩١٢م، واقتطاع جزء من المديرية واتباعه إلى محافظة القاهرة، ولعل ذلك راجع إلى عدم وجود مأمورية خاصة ببندر الجيزة، أما بعد إنشاء البندر عام ١٩٢٥م لم يبق ثمة ما يدعو لبقاء هذه الحالة الشاذة التي لا تتناسب مع الحدود ولا مع المصلحة العامة . (البلاغ : ٢٠ سبتمبر ١٩٤١م، صـ ٢) .

بوليس أوسيم، والتي تقع في مركز متوسط لبلاد المركز، هذا بالإضافة إلى انتشار العمران بدرجة كبيرة بمدينة العمال وزيادة عدد سكانها إلى أربعين ألف نسمة بما فيها توابع نقطة الزمالك .

* أما بالنسبة لقسم حلوان، فإن البلاد الواقعة بالبر الشرقي للنيل- وهي: «كفر العلو، حلوان المعصرة، طره البلد، طره الأسمنت، الحجارة، الفاروقية، المعادي، البساتين، دير الطين، أثر النبي، منيل الروضة»- تابعة لمركز الجيزة في أعمال الإدارة والمالية التي لا تخضع لنظام العمل في المحافظات وتابعة لقسمي حلوان ومصر القديمة في أعمال الضبط والصحة والقرعة، وفي توزيع الاختصاص على هذا النحو ضرر يؤدي إلى ارتباك سير الأعمال، وبناءً على ذلك يقترح إعادة تبعية قسم حلوان لمديرية الجيزة كما كان من قبل في جميع الأعمال، على أن يضم إليه ناحية التبين من بلاد مركز الصف؛ لقربها منه وبُعدها عن مقر المركز حوالي خمسة وعشرين كيلو مترًا، أما منيل الروضة وأثر النبي ودير الطين فنظرًا لقربها من قسم مصر القديمة، فتُضَم إليه في جميع الأعمال أن أمكن مع إلغاء نظام وظائف العمديات منها، ويستعاض عنها بنظام مشايخ الحارات .

* فصل نواحي «الكريمات، جزيرة الكريمان، دير الميمون» التابعة لنقطة بوليس البراميل بمركز الصف وضمها إلى مركز الواسطى المواجه لها، والذي لا يفصلها عنه إلا مجرى النيل، في حين أن المسافة بينها وبين مقر مركز الصف تزيد عن أربعين كيلو مترًا، هذا فضلاً عن أن أكثر معاملات الأهالي في هذه البلاد مع بلاد مركز الواسطى المجاورة لها[1].

وبعد أن درست لجنة التقسيم الإداري هذه المقترحات خلال شهر نوفمبر

(١) البلاغ : ١١ سبتمبر ١٩٤١م، صـ ٤. البصير : ١٣ سبتمبر ١٩٤١م، صـ ٢ .

١٩٤١م أوصت ببعض القرارات – بالإضافة إلى القرارات المرتبطة بمحافظة القاهرة (*) السابق ذكرها – ومنها :

* نقل ديوان مديرية الجيزة وديوان مركز الجيزة إلى ناحية «البدرشين»؛ لتكون عاصمة المديرية وقاعدة المركز على أن تحتفظ المديرية باسمها القديم لشهرته بها، وأما المركز فيسمى مركز البدرشين، ونقل مركز إمبابة إلى بلدة أوسيم على أن يطلق عليه اسم مركز أوسيم، وذلك لعدة أسباب منها:

أ – إنه لا يصلح عمليًا من جهة سلطة التقسيم الإداري أن يكون مقر عاصمة المديرية كائنًا جغرافيًا في نطاق محافظة أخرى .

ب – إن البدرشين متوسطة بين مراكز المديرية، فإن بقيت الجيزة عاصمة للمديرية – مع موقعها جغرافيًا في محافظة القاهرة – لأصبحت في الطرف الشمالي للمديرية.

ج – إن المشروعات التنظيمية للقاهرة الكبرى تتجه إلى دمج الضفة الغربية للنيل مع الضفة الشرقية، ويحسن أن يستقر الوضع الإداري في ذلك الوقت على هذا الأساس (١).

* فيما يختص بنقطة بوليس الأهرام، رأت اللجنة أن تبقى كما هي تابعة لمحافظة القاهرة؛ لأنها من المناطق الأثرية العظيمة التي يقصدها السائحون مما يستلزم وضعها تحت إشراف حكمدار القاهرة .

* فصل ثلاث بلاد من مركز الجيزة وإلحاقها بأوسيم؛ ليكون الحد الفاصل بين مركزي أوسيم والبدرشين هو شارع الهرم .

(*) ينظر : قرارات لجنة التقسيم الإداري الخاصة بمحافظة القاهرة، صـ صـ ٤٥ . ٤٧ .

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم ، صـ ٢٤ . البلاغ : ٢٢ نوفمبر ١٩٤١م، صـ ٤.

* فصل عشر بلاد من مركز العياط وإلحاقها بمركز البدرشين؛ لتخفيف الأعمال عن المركز، لأنها أقرب إلى البدرشين منها إلى العياط .

وعليه تصبح المديرية (حسب ما قررته اللجنة)، مكونة من بندري الجيزة وإمبابة وأربعة مراكز، وهي[١] :

المركز	عدد البلاد	عدد سكانها	المركز	عدد البلاد	عدد سكانها
١. أوسيم	٤٥	١٤٩٤٠٩	٣. العياط	٤٢	١٠٠٦٥٧
٢. البدرشين	٣٧	١٥٦٧٠٧	٤. الصف	٣٦	١٣٢٦٣٠
			الاجمالي	١٦٠	٥٣٩٤٠٣

٢ ـ مديرية الفيوم :

تتألف المديرية – وتعدادها ٦٠٢١٢٢ نسمة– من مأمورية بندر الفيوم (١٩٢٠م) وتعدادها ٦٣٧٠٣ نسمة، وأربعة مراكز، وه: سنورس (١٨٧١م) وتعداده ١٧٥٤٣٠ نسمة، أطسا (١٨٩٦م) وتعداده ١٢٢٦٠٤ نسمة، الفيوم (١٨٩٨م) وتعداده ٩٨٤٦٥ نسمة، أبشواي (١٩٢٩م) وتعداده ٢٠٥٦٢٣ نسمة [٢].

(١) مجلس الوزراء : المصدر السابق، صـ ٢٥. البلاغ : ٨ سبتمبر ١٩٤٢م، صـ ٣، البصير : ١٠ سبتمبر ١٩٤٢م، صـ ٢ .

(٢) محمد رمزي : ق٢، ج٣، صـ صـ١٣،١٤. تعداد سكان القطر المصري لعام ١٩٣٧م .

وقد أرسلت مديرية الفيوم بمقترحاتها إلى لجنة التقسيم الإداري لبحثها ودراستها، وكانت أهم هذه المقترحات :

* إنشاء مركز جديد ببلدة طامية، يتكون من ثلاث وعشرين ناحية منها: اثنتان وعشرون بلدة من بلاد مركز سنورس، وبلدة واحدة من مركز الفيوم؛ نظرًا لأن المنطقة الواقعة في الشمال الشرقي من مديرية الفيوم في حاجة ماسة لإنشاء مركز بها، لتيسير المواصلات بين سكان هذا المركز وقاعدته .
* فصل بلدة رحمي من مركز أطسا وإلحاقها بمركز الفيوم؛ لبُعدها عن المركز الأول وقربها من الثاني .
* إنشاء عدة نقاط بوليس مستديمة في بلاد: «المنزلة، العدوه، منية الحيط، سنهور القبلية، سرسنا، مطرطارس، الغرق، تطون»[١] .

وقد قررت لجنة التقسيم بعد دراسة هذه المقترحات بجلسة ١٥ نوفمبر ١٩٤١م، الموافقة عليها دون إجراء أي تعديل، وعليه تصبح المديرية (حسب ما قررته اللجنة)، مكونة من مأمورية بندر الفيوم وخمسة مراكز وهي[٢] :

المركز	عدد البلاد	عدد سكانها	المركز	عدد البلاد	عدد سكانها
١. الفيوم	٣٩	٩١٨٥٣	٤. أطسا	٤٦	١٢٢٦٠٤
٢. سنورس	٢٧	١٠٩١٥٠	٥. طامية	٢٣	٨٣٥٠٤
٣. ابشواي	٣٠	١٣٦٨٤٦	الاجمالي	١٦٥	٥٤٣٩٥٧

(١) البلاغ : ١٩ سبتمبر ١٩٤١م، صـ ٢. ٨ نوفمبر ١٩٤١م، صـ ٥.

(٢) مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم ، صـ صـ ٢٤، ٢٥.

٣ ـ مديرية بني سويف :

تتألف المديرية– وتعدادها ٥٦١٣١٢ نسمة– من مأمورية بندر بني سويف (١٩٢٠م) وثلاثة مراكز وهي: بني سويف (١٨٢١م) وتعداده ١٩٨٩٣٧ نسمة ، ببا (١٨٥٧م) وتعداده ١٨٧٥٠٢ نسمة، الواسطى (١٨٩٦م) وتعداده ١٢٩٣٨١ نسمة[١] .

قدمت المديرية مقترحاتها إلى لجنة التقسيم الإداري، وبعد دراسة اللجنة لها[*] قررت ما يلي :

* **إنشاء مركز جديد ببلدة إهناسيا المدينة يطلق عليه مركز إهناسيا المدينة، يتألف من إحدى عشرة بلدة من بلاد مركز (ببا)، وتسع وعشرين بلدة من بلاد مركز بني سويف، وذلك لأن المنطقة الواقعة بين النيل والجبل الغربي في مركز بني سويف متسعة اتساعًا كبيرًا بالنسبة لوادي النيل، وأن البلاد الواقعة من الجهة الغربية من المركز المذكور تبعد عن قاعدة هذا المركز.**
* **ضم بعض البلاد التابعة لمركز بني سويف إلى مركز ببا؛ لبعدها عن الأول وقربها من الثاني .**
* **ضم مركز الفشن التابع لمديرية المنيا إلى مديرية بني سويف؛ لراحة الأهالي؛ لأن المركز تابع لمديرية بني سويف من الناحية القضائية وفي أعمال الري**

---

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم ، صـ ٢٤. محمد رمزي: ق ٢، ج٣، صـ صـ ٢٠ –٢١.

(*) تقدم أحد النواب باقتراح إلى لجنة التقسيم الإداري يتضمن الموافقة على نقل مركز بني سويف إلى ناحية «بوش»، وقد بحثت اللجنة هذا الاقتراح ولم توافق عليه، نظرًا لأن هذه الناحية تقع في نهاية المركز، أما بني سويف فهي تتوسط بلاد المركز (البلاغ : ١٠ ديسمبر ١٩٤١م، صـ ٥).

والزراعة والمساحة وغيرها .

* ضم بعض البلاد التابعة لمركزي العياط والصف بمديرية الجيزة إلى مركز الواسطى بمديرية بني سويف[١].

وعلى ذلك تصبح المديرية (حسب ما قررته اللجنة)، مكونة من بندر بني سويف وخمسة مراكز، وهي[٢]:

المركز	عدد البلاد	عدد سكانها	المركز	عدد البلاد	عدد سكانها
١. بني سويف	٤٥	١٣٢٥٦٨	٤. إهناسيا المدينة	٤٠	٩٣٢٢٩
٢. الواسطى	٣٨	١٢٩٣٨٠	٥. الفشن	٤٠	١٣٤٢٢١
٣. ببا	٥٦	١٤١٢٨٥	الاجمالي	٢١٩	٦٣٠٦٨٣

٤. مديرية المنيا :

تتألف المديرية – وتعدادها ٩٢٨٢٥٩ نسمة– من مأمورية بندر المنيا (١٩٢٠م) وتعداده ٥١٠٢٦ نسمة ، وستة مراكز وهي: المنيا (١٨٢١م) وتعداده ١٣٣٨٥٧ نسمة، الفشن (١٨٢١م) وتعداده ١١٧٢٢٣ نسمة، بني مزار (١٨٢١م) وتعداده ١٨٣٣٠٦ نسمة، مغاغة (١٨٩٠م) وتعداده ١٥٩٣٥٠ نسمة، سمالوط (١٨٩٦م) وتعداده ١٥٧٣٨٥ نسمة، أبو قرقاص (١٨٩٧م) وتعداده ١٢٣٤٦٠ نسمة [٣].

(١) البلاغ : ٢٤ أكتوبر ١٩٤١م، صـ ٥. الأهرام : ١٤ أكتوبر ١٩٤١م، صـ ٤.

(٢) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم، صـ ٢٤ . البلاغ : ١٢ مايو ١٩٤٢م، صـ٣، ٢٠ سبتمبر ١٩٤٢م، صـ٣.

(٣) مجلس الوزراء، كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم ، صـ ٢٣. محمد رمزي : ق٢، ج٣، صـ صـ ٢٥، ٢٦ ، تعداد سكان القطر المصري لعام ١٩٣٧م .

كان من بين المقترحات التي تقدمت بها المديرية إلى لجنة التقسيم الإداري لبحثها: ضم مركز ملوي التابع لمديرية أسيوط إلى المنيا، وإنشاء مركز جديد في ناحية مطاي، وكذلك ضم مركز الفشن من مديرية بني سويف إلى المنيا، بالإضافة إلى إنشاء عدة نقاط بوليس في بعض بلاد المديرية(١)، كذلك قام ممثلو مركز ملوي في الهيئات النيابية والبرلمانية وأعيانه وأعضاء هيئاته المختلفة بتقديم التماسات وشكاوى إلى وزارة الداخلية من تبعية مركزهم إلى مديرية أسيوط؛ مع قربه من مديرية المنيا واتصاله بها في المعاملات الاقتصادية والشئون القضائية، وتبعية بعض الأقسام الحكومية في ملوي لها، مثل: بعض أعمال السكة الحديد والمساحة والتليفونات، وأن هذا المركز فصل عن مديرية أسيوط من الناحية القضائية فلم لا يفصل من الناحيتين الإدارية والمالية ؟ علاوة على ارتباط مصالح الأهالي فيه بدوائرها الحكومية والأهلية ووجود الإدارات الفرعية لوزارات الأوقاف والزراعة والمواصلات والتي تتبع الدوائر المركزية لتلك الوزارات في مديرية المنيا(٢).

ولقد رفعت هذه الالتماسات إلى وزارة الداخلية فأحيلت إلى لجنة التقسيم الإداري، حيث قامت اللجنة ببحثها مع المقترحات المقدمة من المديرية، وقررت فيها ما يلي :

(١) البلاغ : ٢٧ سبتمبر ١٩٤١م، صـ ٥. ٢٤ أكتوبر ١٩٤١م، صـ ٥. الأهرام ١٢ أكتوبر ١٩٤١م، صـ ٤.

(٢) البلاغ : ١٠ يونيه ١٩٤١م، صـ٥. الأهرام : ١١ يوليه ١٩٤١م، صـ ٥. المصري : ٧ سبتمبر ١٩٤١م، صـ ٤ .

* إنشاء مركز جديد ببلدة « صندفا» يشتمل على تسع عشرة بلدة من بلاد مركز بني مزار(*) نظرًا لاتساع المنطقة الواقعة بين النيل والجبل الغربي في مراكز بني مزار ومغاغة وسمالوط بالنسبة لوادي النيل، وأن البلاد الواقعة في الجهة الغربية بين مصرف المحيط والجبل تشغل مساحة واسعة من قواعد المراكز التابعة لها، ولذا تقضي المصلحة العامة إنشاء هذا المركز، وفي المقابل فإن اللجنة لم يفتها أن تقرر أن اختيار بلدة «مطاي» لتكون قاعدة المركز الجديد – كما رأت المديرية وأهالي البلدة – له وجاهته لاعتبارات تتصل بصلاحية الموقع وسهولة الاتصال وزيادة العمران، وقد وضعت اللجنة الاختيارين تحت نظر السلطات العليا للموازنة بين مبررات كلٍ منهما، إلا أنها تراجعت في اجتماع آخر فرفضت هذا الاقتراح، نظرًا لأن بلدة «مطاي» إحدى قرى بلدة بني مزار قاعدة المركز الأخير، ولا تبعد عنها أكثر من ثمانية كيلومترات.
* فصل مركز الفشن عن مديرية المنيا وضمه إلى مديرية بني سويف
* فصل بلدة نزلة حمزاوي من مركز ملوي بمديرية أسيوط وإضافتها إلى مركز أبو قرقاص بمديرية المنيا .

وعلى ذلك تصبح المديرية (حسب ما قررته اللجنة)، مكونة من بندر المنيا وستة مراكز، وهي (١):

المركز	عدد البلاد	عدد سكانها	المركز	عدد البلاد	عدد سكانها

(*) قررت لجنة التقسيم الإداري بجلسة ١٥ يوليه ١٩٤٣م، توسيع مركز صندفا المقرر إنشاؤه بمديرية المنيا، وذلك بضم ثماني بلاد إليه منها أربع بلاد من مركز مغاغة، وأربع من مركز سمالوط، ليصبح عدد بلاده ٢٧ بلدة (البلاغ : أول أغسطس ١٩٤٣م، صـ٢).

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم ، صـ ٢٣. البلاغ : ٢ سبتمبر ١٩٤٢م، صـ٣، ٢١ نوفمبر ١٩٤٢م، صـ٣ .

١. أبو قرقاص	٤٢	١١٥٨٤٢	٤. بني مزار	٤٤	١٥١٣١٧
٢. المنيا	٥١	١٥٠٦٢٨	٥. مغاغة	٥٣	١٥٩٨١١
٣. سمالوط	٤٥	١٢٢٣٧٠	٦. صندفا	٣٠	٨٦٢٩٨
			الإجمالي	٢٦٥	٧٨٦٢٦٦

٥. مديرية أسيوط :

تتألف المديرية- وتعدادها ١٢٠٤٤٦٦ نسمة- من مأمورية بندر أسيوط (١٩٠٢م) وتعدادها ٦٠٣٣٨ نسمة، وسبع مراكز، وهي: ديروط (١٨٢٦م) وتعداده ٢١٢٦٣٢ نسمة، أسيوط (١٨٢٦م) وتعداده ١٠٣٣٨٩ نسمة، أبوتيج (١٨٢٦م) وتعداده ١٧٥٥٩٥ نسمة، ملوي (١٨٣١م) وتعداده ٢٣٩١٩٨ نسمة، منفلوط (١٨٣١م) وتعداده ١٨١٩٥٢ نسمة، أبنوب (١٨٥١م) وتعداده ١٢٧٣٦٩ نسمة، البداري (١٨٩٦م) وتعداده ٩٤٩٧٩ نسمة[١].

وقد قدمت المديرية مقترحاتها حول التقسيم الإداري للمديرية، وكان من بين المقترحات :

* إنشاء مركز جديد ببلدة دير مواس؛ لتخفيف العبء على مركز ملوي، مع ضم باقي البلاد التابعة لمركز ملوي – بعد إنشاء مركز دير مواس – إلى مديرية المنيا.
* فصل بلدة بني سند التابعة لمركز أسيوط وضمها إلى مركز منفلوط؛ نظرًا لبُعدها عنه بحوالي واحد وعشرين كيلو مترًا، بينما لا تبعد عن منفلوط أكثر من عشرة كيلو مترات .
* فصل بلاد« الواسطى، أولاد سراج، بصره، دير بصره» عن مركز أبنوب وإلحاقها

(١) مجلس الوزراء: المصدر السابق، صـ صـ ٢٢ – ٢٣ . محمد رمزي : ق٢، ج٤ « مديريات أسيوط، جرجا، قنا، أسوان» صـ صـ ٩ – ١٣.

بمركز أسيوط رغم وقوعها على البر الشرقي للنيل؛ اعتمادًا على أن وجود قناطر أسيوط يسهل الاتصال بين البرين بصفة دائمة[١] .

* تقدمت المديرية إلى اللجنة العامة للتقسيم الإداري باعتراض على قرارها بفصل مركز ملوي من اختصاص المديرية وتبعيته إلى مديرية المنيا[٢].

وقد بحثت اللجنة هذه المقترحات وكان مما قررته:

* نظرًا لاتساع مديرية أسيوط وكثرة عدد سكانها الذي وصل إلى ما يقارب من مليون وربع المليون نسمة؛ فإنه يفضل إنشاء مديرية جديدة في الجزء الشمالي منها، عاصمتها ملوي .
* إنشاء ثلاثة مراكز لتخفيف العبء عن مراكز ديروط ومنفلوط وملوي، وهي مراكز القوصية، دير مواس، والروضة، وإن كانت اللجنة في إحدى جلساتها قد قررت جعل مقر المركز الأخير بلدة المحرص [٣] .
* كان من أهم قرارات اللجنة المثيرة للجدل والاعتراض مسألة فصل مركز طما التابع لمديرية جرجا وإلحاقه بمديرية أسيوط؛ لبعده عن قاعدة مديرية جرجا وقربه من أسيوط، فعلى أثر هذا القرار تلقت سكرتارية اللجنة عدة اعتراضات من بعض الشيوخ والنواب بمديرية جرجا، ومنهم: الشيخ عطية الناظر، حيث أشار إلى أنه بالرغم من أن المسافة بين طما وجرجا تزيد عن المسافة بين طما وأسيوط حوالي كيلو مترًا فقط، فإنه لا يجوز أن يكون هذا البعد القليل نسبيًا

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم. البلاغ ١٩ سبتمبر ١٩٤٩م، صـ ٢ .

(٢) البلاغ : ٨ يونيه ١٩٤٢م، صـ ٣.

(٣) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم ، صـ صـ ٢٢، ٢٣ .

سببًا في فصل مركز من مراكز المديرية وإلحاقه بمديرية أخرى[١]. وقد وضعت سكرتارية اللجنة مذكرة بهذه الاعتراضات؛ توطئة لعرضها على اللجنة لإعادة النظر في قرارها ، كما تشكلت في أوائل شهر مايو ١٩٤٢م لجنة فرعية برئاسة اللجنة العامة لدراسة الشكاوى والاعتراضات المقدمة من المديريات على قرارات لجنة التقسيم، وأيضًا لمعاينة البلاد التي تقرر إنشاء مراكز جديدة بها أو تقرر فصلها من مديرية إلى أخرى لمعاينتها والبت في هذه المسألة، وبعد دراسة الشكاوى الخاصة بمركز طما والمعاينة على الواقع، وبعد أن بحثت اللجنة هذه الشكاوى وعاينت مدينة طما، قررت التمسك برأيها: وهو ضم المركز لمديرية أسيوط فصلاً من مديرية جرجا[٢].

وعليه تصبح المديرية (حسب ما قررته اللجنة) شاملة لمديريتي أسيوط والفاروقية على النحو التالي:

أ . مديرية أسيوط وتعدادها ٦٩٦٦٦٦ نسمة، وتتكون من بندر أسيوط وستة مراكز، وهي :

المركز	عدد البلاد	عدد سكانها	المركز	عدد البلاد	عدد سكانها
١. منفلوط	٢٨	١٧٣٩٦٩	٤. البداري	٣٥	٩٥٢٩٩
٢. أسيوط	٣٤	١٢٩٩٧٦	٥. أبنوب	٣٣	١٠٧٥٩٢
٣. أبوتيج	١٣	١٢٤٩٨١	٦. طما	٤٧	١٦٤٨٤٩
			الإجمالي	١٩٠	٦٩٦٦٦٦

(١) البصير : ١٣ نوفمبر ١٩٤١م، صـ ٤، ١٩ نوفمبر ١٩٤١م، صـ ٢ .

(٢) البلاغ : ١١ مايو ١٩٤٢م، صـ ٢. ١٤ يونيه ١٩٤٢م، صـ ٢.

ب ـ مديرية الفاروقية وتعدادها ٥٧٢١٦١ نسمة، وتتكون من خمسة مراكز، وهي:

المركز	عدد البلاد	عدد سكانها	المركز	عدد البلاد	عدد سكانها
١. ملوي	٢٢	١٣٠٥٥١	٤. ديروط	٤١	١٢٨٩٩٤
٢. الروضة	٢٦	١٠٠٩٢٠	٥. القوصية	٣٣	١٠٤٩٦٣
٣. دير مواس	٤٨	١٠٦٩٣٨	الإجمالي	١٧٢	٥٧٢١٦١

٦ ـ مديرية جرجا :

تتألف المديرية – وتعدادها ١١١٧٨٩٨ نسمة– من ستة مراكز، وهي: طهطا (١٨٢٩م) وتعداده ١٩٥٥٦٨ نسمة ، سوهاج (١٨٢٩م) وتعداده ٢٣٤٩٠٨نسمة، جرجا (١٨٢٩م) وتعداده ٢٦٤٠٥٦ نسمة ، طما (١٨٤٤م) (*) وتعداده ١١١٩٥٥ نسمة، البلينا (١٨٩٦م) وتعداده نسمة ١٨٧٨٧٧، أخميم (١٩٠٣م) وتعداده ١٢٤٥٣٩ نسمة [١].

اقتصرت مقترحات مديرية جرجا على إنشاء مركزين جديدين، أحدهما: بمدينة المراغة؛ لتخفيف العبء على مركزي سوهاج وطهطا، والآخر:

(*) مركز طما أنشئ عام ١٨٤٢م باسم قسم طهطا وجعل مقره بلدة طما، وفي عام ١٨٥٧م تم إلغاؤه وإلحاق بلاده كما كانت بقسم طهطا، ثم أعيد مرة أخرى في عام ١٨٧٥م إلى ما كان عليه، وفي عام ١٨٩٠م سمي مركز طما بدلاً من قسم طهطا، وبتاريخ ٦ يونيه ١٩٠٣م صدر قرار بإلغائه مرة أخرى وإحالة بلاده كما كانت على مركز طهطا، وفي ٢٦ مايو ١٩٣٢م صدر قرار من وزارة الداخلية بإعادة مركز طما مكونًا من ٣١ ناحية فصلت جميعها من مركز طهطا . (محمد رمزي: ق٢، ج٤، ص ١٩. أمين محمود عبد الله، مرجع سبق ذكره، صـ ٤٥٧).

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم ، صـ ٢٢. محمد رمزي : ق٢، ج٤، صـ صـ ١٨ – ٢١. تعداد سكان القطر المصري لعام ١٩٣٧م .

بمدينة المنشأة (*) ؛ لتخفيف العبء على مركزي سوهاج وجرجا، وكذلك ضم اثنتي عشرة بلدة من البلاد التابعة لمركز أبو تيج بمديرية أسيوط وإلحاقها بمركز طما التابع لمديرية جرجا، وضم بلاد البلابيش التابعة لمديرية جرجا إلى مديرية قنا (١) .

وقد درست لجنة التقسيم الإداري هذه المقترحات وقررت ما يلي :

* إنشاء مركزين جديدين في المكان الذي اختارته المديرية لكل منهما، وقد تبين للجنة أن عدد سكان المديرية زاد من ٥١٧٠٠٠ نسمة عام ١٨٨٢م إلي حوالي ١١١٨٤٠٠ نسمة في عام ١٩٣٧م، بينما ظل عدد المراكز كما هو منذ عام ١٨٨٢م، ولذا كان من الضروري إنشاء هذين المركزين على النحو التالي:

أ – مركز المراغة مقره بلدة المراغة، ويتكون من سبع وعشرين بلدة من بلاد مركز سوهاج، وست بلاد من مركز طهطا، وبلدة الشورانية من مركز أخميم.

ب – مركز المنشاة ومقره بلدة المنشاة، ويتكون من ثلاث وثلاثين بلدة ، منها: إحدى وثلاثون بلدة من مركز جرجا، وبلدتان من مركز أخميم .

* أما بالنسبة لمسألة فصل مركز طما وإلحاقه بمديرية أسيوط، فقد تبين للجنة ومن اقتراح مديرية أسيوط أن هذا المركز أقرب إلى أسيوط منه إلى جرجا، فقررت ضمه إلى الأولى، مع فصل خمس بلاد منه وضمها إلى مركز طهطا،

(*) مركز المنشأة : أنشئ في سنة ١٨٨٠م، قسم بمديرية جرجا باسم قسم المنشأة وتشمل دائرة اختصاصه ٣٤ بلدة من بلاد مركزي سوهاج وجرجا، وفي ١٨٩٠م سمي مركز المنشاة ولقرب البلاد التي يتكون منها المركز من مركزي سوهاج وجرجا، وعدم الحاجة لمركز بناحية المنشاة أصدرت الوزارة قرارًا في ١٤ ديسمبر ١٨٩٥م، بإلغاء المركز وألحقت ١٧ بلدة منه بمركز سوهاج و١٧ بلدة أخرى بمركز جرجا . (محمد رمزي:ق٢، ج٤،صـ٢٠. أمين محمود عبد الله، مرجع سبق ذكره، صـ ٤٥٧) .

(١) المصري: ١٣ سبتمبر ١٩٤١م، صـ ٢. البلاغ : ١٩ سبتمبر ١٩٤١م، صـ ٢.

علاوة علي فصل تسع عشرة بلدة من مركز أبوتيج وإلحاقها بمركز طما[١].

وعليه تصبح المديرية (حسب ما قررته اللجنة)، مكونة من سبعة مراكز، وهي :

المركز	عدد البلاد	عدد سكانها	المركز	عدد البلاد	عدد سكانها
١. طهطا	٤٠	١٤٣٨٥٠	٥. البلينا	٤٧	١٨٧٩٩٩
٢. سوهاج	٣٣	١١٦٨٣٣	٦. المراغة	٢٧	١٣٥٦٢١
٣. أخميم	٢٦	١١٦٦٦٦	٧. المنشاة	٣٣	١١١٤٩٩
٤. جرجا	٣٣	١٤٧٤٨٦	الإجمالي	٢٣٩	٩٥٩٩٥٤

٧. مديرية قنا :

تتألف المديرية – وتعدادها ١٠٧٣٧٥٣ نسمة– من بندر قنا (١٩٤٠م) وستة مراكز، وهي: إسنا (١٨٢٦م) وتعداده ١١٨٣٦٥ نسمة، قوص (١٨٢٦م) وتعداده ١٦٩٩١٩ نسمة، دشنا (١٨٦٣م) وتعداده ١٢٦٠٢٥ نسمة، الأقصر (١٨٩٥م) وتعداده ١٧٣٠٠٧ نسمة، نجع حمادي (١٨٩٦م) وتعداده ٢٦٨٠٥٦ نسمة [٢].

قدمت المديرية مقترحاتها إلى لجنة التقسيم الإداري لبحثها، وقد اقتصرت هذه المقترحات على تقسيم مركز نجع حمادي قسمين، أحدهما: بمدينة نجع حمادي، والآخر: تكون قاعدته مدينة فرشوط[*]، بالإضافة إلى مقترح بجعل مدينة

(١) مجلس الوزراء : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم ، صـ ٢٢.

(٢) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم ، صـ ٢١. محمد رمزي : ق٢، ج٤، صـ صـ٢٧،٢٦.

(*) أنشئ في سنة ١٨٢٩م، قسم جديد بمأمورية قنا جعل مقره بلدة فرشوط وكانت دائرة اختصاصه في ذلك الوقت تشمل على عدة بلاد من مأمورية قنا، وفي سنة ١٨٨٦م نقل ديوان هذا القسم من بلدة فرشوط إلى بلدة نجع حمادي مع بقائه باسم فرشوط، وفي أول يناير ١٨٩٠م سمي مركز فرشوط إلى أن سمي بمركز نجع حمادي عام ١٨٩٦م . (محمد

الأقصر عاصمة مديرية قنا[١]، ولقد قامت لجنة التقسيم بدراسة هذه المقترحات ، وكانت نتيجة هذه الدراسة ما يلي :

* عقب موافقة اللجنة علي إنشاء مركز جديد بمديرية قنا يكون مقره بلدة فرشوط؛ تلقت سكرتارية اللجنة شكاوى من بعض نواب وشيوخ مديرية قنا مطالبين بأن يكون مقر هذا المركز بلدة أبو تشت، لذلك انتقلت اللجنة الفرعية في ٢٤ مايو إلى بلدتي فرشوط وأبو تشت للمعاينة وتقرير أي البلدتين تكون قاعدة للمركز الجديد المقترح[٢]، وبالفعل قامت اللجنة بمعاينة البلدتين، ووجدت أن الأولى تتميز بكثافة السكان وبها تجارة واسعة ومجلس قروي ومرتبطة بالسكة الحديد، إلا أنها تقع على الطرف الجنوبي من المركز، وأما الثانية فإنها تمتاز بتوسطها بين بلاد المركز ويمر بها خط السكة الحديد وإن كانت محدودة العمران، وقد أسفرت المعاينة عن تراجع لجنة التقسيم عن قرارها الأول ورأت اختيار نقطة القناطر لجعلها مقرًا للمركز، يطلق عليه مركز الفاروقية، ويتكون من ست وثلاثين بلدة من بلاد مركز نجع حمادي، كما رأت إلغاء نقطة بوليس المواصلة القريبة من نقطة القناطر إذا تقرر في النهاية الموافقة على رأيها السابق[٣]. وفي ١٥ يوليه ١٩٤٣م أعادت اللجنة النظر في مقر المركز الجديد، وقررت جعل مقره بلدة أبو تشت، كما كانت اللجنة قد قررت سابقًا فصل بلاد البلابيش بحري، البلابيش قبلي، البلابيش المستجدة عن مركز البلينا بمديرية جرجا وإلحاقها

رمزي : ق٢، ج٤، صـ ٢٦) .

(١) البلاغ : ١٢ سبتمبر ١٩٤١م، صـ ٤. الأهرام : ١٢ سبتمبر ١٩٤١م، صـ ٤.

(٢) البلاغ : ١١ مايو ١٩٤٢م، صـ٣، ٧ مايو ١٩٤٢م، صـ ٣.

(٣) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم ، صـ٢١. البلاغ ٨ يونيه ١٩٤٢م، صـ ٢، ٢٤ يونيه ١٩٤٢م، صـ ٣ .

بمركز أبو تشت المقترح إنشاؤه، ولكن لاعتبارات تتعلق بشئون الري قررت الإبقاء عليها كما كانت من قبل[١].

* استرعى نظر اللجنة أن المنطقة الغربية للنيل التي تقع بمحاذاة مركز قوص وقنا شاسعة المساحة بين نواحيها وبين قاعدة كل من المركزين مما يؤدي إلى اختلال الأمن بها ومشقة الانتقال بين أهاليها وبين مصالح الحكومة فيهما، فرأت أن ينشأ مركز جديد بتلك المنطقة تكون قاعدته إما بلدة البلاص التابعة لمركز قنا، وإما بلدة نقاده التابعة لمركز قوص، وقد وقع الاختيار على بلدة البلاص؛ لتوسطها بلاد المركز، وتتكون من ثلاث عشرة بلدة، منها: أربع بلاد من مركز قنا، وسبع بلاد من مركز قوص، وناحيتين من مركز الأقصر[٢].
* قُدم للجنة اقتراح من بعض أعيان مدينة الأقصر بتعيين الأخيرة عاصمة المديرية، وقد تبين للجنة أن الأقصر تقع في الطرف الجنوبي من المديرية ولا يليها إلى الجنوب إلا مركز إسنا، في حين أن مدينة قنا تقع في منتصف المديرية تمامًا؛ إذ تقع في الجهة الشمالية منها ثلاثة مراكز ومن الجهة الجنوبية ثلاثة مراكز أخرى، بالإضافة إلى أن مدينة قنا بها مباني المديرية، وأبنية تفتيش الري والمحكمة الكلية وتفتيش الصحة والزراعة، والمستشفيات العامة، والمدارس الابتدائية والثانوية والمعهد الديني، ولهذه الأسباب رأت اللجنة الاحتفاظ بعاصمة المديرية بقنا.

وعليه تصبح المديرية (حسب ما قررته اللجنة)، مكونة من ثمانية مراكز، وهي[٣] :

المركز	عدد البلاد	عدد سكانها	المركز	عدد البلاد	عدد سكانها
١. إسنا	٢٧	١٢٨٢٠١	٥. دشنا	٢٥	٨٥٧٩٢

(١) البلاغ : أول أغسطس ١٩٤٣م، صـ٢ .

(٢) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم ، صـ٢١ . البصير ٥ مارس ١٩٤٣م، صـ ٢ .

(٣) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم ، صـ ٢١.

٢. الأقصر	٢٣	١٦٥٨٣٦	٦. نجع حمادي	٣١	١٢٤٨١٩
٣. قوص	٢٦	١٠٩٦٧٧	٧. أبو تشت	٣٣	١٨٢٢٣١
٤. قنا	٢٤	١٤٥٩٤١	٨. الفاضلية (البلاص)	١٣	٨١٩٩٣
			الاجمالي	٢٠٢	

٨. مديرية أسوان :

تتألف المديرية – وتعدادها ٢٦٧٣٥٧ نسمة– من بندر أسوان وثلاثة مراكز، وهي: أدفو (١٨٦٣م) وتعداده ١٠٦٤٥٥ نسمة، أسوان (١٨٨١م) وتعداده ١٠٦٤٢١ نسمة، الدر (عنيبة) (١٩٠٢م) (*) وتعداده ٥٤٤٨١ نسمة (١).

وكان من بين مقترحات المديرية إنشاء مركز جديد ببلدة كوم أمبو بدلاً من نقطة البوليس الموجودة بها، ثم نقل عاصمة المديرية إليه (*)، وقد درست اللجنة

(*) في ١٩٠٢م صدر قرار من وزارة الداخلية بإلغاء مركزي كورسكو وأبوهور بمديرية أسوان واستبدالهما بمركز الدر (عنيبة) ومقره بلدة الدر، ويشتمل على ٣٧ بلدة من بلاد مركزي كورسكو وأبوهور، وبسبب تعلية خزان أسوان الأولى والثانية وغرق الكثير من أراضي النواحي الواقعة بين الشلال الأول وكورسكو ومنها بلدة الدر التي بها مقر المركز، أصدر وزير الداخلية قرارًا في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٣م بنقل ديوان من بلدة الدر إلى بلدة (عنيبة) الواقعة على الشاطئ الغربي للنيل مع بقاء المركز باسم «مركز الدر»، وفي ٣٠ يونيه ١٩٤٢م صدر قرار من وزارة الداخلية بتغيير مركز الدر وتسميته مركز «عنيبة» لوجود ديوان المركز والمصالح الحكومية بالبلدة . (الوقائع المصرية : عدد ١٢٧ يوليه ١٩٤٢م، صـ ٤، محمد رمزي : ق٢، ج٤، صـ ٣٣) .

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٠٠١٤٤، تقرير لجنة التقسيم ، صـ٢٠، محمد رمزي: ق٢، ج٤، صـ صـ ٣١ –٣٣ تعداد سكان القطر المصري لعام ١٩٣٧م.

(*) في مطلع القرن العشرين حدثت تعديلات رئيسية في الوحدات الإدارية بمديرية أسوان نتيجة لعاملين هما :

أولاً : إنشاء سد أسوان والتعليات التي أضيفت إليه (١٨٩٨ – ١٩٣٣م) مما ترتب عليه غرق جزء كبير من أراضي النوبة، وهجرة عدد كبير من الأهالي إلى القاهرة والمدن الشمالية نتيجة لنقص المساحة الزراعية بالمديرية .

هذا المقترح وقررت ما يلي :

* إنشاء مركز جديد ببلدة كوم أمبو يتكون من إحدى وعشرين ناحية من بلاد مركز أسوان .
* فصل ناحية الشروانة والسباعية عن مركز أدفو وإلحاقها بمركز إسنا بمديرية قنا؛ لأنها أقرب إليها من مركز أدفو.
* أما بالنسبة للاقتراح الخاص بتعيين بلدة كوم أمبو عاصمة للمديرية، فقد رأت اللجنة أنه من الأنسب بقاء العاصمة في مدينة أسوان لاعتبارات، منها: وقوع المدينة في وسط بلاد النوبة، ولوجود خزان أسوان وهو مركز حيوي للبلاد، ولأنها القاعدة التاريخية منذ العصور القديمة، علاوة علي أنها مركز جذب للسائحين والزائرين من الأجانب .

ثانيًا : إنشاء شركة وادي كوم أمبو التي قامت باستصلاح مساحة واسعة من أراضي كوم أمبو، مما ترتب عليه اتساع دائرة الأراضي الزراعية وزيادة عدد السكان في منطقة وادي كوم أمبو، وأصبحت الحاجة ماسة لإنشاء مركز إداري في هذه المنطقة . (أمين محمود عبد الله، مرجع سبق ذكره، صـ صـ ٤٥٩، ٤٦٠) .

وعليه تصبح المديرية (حسب ما قررته اللجنة)، مكونة من أربعة مراكز، وهو:

المركز	عدد البلاد	عدد سكانها	المركز	عدد البلاد	عدد سكانها
١. أسوان	١٨	٥٦٨٥١	٣. عنيبة	٣٢	٤٤٥٧٣
٢. أدفو	١٧	١٦١٦٨٣	٤. كوم أمبو	٢١	٩٣٩١٣
			الاجمالي	٨٨	٣٥٧٠٢٠

من خلال العرض السابق لمقترحات المديريات والمحافظات، وبحث لجنة التقسيم الإداري لها، يتبين لنا أن النتائج في صورتها النهائية جاءت كالآتي :

أ – إنشاء ثلاث مديريات بالوجه البحري، وهي: الفؤادية والغربية والحسينية، واقتطعت الأولى من مديرية الغربية، والثانية من مديرية البحيرة ، والثالثة نتيجة عن تحويل محافظة دمياط الى مديرية. أما في الوجه القبلي فتقرر إنشاء مديرية باسم الفاروقية اقتطعت من مديرية أسيوط .

ب – إنشاء خمسة وعشرين مركزًا موزعة علي أنحاء البلاد، والجدول التالي يبين هذه المراكز:

- **مديريات الوجه البحري** :

م	اسم المديرية	عدد المراكز	بيانها
١	القليوبية	٢	الخانكة – صهرجيت
٢	الشرقية	٢	أبو كبير – كفر سعودي
٣	الدقهلية	٢	بلقاس – دير نجم
٤	دمياط	١	دمياط
٥	الغربية	٢	قلين – قطور
٦	المنوفية	٣	الشهداء، الباجور، بركة السبع
٧	البحيرة	١	الخطاطبة

- مديريات الوجه القبلي :

م	اسم المديرية	عدد المراكز	بيانها
١	الجيزة	١	البدرشين
٢	الفيوم	١	طامية
٣	بني سويف	١	إهناسيا المدينة
٤	المنيا	١	صندفا
٥	أسيوط	٣	الروضة – القوصية – دير مواس
٦	جرجا	٢	المراغة – المنشاة
٧	قنا	٢	أبو تشت – البلاص
٨	أسوان	١	كوم أمبو

ج – إجراء تعديلات في حدود المراكز والمديريات والمحافظات، ومنها:

– فصل مركز طما من مديرية جرجا وإلحاقه بمديرية أسيوط .

– فصل مركز الفشن من مديرية المنيا وإلحاقه بمديرية بني سويف .

– فصل مركزي طلخا وشربين (الجزء الجنوبي منه) ومركز بلقاس – بعد إنشائه – من مديرية الغربية وإلحاقه بمديرية الدقهلية.

– فصل مركزي فارسكور والمنزلة من مديرية الدقهلية وإلحاقهما بمديرية دمياط مع الجزء الشمالي من شربين .

– فصل بندري الجيزة وإمبابة وجزء من مركزيهما، وكذلك مأمورية ضواحي مصر من مديرية القليوبية وإلحاقها بمحافظة القاهرة .

– فصل بعض البلاد التابعة لأحد المراكز وإلحاقها بمركز آخر بنفس المديرية أو مديرية أخرى.

المحور الثاني

الإجراءات التنفيذية لتوصيات ومقترحات لجنة التقسيم الإداري والتعديلات التي أضيفت إليها

انتهت لجنة التقسيم الإداري من مهمتها المسندة إليها في منتصف عام ١٩٤٣م، وأتمت وضع تقريرها في أبريل عام ١٩٤٤م، بعد أن استمرت اجتماعاتها أكثر من ثلاث سنوات بين اجتماعات مكتبية ، ووضع تقارير، واستلام مقترحات من المديريات والمحافظات، والقيام بالزيارات الميدانية إلى كثير من جهات القطر للمعاينة على الواقع، كما تلقت عدة شكاوى من بعض النواب والشيوخ وكبار الملاك تتضمن طلب اجراء تعديلات على كثير من قراراتها، والجدير بالذكر أن اللجنة كانت سياستها حيال ذلك تتمثل في عدم النظر في الشكاوى المقدمة، وترك الفصل في ذلك للجهات المختصة، خاصة وأن مشروع التقسيم لن يدخل حيز التنفيذ الا بعد عرضه ومناقشته من أعضاء البرلمان المصري(*).

تضمنت تعديلات اللجنة في البداية زيادة في عدد محافظات القطر

(*) من ضمن المفارقات الغريبة في هذا الموضوع هو عدم عرض تقرير اللجنة على البرلمان بقسميه النواب والشيوخ، وقد قام الباحث بعمل مسح شامل لمضابط البرلمان بقسميه خلال الفترة التي انتهت اللجنة فيه من وضع تقريرها ولم يعثر على أثر لهذا التقرير، وقد طالب نواب البرلمان وشيوخه مرارًا وتكرارًا وزير الداخلية بعرض هذا التقرير على البرلمان لمناقشته، والغريب أيضًا أن اللجنة لم تطبع هذا التقرير إلا في نهاية عام ١٩٤٥م، وتم رفعه إلى وزير الداخلية إسماعيل صدقي – بناءً على طلبه – في مايو ١٩٤٦م بالرغم من أن وزارة الداخلية شرعت في تنفيذ بعض توصيات اللجنة الخاصة بإنشاء المراكز، حيث قامت الوزارة بإدراج المبالغ المالية اللازمة لإنشائها في ميزانية عام ١٩٤٣ – ١٩٤٤م، ومن ذلك مركز بلقاس والذي تم إنشاؤه بمديرية الغربية في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٣م، وقد توالى إنشاء هذه المراكز تباعًا حتى إنه تم إنشاء سبعة مراكز قبل تاريخ رفع هذا التقرير إلى وزير الداخلية في عام ١٩٤٦م .

ومديرياته ومراكزه، ولكن بعد العدول عن إنشاء محافظة في رشيد وإبقائها مركزًا من مراكز مديرية البحيرة، لم تتم أي زيادة في عدد المحافظات، بل بالعكس فقد قل عددها بعد تحويل محافظة دمياط إلى مديرية، وبذلك أصبحت محافظات القطر أربعًا، وهي: القاهرة، الإسكندرية، السويس، القنال، علاوة علي محافظات أقسام الحدود، أما المديريات فقد اقترح أن ترفع من أربع عشرة إلى ثماني عشرة مديرية، بإضافة أربع مديريات: ثلاث في الوجه البحري وواحدة في الوجه القبلي. أما المراكز فقد اقترح أن تزاد إلى خمسة وعشرين مركزًا موزعة على مديريات الوجهين: البحري والقبلي، بالإضافة إلى بعض التعديلات الأخرى في حدود المراكز والمديريات والمحافظات سواء بالفصل أو الضم، وفيما يلي عرض للتنفيذ الفعلي لتوصيات وقرارات اللجنة النهائية وما طرأ عليها من تعديلات، وذلك خلال المدة من ١٩٤٤م إلى ١٩٦٠م .

أولاً : إنشاء المديريات الجديدة :

كان من بين توصيات اللجنة ومقترحاتها النهائية – كما ذكرنا سابقًا – إنشاء أربع مديريات جديدة، ثلاث منها بالوجه البحري، وهي: الفؤادية، الحسينية، دمياط، وواحدة في الوجه القبلي، وهي: الفاروقية، وقد تم فعليًا إنشاء مديريتين، وهما: الفؤادية ودمياط، أما مديريتا الحسينية والفاروقية فقد حالت بعض الظروف والملابسات السياسية . ومنها قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م . دون إنشائهما، وبقيت مراكزهما المقترحة تابعة لمديريتها السابقة .

مديرية الفؤادية (كفر الشيخ) :

قررت لجنة التقسيم الإداري – كما ذكرنا – تقسيم مديرية الغربية إلي مديرتين، وذلك بفصل مراكز كفر الشيخ، دسوق، فوه، قلين، بيلا، مأمورية البرلس من مديرية الغربية، وإنشاء مديرية جديدة تكون عاصمتها كفر الشيخ ويطلق عليها

مديرية الفؤادية[١].

وتنفيذًا لهذه الرغبة قامت وزارة الداخلية بإعداد مشروع قانون بإنشاء هذه المديرية، وتم عرضه على مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٥ يونيه ١٩٤٩م، فوافق عليه في جلسته، ثم أحيل المشروع إلى مجلس النواب في ٢٦ يونيه، فقام المجلس بإحالته إلى لجنة الشئون الداخلية بالمجلس لنظره، وقد قامت اللجنة المكلفة ببحثه في جلسة ٢٨ يونيه بحضور وكيل وزارة الداخلية / أحمد مرتضى المراغي مندوبًا عن الوزارة، ووافقت اللجنة على المشروع كما ورد من الحكومة، وبعد عرض تقرير لجنة الشئون الداخلية على المجلس، رأى الموافقة عليه بجلسة ٤ يوليه ١٩٤٩م[٢]، وفي اليوم نفسه تم إحالة المشروع إلى مجلس الشيوخ تمهيدًا لإصدار القانون الخاص به، وقد بحثته لجنة الشئون الداخلية بالمجلس في جلسة ٥ يوليه ١٩٤٩م، بحضور عبد الرحمن عمار وكيل وزارة الداخلية، وبعد أن اطلعت اللجنة على مشروع القانون والمذكرة الإيضاحية الخاصة به، وافقت عليه بالصيغة التي ورد بها من مجلس النواب.

وبناءً على ذلك وافق مجلس الشيوخ على مشروع القانون، وتقرير لجنة الشئون الداخلية بجلسة ١٢ يوليه ١٩٤٩م، بإجماع الحاضرين وعددهم واحد

(١) وزارة الشئون الاجتماعية: كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠١٦٢ أوراق التقسيم الإداري للمملكة المصرية، ج١ (أبريل ١٩٤٥ – مارس ١٩٥٢) مشروع القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مديرية الفؤادية . البصير : ١٨ مارس ١٩٤٤م، صـ ٣ .

(٢) مجلس النواب: الهيئة التاسعة، الانعقاد الخامس، محلق جلسة ٣٥ بتاريخ ٤ يوليه ١٩٤٩م، صـ صـ ٢٢٢٨، ٢٢٦٩. مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٥١٧ (مذكرة بشأن إنشاء وتكوين مجلس مديرية الفؤادية ١٩٥٠م)

وثمانون شيخًا[١]، وقد صدر بهذا المشروع القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٤٩م، بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٤٩م[٢].

عقب صدور هذا القانون بدأت الإجراءات التنفيذية والقانونية للمشروع حيث أرسلت مديرية الفؤادية بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٤٩م كتابًا لوزارة الداخلية تطلب منها إبلاغ الوزارات ذات الشأن لإنشاء المصالح الرئيسة بعاصمة المديرية – ومنها المحكمة الكلية والنيابة الكلية وغيرها – كما قامت الوزارة بتقدير الاعتمادات المالية اللازمة لتمويل الوظائف الجديدة بالمديرية في ميزانيتها لعام ١٩٤٩ – ١٩٥٠م [٣]. كما قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٢ فبراير ١٩٥٠م، تشكيل لجنة من كلٍ من وزير الأشغال العمومية، وزير الزراعة، وزير الاقتصاد الوطني، وزير الشئون البلدية والقروية، وزير المالية لإعداد خطة المنشآت اللازمة والمرافق العامة الضرورية لمدينة كفر الشيخ وتوفير المساكن للأهالي، وبالفعل تم اختيار الموقع المخصص لإنشاء المبنى الجديد للمديرية، وقامت مصلحة المباني الأميرية بإعداد المشروع الابتدائي لهذه العملية، وقدرت تكاليفه بـ خمسة وسبعين ألف جنيه، وتم إدراج هذا المبلغ في ميزانية المصلحة لعام ١٩٥٠ – ١٩٥١م[٤].

(١) مجلس الشيوخ: الانعقاد الرابع والعشرين، جلسة ٤٢، ١٢ يوليه ١٩٤٩م، صـ ١٥٠٠.

(٢) الحكومة المصرية : وزارة العدل، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لعام ١٩٤٩م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٢م، صـ ٥٢٨. الوقائع المصرية: ٦ سبتمبر ١٩٤٩م، عدد ١١٦، صـ٣ .

(٣) وزارة الشئون الاجتماعية: كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠١٦٢ أوراق التقسيم الإداري. البصير ١٥ ديسمبر ١٩٤٩م، صـ ٢ .

(٤) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٥١٧١ (مكاتبات بشأن تشكيل لجنة لإعداد برنامج المنشآت اللازمة والمرافق العامة لمدنية كفر الشيخ ١٩٥٠م) .

كذلك طلبت وزارة الداخلية من مجلس الدولة – قسم الرأي – إبداء الرأي في بعض المسائل القانونية، منها قانونية إنشاء مجلس مديرية الفؤادية تنفيذًا للمادتين الأولى والثانية من قانون مجالس المديريات، وفيما إذا كان أعضاء مجلس مديرية الغربية عن الدوائر الانتخابية التي أصبحت تابعة لمديرية الفؤادية الجديدة يعتبرون أعضاء في هذا المجلس أم لا؟، وقد أفتى قسم الرأي في ذلك بضرورة إصدار قرار بإنشاء مجلس مديرية الفؤادية وإجراء الانتخابات لاختيار ٢٢ عضوًا يمثلون دوائرهم، وتعيين أعضاء يمثلون وزارات المالية والصحة والمعارف والأشغال العمومية مع إسقاط عضوية ٢٢ عضوًا الذين هم أعضاء في مجلس مديرية الغربية، ويمثلون دوائر لا تقع كلها أو أغلبها بمديرية الفؤادية، وفيما يختص بميزانية مجلس مديرية الفؤادية رأى قسم الرأي ضرورة عرض مشروع الميزانية على مجلس الوزراء لعدم وجود أعضاء يمثلون هذا المجلس الذي لم ينشأ بعد(١).

وبناء على ما سبق قامت وزارة الداخلية برفع مذكرة إلى مجلس الوزراء شملت هذه المطالبات، وقد تم عرض هذه المذكرة على مجلس الوزراء بجلسة ١٩ مارس ١٩٥٠م. فوافق عليها دون إبداء أي ملاحظات عليها(٢) .

وعقب الموافقة على القرارات السابقة قامت وزارة الداخلية في ١١ أبريل ١٩٥٠م، بإرسال مشروع مرسوم ومذكرة إيضاحية إلى مجلس الوزراء بخصوص دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء لمجلس مديرية الفؤادية في ١٨ مايو ١٩٥٠م،

(١) البلاغ : ٢٥ فبراير ١٩٥٠م، صـ ٥ .

(٢) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٢٣٥٥١ ج١، « طلبات خاصة بمجلس بلدية مديرية الفؤادية١٩٥٠ – ١٩٥٤م» . كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٥١٧٠ «إنشاء مجلس مديرية الفؤادية».

ووافق مجلس الوزراء على المشروع بجلسة ١٢ أبريل ١٩٥٠م، و تم انتخاب أعضاء المجلس في الموعد المحدد لمدة خمس سنوات تنتهي في ١٨ مايو ١٩٥٥م[١].

مديرية دمياط :

قررت لجنة التقسيم الإداري في توصياتها إنشاء مديرية بدلاً من محافظة دمياط، على أن تتكون من ثلاثة مراكز، وهي: دمياط المقترح إنشاؤه ومركزي فارسكور والمنزلة بعد فصلهما من مديرية الدقهلية ، وقد تأخر تنفيذ هذه التوصية حتى صدر القانون ١٩١ لسنة ١٩٥٥م الخاص بإجراء تعديلات على التقسيم الإداري لمصر، والذي جاء من بين مواده «المادة الثالثة» تحويل محافظة دمياط إلى مديرية ويطلق عليها اسم «مديرية دمياط»، ويشمل اختصاصها بندر دمياط ومركزي فارسكور وكفر سعد بعد فصلهما من مديرتي الدقهلية والغربية[٢]، وفي ١٠ يونيه ١٩٥٨ تم إنشاء مركز جديد بالمديرية أطلق عليه مركز دمياط، وبذلك تتكون المديرية من بندر وثلاثة مراكز، وهي: دمياط، فارسكور، كفر سعد[٣].

مديرية الفاروقية :

كان من بين ما رأته لجنة التقسيم الإداري من توصيات تقسيم مديرية أسيوط إلى مديريتين، وذلك بفصل خمسة مراكز منها، وهي: الروضة (المحرص)، ملوي، دير مواس، ديروط، القوصية، ويطلق على المديرية الجديدة مديرية

(١) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٢٣٥٥١ ،المصدر السابق .

(٢) الحكومة المصرية: وزارة العدل، النشرة التشريعية أبريل ١٩٥٥م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٦م، صـ صـ ٨٩٤ – ٨٩٨. الوقائع المصرية: ٧ أبريل ١٩٥٥م، عدد ٢٨، صـ صـ١١,١٢ .

(٣) الوقائع المصرية : ١٩يونيه ١٩٥٨م، عدد ٤٨، صـ ٥ .

الفاروقية، ويكون مقرها مدينة ملوي، وقد كانت أولى خطوات الشروع في تنفيذ هذا المشروع هو الاعتماد المالي، وبالفعل قامت وزارة الداخلية باعتماد المبلغ اللازم لتمويل الوظائف والخدمات الجديدة لهذه المديرية بميزانية السنة المالية ١٩٥٠ – ١٩٥١م[١].

أما المسألة التي أخذت وقتًا في المناقشات هي اختيار عاصمة المديرية، والتي تذكر الصحف أن الوزارة لم تستطع البت فيه بصفة نهائية أيكون مقر العاصمة ملوي أم ديروط، حيث تقدم بعض أعضاء الهيئات النيابية وعمد وأعيان مراكز ملوي، دير مواس، المحرص بمذكرة لوزير الداخلية « محمد فؤاد سراج الدين» تضمنت ما تتميز به مدينة ملوي من مزايا جغرافية وتنوع المرافق العامة والمستشفيات والمدارس والبيوت المالية والتجارية، وأهميتها من الناحية السياسية والصناعية والزراعية، وفي المقابل تقدم أعيان ديروط إلى وزير الداخلية بالتماس بجعل مدينة ديروط عاصمة للمديرية الجديدة[٢]، وعلى إثر ذلك قام وزير الداخلية بندب بيومي نصار المفتش بإدارة التفتيش العام لبحث الموضوع ووضع تقرير عنه، وقام المندوب بزيارة ميدانية للمدينتين، ووضع تقريره والذي تضمن رأيه فيهما دون التوصية باختيار إحداهما كعاصمة للمديرية، ورفع تقريره هذا لوزير الداخلية، كما أن مجلس مديرية أسيوط اجتمع مرارًا وتناقش في هذه المسألة دون أن يبت أيضًا برأي فيها[٣].

(١) السياسة : ٢٣ أبريل ١٩٥٠م، صـ ٢ .

(٢) البلاغ : ٥ مايو ١٩٥٠م، صـ ٥ .

(٣) البلاغ : ٢٣ مايو ١٩٥٠م. صـ ٤ ، ٤ يونيه ١٩٥٠م، صـ ٧ .

ونتيجة لهذا ونتيجة لاحتدام الآراء حول اختيار العاصمة قرر مجلس الوزراء إصدار مرسوم بمشروع قانون خاص بإنشاء المديرية دون أن يختار عاصمتها، وأحال المرسوم إلى البرلمان لدراسته وإقراره، وبعد ذلك تبدي الحكومة الرأي في أي المدينتين تكون عاصمة للمديرية[١].

تم إحالة مشروع القانون الخاص بإنشاء مديرية الفاروقية إلى مجلس النواب في ٣ أغسطس ١٩٥١م، و تم عرضه على لجنة الشئون الداخلية بالمجلس لدراسته، و بحثته اللجنة بجلسة ١٢ أغسطس ١٩٥١م، وقررت الموافقة عليه، كما وافق عليه المجلس بجلسة ٢٠ أغسطس[٢].

كما وافق عليه مجلس الشيوخ بجلسة ١٠ سبتمبر ١٩٥١م، وصدر به القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥١م بإنشاء المديرية [٣]، ولكن نظرًا للمتغيرات السياسية التي جرت في البلاد بقيام ثورة يوليه ١٩٥٢م توقف هذا المشروع ولم يتم تنفيذه.

ثانياً : المراكز والأقسام والبنادر الجديدة :

منذ أن فرغت لجنة التقسيم الإداري من وضع تقريرها في أبريل ١٩٤٤م، أخذت وزارة الداخلية في تنفيذ توصياتها بالنسبة للمراكز والأقسام والبنادر سواء من ناحية إنشائها أم من ناحية فصل بعض البلاد من أحد المراكز وإضافتها لمركز آخر

(١) البصير : ١٧ أغسطس ١٩٥١م، صـ ٢ .

(٢) مجلس النواب: الهيئة العاشرة، الانعقاد الثالث، المجلد الرابع، جلسة ٤، ٢٠ أغسطس ١٩٥١م، صـ ١٠٢٩.

(٣) مجلس الشيوخ: الانعقاد السادس والعشرين، جلسة٤٥، ١٠ سبتمبر ١٩٥١م ، صـ٣٧٦٢. مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لعام ١٩٥١م، صـ ٨٤٢. الوقائع المصرية : ١١ أكتوبر ١٩٥١م، عدد ٨٨، صـ ٢.

مجاور له، أم فصل بعض المراكز من مديرية وإضافتها إلى مديرية أخرى، وقد وضعت الوزارة خطتها للانتهاء من تنفيذ هذه التوصيات في غضون بضعة سنوات، حيث بادرت الوزارة بطلب الاعتمادات المالية اللازمة لعملية التنفيذ في ميزانية الوزارة بداية من السنة المالية ١٩٤٤ – ١٩٤٥م، ولقد امتدت عملية التنفيذ نظرًا للمتغيرات السياسية من جهة، والأوضاع الاقتصادية والإدارية من جهة أخري حتى عام ١٩٦٠م، عندما صدر القرار الجمهوري رقم ١٥٧٧ بتقسيم الأقاليم الجنوبية من الجمهورية العربية المتحدة محافظات ومدن أخرى وتحديد نطاق المحافظات، وقرار وزير الداخلية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ بإطلاق اسم المحافظات على المديريات. وقد انحصرت عملية التنفيذ في ناحيتين أساسيتين، هما :

أ – إنشاء مأموريات (بنادر) قائمة بذاتها في عواصم المديريات، أو أقسام إدارية في المحافظات؛ وذلك لكثرة عدد السكان وامتداد العمران، أو مراكز جديدة في إطار الوحدات الإدارية الكبرى (المديريات) نتيجة لاتساع مساحة الرقعة الزراعية ونمو السكان.

ب – فصل بعض البلاد من أحد المراكز وإضافتها إلى مركز آخر مجاور له، أو فصل مركز من مديرية وإضافته إلى مديرية أخرى بهدف إيجاد– إلي حد ما– نوع من التوازن أو استجابة لرغبة الأهالي أنفسهم. وفيما يلي العرض التفصيلي لهاتين الناحيتين.

أ ـ إنشاء المراكز والأقسام والبنادر :

ـ مديريات الوجه القبلي :

١ ـ مديرية الجيزة :

أنشئ بها بندر ومركز وقسم ثان للبوليس، وأضيف إليها قسم بوليس الأهرام، وبيانها كالتالي :

- أنشئت بالمديرية مأمورية في عام ١٩٢٥م، داخل كردون مدينة الجيزة بفصل هذه المدينة عن مركز الجيزة، وفي عام ١٩٥٠م قسمت هذه المأمورية قسمين، قسم أول الجيزة ويتكون من شياخة ناحية الدقي، وقسم ثان الجيزة ويتكون من ناحية العجوزة والحوتية (بعد فصلهما من مركز إمبابة)، جزء من مدينة الأوقاف، جزيرة ميت عقبة، ميت عقبة[١].

- **مركز البدرشين** : صدر قرار بإنشائه في ٤ أكتوبر ١٩٥٠م، مكونًا من ثلاث وعشرين بلدة منها: خمس عشرة بلدة من مركز العياط، وثمان بلاد من مركز الجيزة، وجعل مقره بلدة البدرشين[٢].

- **قسم بوليس الأهرام** : صدر قرار في ٦ أغسطس ١٩٥٢م، بفصله من محافظة القاهرة في أعمال الضبط وإلحاقه بمديرية الجيزة، وبذلك يكون تابعًا للمديرية في جميع الأعمال[٣].

---

(١) الحكومة المصرية: وزارة العدل، مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٥٠م، صـ صـ ١٣٦، ١٣٧، الوقائع المصرية: ٢٧ مارس ١٩٥٠م، عدد ٣٤، صـ ٦.

(٢) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٥٠م، صـ ٧٩٧ . الوقائع المصرية : ١٢ أكتوبر ١٩٥٠م، عدد ١٩٧، صـ ٩.

(٣) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٥٢م، صـ ٧١٥. الوقائع المصرية : ١٤ أغسطس ١٩٥٢م، عدد ١٣٢، صـ ٤.

– **بنـدر إمبابـة** : صدر قرار بإنشائه في ٩ أكتوبر ١٩٦٠م، مكونًا من إمبابة وشياخاتها، وهي « تاج الدول، كفر الشوام، ميت كردك، كفر الشيخ إسماعيل، المنيرة، مدينة العمال، مدينة التحرير، مطار إمبابة»، جزء من مدينة الأوقاف في شياخة الحوتية، (جزيرة ميت عقبة – ميت عقبة بعد فصلهما من قسم ثان الجيزة) (١) .

وبذلك أصبحت المديرية على هذا الوضع مكونة من خمسة مراكز، وهي: «إمبابة، الجيزة، الصف، العياط، البدرشين»، بالإضافة إلى مأمورية بندر الجيزة بقسميها وبندر إمبابة.

٢- مديرية بني سويف :

أنشئ بها ثلاثة مراكز جديدة، وضُم إليها مركز الفشن من مديرية المنيا، وبيانها كالتالي:

– **مركز إهناسيا**: صدر قرار بإنشائه في ١٥ نوفمبر ١٩٤٤م، مكونًا من أربعين بلدة، منها: ثلاثون بلدة فصلت من مركز بني سويف، وعشر بلاد فصلت من مركز ببا، وجعل مقره بلدة أهناسيا(٢).

– **مركز سمسطا الوقف** : صدر قرار بإنشائه في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٩م، مكونًا من سبع وعشرين بلدة، منها: خمس وعشرون بلدة من مركز ببا، وناحيتان من مركز إهناسيا، وجعل مقره بلدة سمسطا الوقف(٣).

---

(١) الوقائع المصرية : ٢٠ أكتوبر ١٩٦٠م، عدد ٨٢، صـ ٣.

(٢) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٤م، صـ ٩٤٤ . الوقائع المصرية : ٢٠ نوفمبر ١٩٤٤م، عدد ١٤٢، صـ ١ .

(٣) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٩م، صـ صـ ٩٠٦ . الوقائع المصرية : ١٠ أكتوبر ١٩٤٩م، عدد ١٣٠، صـ١٦.

– **مركز بوش** : صدر قرار بإنشائه في ٢٤ أكتوبر ١٩٥٠م، مكونًا من عشرين بلدة، منها: خمس عشرة بلدة من مركز بني سويف، وخمس بلاد من مركز الواسطى، وجعل مقره بلدة بوش [١].

– **مركز الفشن** : ألحق بمديرية بني سويف في٣ نوفمبر ١٩٥٤م فصلاً من مديرية المنيا بناءً على القانون ٥٨٥ لعام ١٩٥٤م[*].

وبذلك أصبحت المديرية مكونة من سبعة مراكز، وهي : «إهناسيا، بني سويف، سمسطا الوقف، بوش [**]، ببا»، بالإضافة إلى مأمورية بندر بني سويف.

٣ - مديرية الفيوم :

أنشئ بها مركز واحد بناءً على توصيات اللجنة، وهو مركز طامية، والذي صدر قرار بإنشائه في ١٢ أكتوبر ١٩٥٠م، مكونًا من تسع عشرة بلدة من بلاد مركز سنورس، وبذلك أصبحت المديرية مكونة من خمسة مراكز، وهي : «إطسا، سنورس، أبشواي، طامية، الفيوم»، بالإضافة إلى مأمورية بندر الفيوم[٢].

---

(١) الوقائع المصرية : ٣٠ أكتوبر ١٩٥٠م، عدد ١٠٢، صـ ١٢.

(*) القانون ٥٨٥ لسنة ١٩٥٤م، صدر في ٣ نوفمبر ١٩٥٤م، والذي ينص علي تعديل الحدود الإدارية بمديريات بني سويف والمنيا وأسيوط. الوقائع المصرية: ١١ نوفمبر ١٩٥٤م، عدد ٩٠ مكرر، صـ ٨.

(**) مركز بوش وسمسطا الوقف لم يكونا ضمن مقترحات وتوصيات اللجنة، بل تم إنشاؤهما بناءً على التعديلات التي أضيفت على مقترحات وتوصيات اللجنة .

(٢) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٥٠م، صـ ٨١٥. الوقائع المصرية : ٢٣ أكتوبر ١٩٥٠م، عدد ١٠٠، صـ ٥.

٤ـ مديرية المنيا :

أنشئ بها ثلاثة مراكز ومأمورية واحدة، وبيانها كالتالي :

– مركز دير مواس : صدر قرار بإنشائه في ١٦ نوفمبر ١٩٤٤م، ضمن مراكز مديرية أسيوط من ثلاثين بلدة، منها: سبع عشرة بلدة من مركز ديروط، وثلاث عشرة بلدة من مركز ملوي، تم إلحاق هذا المركز عام ١٩٥٤م بمديرية المنيا بناءً على القانون رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٥٤م(١).

– مركز مطاي : صدر قرار بإنشائه في ٥ يناير ١٩٤٨م مكونًا من ثلاث وثلاثين بلدة، منها خمس وعشرون بلدة من مركز بني مزار، وثمان بلاد من مركز سمالوط، وجعل مقره بلدة منشأة مطاي(٢).

– مركز العدوة : صدر قرار بإنشائه في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٥م، مكونًا من أربع عشرين بلدة، منها: عشرون بلدة من مركز مغاغة، وأربع بلاد من مركز الفشن، وجعل مقره بلدة العدوة(٣).

– مأمورية بندر ملوي : صدر قرار بإنشائها في عام ١٩٥٣م، ضمن الأقسام الإدارية لمديرية أسيوط، ثم ألحقت مع مركز ملوي بمديرية المنيا عام ١٩٥٤م بناءً على القانون ٥٨٥ لسنة ١٩٥٤م(٤).

---

(١) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٤م، صـ ٨٦٩ . الوقائع المصرية: ٢٣ نوفمبر ١٩٤٤م، عدد ٨٤٣، صـ١.

(٢) الوقائع المصرية : ١٢يناير ١٩٤٨م، عدد ٥، صـ ٦ .

(٣) الوقائع المصرية : ٢٩ ديسمبر ١٩٥٥، عدد١٠١، صـ٨ .

(٤) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٥٣م، صـ ٦٠٩.

وبذلك أصبحت المديرية مكونة من تسعة مراكز، وهي : « مغاغة، بني مزار، العدوه، مطاي(*)، سمالوط، المنيا، أبو قرقاص، ملوي، دير مواس»، بالإضافة إلى مأموريتي بندر ملوي والمنيا.

٥ ـ مديرية أسيوط :

أنشئ بها ثلاثة مراكز وقسم ثان للبوليس، وبيانها كالتالي:

– **مأمورية بندر أسيوط** : أنشئت في عام ١٩٠٢م من مدينة أسيوط والحمراء، ثم أضيفت إليها الوليدية بعد فصلها من مركز أسيوط في عام ١٩٣٤م، وفي عام ١٩٤٩م قُسِّم بندر أول أسيوط قسمين: قسم أول أسيوط ويتكون من ست شياخات وعزبة البسيري، قسم ثان أسيوط ويتكون من الشياخة السابعة والحمراء والوليدية وشياخة شرق الخزان(١).

– **مركز صدفا** : صدر قرار بإنشائه في ١١ مارس ١٩٤٦م، مكونًا من ثمان وعشرين بلدة كلها من مركز أبو تيج، وجعل مقره بلدة صدفا(٢) .

– **مركز القوصية** : صدر قرار بإنشائه في ٨ نوفمبر ١٩٤٨م، مكونًا من اثنتين وثلاثين بلدة، منها: خمس وعشرون بلدة من مركز منفلوط، وسبع بلاد من مركز ديروط، وجعل مقره بلدة القوصية(٣) .

(*) لم يكون مركزا مطاي والعدوة ضمن قرارات وتوصيات اللجنة، بل تم إنشاؤهما بناءً على التعديلات المضافة .

(١) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٩م ،صـ صـ ٨٨١ ، ٨٨٢ . الوقائع المصرية : ٢٦ سبتمبر ١٩٤٩م ، عدد ١٢٦، صـ ١٠.

(٢) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٦م ، صـ ٢٢٠. الوقائع المصرية ، ١٤ مارس ١٩٤٦م ، عدد ٣١ ، صـ ٣.

(٣) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٨م ،صـ صـ ١٣٥٠ ، ١٤٥١. الوقائع المصرية ، ١٥ نوفمبر ١٩٤٨م ، عدد ١٧٥ ، صـ ٥.

- **مركز الروضة** : صدر قرار بإنشائه في ١٤ ديسمبر ١٩٤٨م ، مكونًا من ثمان وعشرين بلدة، فصلت جميعها عن مركز ملوي، وجعل مقره بلدة الروضة(*).

وعليه أصبحت المديرية تضم سبعة مراكز، وهي: « ديروط، القوصية، منفلوط، أبنوب، البداري، أبوتيج، صدفا»، بالإضافة إلى مأمورية بندر أسيوط بقسميها، مع ملاحظة أن مركزي ملوي، ودير مواس، وبندر ملوي قد فصلوا من مديرية أسيوط وضموا إلى مديرية المنيا في عام ١٩٥٤م .

٦- مديرية جرجا (سوهاج) (**) :

أنشئ بها أربعة مراكز ومأمورية، بيانها كالتالي :

- **مركز المنشاة** : صدر قرار بإنشائه في ١٥ نوفمبر ١٩٤٤م، مكونًا من اثنتين

(*) في ١٦ أبريل ١٩٥٠م صدر قرار من وزير الداخلية بنقل مقر مركز الروضة إلى ناحية المحرص، نظرًا لأن ناحية المحرص أكثر ملائمة، ولكن في مارس ١٩٥٢م وبناءً على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بجلسة ١١ مارس ١٩٥٢م القاضي بإلغاء القرار الصادر من وزارة الداخلية في ١٦ أبريل ١٩٥٠م بنقل مقر مركز الروضة إلى ناحية المحرص وإلغاء ما يترتب على ذلك من آثار، وفي ١٤ أغسطس ١٩٥٢م صدر قرار من وزارة الداخلية بإعادة مقر المركز إلى ناحية الروضة مرة أخرى ويسمى مركز الروضة كما كان، وفي عام ١٩٥٣م صدر قرار بإلغاء هذا المركز وإعادة بلاده إلى مركز ملوي كما كانت . (مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٨م ، صـ ١٥٧٠، عام ١٩٥٠م صـ ٢٣٠ ، عام ١٩٥٢م ،صـ صـ ٧٢٨ ، ٧٢٩ . الوقائع المصرية : ١٩ ديسمبر ١٩٤٨م، عدد ١٩٤، صـ٣ ، ٢٠ أبريل ١٩٥٠م، عدد ٤١، صـ ١٣ ، ١٨ أغسطس ١٩٥٢م، عدد ١٢٣، صـ ٩.

(**) سميت مديرية جرجا مديرية سوهاج بناءً على القانون ١٩١ لسنة ١٩٥٥م، نظرًا لوجود مقر المديرية بمدينة سوهاج. (مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٥١٥٨ قانون بتعديل تسمية وحدود مديرية سوهاج) .

وثلاثين بلدة من بلاد مركز جرجا، وناحيتين من مركز أخميم، وجعل مقره بلدة المنشاة[١].

– **ـ مركز المراغة** : صدر قرار بإنشائه في ٥ يناير ١٩٤٨م، مكونًا من ثلاث وعشرين بلدة، منها: عشرون بلدة من مركز سوهاج، وناحيتان من مركز طهطا، وبلدة الشورانية من مركز أخميم، وجعل مقره بلدة المراغة[٢].

– **مركز ساقلته** : صدر قرار بإنشائه في ١٨ مارس ١٩٥٠م، مكونًا من خمس عشرة بلدة من بلاد مركز أخميم، وجعل مقره بلدة ساقلته[٣].

– **مركز أولاد طوق شرق**: صدر قرار بإنشائه في ٣٠ نوفمبر ١٩٥١م، مكونًا من عشرين بلدة، منها: ثماني عشرة بلدة من مركز البلينا، وناحيتان من مركز جرجا، وجعل مقره بلدة أولاد طوق شرق[٤].

– **مأمورية بندر سوهاج** : في ٤أكتوبر ١٩٤٥م صدر قرار بفصل مدينة سوهاج عن مركز سوهاج، وجعلت مأمورية قائمة بذاتها، يشمل اختصاصها مدينة سوهاج داخل الكردون، وذلك نتيجة لاتساع دائرة العمران في هذه المدينة، وكثرة أعمال الإدارة والضبط والمالية فيها[٥].

---

(١) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٤م، صـ صـ ٨٦٥، ٨٦٦. الوقائع المصرية : نوفمبر ١٩٤٤ ، عدد١٤٢ ، صـ ٢ .

(٢) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٨م، صـ صـ ٦٠، ٦١. الوقائع المصرية : ١٢ يناير ١٩٤٨ ، عدد ٥ ، صـ ٦ .

(٣) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٥٠، صـ ١٣٧. الوقائع المصرية : ٣ أبريل ١٩٥٠، عدد ٣٦ ، صـ ١٠.

(٤) الوقائع المصرية : ١٠ ديسمبر ١٩٥٢، عدد١١٣ ، صـ ٥

(٥) الوقائع المصرية : ٤أكتوبر ١٩٤٥، عدد ١٤٥ ، ص ١

وعليه أصبحت المديرية تضم عشرة مراكز، وهي : «طما، طهطا، المراغة، سوهاج، أخميم، ساقلته، المنشأة، جرجا، البلينا، أولاد طوق شرق(*) »، بالإضافة إلى مأمورية بندر سوهاج .

٧- مديرية قنا :

أنشئ بها مركزان، وبيانهما كالتالي:

- مركز أبو تشت : صدر قرار بإنشائه في ١٢ مارس ١٩٤٦م، مكونًا من ست وثلاثين بلدة كلها من مركز نجع حمادي، وجعل مقره بلدة أبو تشت(١).

- مركز أرمنت : صدر قرار بإنشائه في ١٤ أكتوبر ١٩٥٠م، مكونًا من عشر بلاد، منها: سبع بلاد من مركز الأقصر، وثلاث بلاد من مركز إسنا، وجعل مقره بلدة وابوارت أرمنت(٢).

وبذلك أصبحت المديرية مكونة من ثمانية مراكز، وهي:« أبو تشت، نجع حمادي، دشنا، قنا، قوص، الأقصر، إسنا، أرمنت»، بالإضافة إلى مأمورية بندر قنا(**).

(*) لم يكون مركزا ساقلته، أولاد طوق شرق ضمن قرارات وتوصيات اللجنة، بل تم إنشاؤهما بناءً على التعديلات المضافة .

(١) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٦م ، صـ ٢٢٦. الوقائع المصرية: ١٤ مارس ١٩٤٦م، عدد ٣١، صـ ٣ .

(٢) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٥٠م، صـ ٨٩٨. الوقائع المصرية: ١٢ أكتوبر ١٩٥٠م ، عدد ٩٧، صـ ١٠.

(**) أنشئت في عام ١٩٤٠م، مأمورية بندر قنا نتيجة لاتساع دائرة العمران بالمدينة وزيادة عدد السكان وأعمال الإدارة بها، حيث فصلت مدينة قنا عن مركزها، وجعلت مأمورية قائمة بذاتها مكونة من مدينة قنا والحميدات .

٨- مديرية أسوان :

أنشئ بها مركز واحد ومأمورية، وبيانهما كالتالي:

- مركز كوم أمبو: صدر قرار بإنشائه في ١١ ديسمبر ١٩٤٧م، مكونًا من إحدى عشرين بلدة من بلاد مركز أسوان، وجعل مقره بلدة كوم أمبو[١].

- مأمورية بندر أسوان: *صدر قرار بإنشائها في ٣٠ يونيه ١٩٥٥م، بعد أن فصلت عن مركز* أسوان وجعلت مأمورية قائمة بذاتها، وتتكون من مدينة أسوان، بلدة جزيرة أسوان، منطقة خزان أسوان[٢].

وبذلك أصبحت المديرية تتكون من أربعة مراكز، وهي : «أدفو، كوم أمبو، أسوان، عنيبة»، بالإضافة إلى مأمورية بندر أسوان.

مديريات الوجه البحري :

١] مديرية القليوبية :

أنشئ بها مركز ومأموريتان، وبيانها كالتالي :

- مأمورية بندر بنها : صدر قرار بإنشائها في ١٤ مايو ١٩٤٥م، وتشمل مدينة بنها وناحيتي كفر مناقير وأتريب[٣].

---

(١) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٧م، صـ ١٥٠٢. الوقائع المصرية: ١٥ ديسمبر ١٩٤٧م، عدد ١١٥، صـ ٤.

(٢) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٥٥م، صـ ١٦٠٧. الوقائع المصرية : ٧ يوليه ١٩٥٥م ، عدد ٥٣، صـ ١٥.

(٣) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٥م ،صـ صـ ٢٩٠١، ٢٩٠٢ . الوقائع المصرية: ١٧ مايو ١٩٤٥، عدد ٨٤، صـ٢.

– مركز الخانكة: صدر قرار بإنشائه في ١٨ ديسمبر ١٩٤٧م، مكونًا من تسع عشرة بلدة من مركز شبين القناطر، وبلدة مسطرد من مركز قليوب، وجعل مقره بلدة الخانكة(١).

– مأمورية بندر شبرا الخيمة: صدر قرار بإنشائها في ٣١ أكتوبر ١٩٥٠م، ويكون مقره بلدة شبرا الخيمة، وتشمل هذه البلدة بجميع ملحقاتها، على أن تتبعه في أعمال الضبط فقط دمنهور وشبرا وبهتيم من مركز قليوب، ومسطرد من مركز الخانكة(٢).

وبذلك أصبحت المديرية مكونة من خمسة مراكز، وهي : « قليوب، طوخ، شبين القناطر، بنها، الخانكة»، ومأموريتي بندر بنها وبندر شبرا الخيمة(*).

٢] مديرية الشرقية :

أنشئ بها مركزان، وضم إليها مركز ديرب نجم من مديرية الدقهلية، وبيانها كالتالي :

– مركز الحسينية : صدر قرار بإنشائه في ٤ مايو ١٩٤٦م، مكونًا من أربع

---

(١) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٧م ، صـ ١٥٣٨. الوقائع المصرية : ٢٥ ديسمبر ١٩٤٧م ، عدد ١١٨، صـ ٣.

(٢) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٥٠م ، صـ ٨٥٢. الوقائع المصرية : ٦ نوفمبر ١٩٥٠م، عدد ١٠٥، صـ٤.

(*) تم تقديم مقترح إلى وزارة الداخلية بإنشاء مركز بوليس بناحية القناطر الخيرية، ولكن تم رفض هذا المقترح من قبل الوزارة نظرًا لقلة عدد سكانه، كما أن حالة الأمن بها عادية لا تستدعي إنشاء مركز . (مجلس النواب : ٤ أبريل ١٩٤٩م ، جلسة ٢٢ ، صـ٧٨١).

عشرين بلدة كلها من بلاد مركز الزقازيق، وجعل مقره بلدة الحسينية[١].

– **مركز أبو كبير**: صدر قرار بإنشائه في ٢١ يناير ١٩٤٨م، مكونًا من اثنتين وثلاثين بلدة، منها: سبع عشرة بلدة من مركز كفر صقر، وإحدى عشرة بلدة من مركز ههيا، وأربع بلاد من مركز فاقوس، وجعل مقره بلدة أبو كبير[٢].

– **مركز ديرب نجم**: صدر قرار بإنشائه في ١٢ مارس ١٩٤٦م ضمن مراكز مديرية الدقهلية، مكونًا من ست وثلاثين بلدة، منها: تسع وعشرون بلدة من مركز السنبلاوين، وسبع بلاد من مركز ميت غمر[٣] ، وجعل مقره بلدة ديرب نجم، فصل من مديرية الدقهلية وضم إلى مديرية الشرقية بناءً على القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥م .

وبذلك أصبحت المديرية تضم عشرة مراكز، وهي : « الزقازيق، منيا القمح، بلبيس، ههيا، كفر صقر، فاقوس، أبو حماد، الحسينية، أبو كبير، ديرب نجم» بالإضافة إلي بندر الزقازيق .

٣] مديرية الدقهلية :

أنشئ بالمديرية قسم ثان بندر المنصورة، وأضيفت إليه ثلاثة مراكز من مديرية الغربية، وبيانها كالتالي :

---

(١) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٦م، صـ ٤٢٥. الوقائع المصرية : ٩ مايو ١٩٤٦م، عدد ٥٠ ، صـ ١٠.

(٢) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٨م ، صـ صـ ١٠١، ١٠٢ . الوقائع المصرية ٢٦ يناير ١٩٤٨م ، عدد ١٠ ، صـ ٢.

(٣) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٦م، صـ صـ ٢٢٣، ٢٢٤. الوقائع المصرية: ١٤ مارس ١٩٤٦م، عدد ٣١، صـ٢.

- **قسم ثان بندر المنصورة**: صدر قرار بإنشائه في ٢٤ يناير ١٩٥٠م، يشتمل على الشياخات التالية بجميع ملحقاتها: «شياخة قسم أول ميت طلخا، شياخة قسم ثان الحوار، شياخة قسم ثالث ريحان، شياخة قسم رابع النجار»، أما قسم أول المنصورة فقد اشتمل على الشياخات التالية وملحقاتها« شياخة قسم خامس خيام، شياخة قسم خامس حيدر، شياخة قسم سابع البحر الصغير، شياخة طوريل ، شياخة كفر البرماص»[١] .

- **مركز ي طلخا وشربين**: نُقِلا من مديرية الغربية إلى مديرية الدقهلية بناءً على القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥ .

- **مركز بلقاس** : صدر قرار بإنشائه في ٢٥ أغسطس ١٩٤٣م، مكونًا من اثنتين وعشرين بلدة من مركز شربين بمديرية الغربية، وجعل مقره بلدة بلقاس[٢]، وتم نقله إلى مديرية الدقهلية بناءً على القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥م .

وبذلك أصبحت المديرية تضم تسعة مراكز، وهم : « المنصورة، أجا، ميت غمر، السنبلاوين، دكرنس، المنزلة، طلخا، شربين، بلقاس»، بالإضافة إلى مأمورية بندر المنصورة بقسميها .

(١) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٥٠م، صـ صـ ٥٧، ٥٨. الوقائع المصرية : ٦ فبراير ١٩٥٠م، عدد ١٨ ، صـ٤.

(٢) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٣م، صـ ٧٦١. الوقائع المصرية : ٣٠ أغسطس ١٩٤٣م، عدد ٩٨، صـ ٥.

٤] مديرية المنوفية :

أنشئ بها مركزان، وبيانهما كالتالي :

- مركز الشهداء : صدر قرار بإنشائه في ١١ يونيه ١٩٤٤م، مكونًا من ثمان وعشرين بلدة، منها: ثماني عشرة بلدة من مركز شبين الكوم، وعشر بلاد من مركز تلا، وجعل مقره بلدة الشهداء(١).

- مركز الباجور : صدر قرار بإنشائه في ٤ ديسمبر ١٩٤٧م، مكونًا من أربع وأربعين بلدة، منها: أربع وثلاثون بلدة من مركز منوف، وخمس بلاد من مركز قويسنا، وأربع بلاد من مركز أشمون، وبلدة المقاطع من مركز شبين الكوم، وجعل مقره بلدة الباجور(٢).

وبذلك أصبحت المديرية تضم سبعة مراكز، وهي : «شبين الكوم، أشمون، منوف، قويسنا، تلا، الباجور، الشهداء»، بالإضافة إلى بندر شبين الكوم.

٥] مديرية الغربية :

أنشئ بها ثلاثة مراكز جديدة، وفصل منها ثلاثة مراكز ألحقت بمديرية الدقهلية، وخمسة مراكز كونت منهم مديرية الفؤادية الجديدة، وبيانها كالآتي :

- **مركز قلين**: صدر قرار بإنشائه في ١٢ مارس ١٩٤٦م، مكونًا من ثلاث وأربعين بلدة، منها: سبع عشرة بلدة من مركز كفر الشيخ، وأربع عشرة بلدة من مركز

(١) الوقائع المصرية : ١٩ يونيه ١٩٤٤م، عدد ٧٣، صـ٣.

(٢) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٧م، صـ صـ ١٤٧٨، ١٤٧٩. الوقائع المصرية: ٨ ديسمبر ١٩٤٧م، عدد ١١٣، صـ ٤.

دسوق، وإحدى عشرة بلدة من مركز كفر الزيات، وبلدة من مركز طنطا، وجعل مقره بلدة قلين[١]، وقد ألحق هذا المركز بمديرية الغؤادية عند تكوينها عام ١٩٤٩م .

- **مركز قطور** : صدر قرار بإنشائه في ٢٧ يونيه ١٩٤٨م، مكونًا من ثلاث وثلاثين بلدة، منها: تسع عشرة بلدة من بلاد مركز طنطا، وست بلاد من مركز كفر الزيات، وثلاث بلاد من مركز المحلة الكبرى، وأربع بلاد من مركز كفر الشيخ، وبلدة الشين من مركز قلين، وجعل مقره بلدة قطور[٢].

- **مركز بسيون** : صدر قرار بإنشائه في ٢٠ أغسطس ١٩٥٠م، مكونًا من إحدي وعشرين بلدة، منها: أربع عشرة بلدة من مركز كفر الزيات، وسبع بلاد من مركز قطور، وجعل مقره بلدة بسيون[٣].

- فصلت ثلاثة مراكز من مديرية الغربية وألحقت بمديرية الدقهلية بناءً على القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥م، وهي: مراكز طلخا، شربين، بلقاس، كما فصلت خمسة مراكز أخرى، وهي: دسوق، فوه، قلين، كفر الشيخ، بيلا، بالإضافة إلى مأمورية البرلس، تكونت منها مديرية الفؤادية الجديدة في ٢٠ أغسطس ١٩٤٩م[٤].

---

(١) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٦م ، صـ صـ ٢٢٢، ٢٢٣. الوقائع المصرية : ١٤ مارس ١٩٤٦م، عدد ٣١، صـ ٢. بناء على طلب وزارة المالية قررت وزارة الداخلية إلحاق مركز قلين بمأمورية كفر الشيخ في ٢ أكتوبر ١٩٤٧م.

(٢) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٨م ،صـ صـ ٧٣٤، ٧٣٥. الوقائع المصرية : ٢٨ يونيه ١٩٤٨م ، عدد ٨٨، صـ ٣.

(٣) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٥٠م، صـ ٧٠٤. الوقائع المصرية : ٢٦ أغسطس ١٩٥٠م ، عدد ٨٤ ، صـ ٩.

(٤) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٩م، صـ ٥٢٨. الوقائع المصرية : ٦ سبتمبر ١٩٤٩م ، عدد ١١٦ ، صـ ٣.

وبذلك أصبحت المديرية تضم ثمانية مراكز، وهي : « طنطا، السنطة، المحلة الكبرى، زفتى، سمنود، كفر الزيات، قطور، بسيون» بالإضافة إلى بندري طنطا والمحلة الكبرى .

٦] مديرية الفؤادية (كفر الشيخ) (*) :

صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٤٩م، بإنشاء هذه المديرية في ٢٠ أغسطس ١٩٤٩م ، من خمسة مراكز ومأمورية فصلت من مديرية الغربية، كما أنشيء بها مركزان وبندر بمدينة كفر الشيخ، وبيانها كالآتي :

- **مركز البرلس** : في ٣١ يوليه ١٩٤٤م صدر قرار من وزير الداخلية بإلغاء نقطة بوليس البرلس والاستعاضة عنها بمأمورية يكون مقرها بلدة بلطيم، مكونة من تسع بلاد على أن تتبع مركز بيلا في جميع الأعمال، وفي ٢٠ سبتمبر ١٩٥٠م صدر قرار من وزارة الداخلية بإلغاء مأمورية البرلس والاستعاضة عنها بمركز بوليس يكون مقره بلدة بلطيم ويسمى مركز البرلس، ويتكون من تسع بلاد فصلت من مركز بيلا(١).

- **مركز سيدي سالم** : صدر قرار بإنشائه في ٣ ديسمبر ١٩٥١م، مكونًا من اثنتان وعشرين بلدة، منها: أربع عشرة بلدة من مركز كفر الشيخ، منها « منشأة أبو علي» ، وثمان بلاد من مركز دسوق، وجعل مقره «عزبة سيدي سالم» التابعة لمنشأة أبو علي(٢).

(*) تم استبدال اسم مديرية الفؤادية باسم مديرية كفر الشيخ بناءً على القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥م .

(١) الوقائع المصرية : ٣ أغسطس ١٩٤٤م، عدد ١٩٣،صـ٣. مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٥٠م، صـ ٧٧٦. الوقائع المصرية: ٢٠ أكتوبر ١٩٥٠م، عدد ٩٤ ، صـ ٣.

(٢) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٥١م، صـ صـ ١١٩٢، ١١٩٣. الوقائع المصرية : ١٠

ـ **بندر كفر الشيخ** : صدر قرار بإنشائه في ٦ نوفمبر ١٩٥٢م، ويشمل دائرة اختصاصه مدينة كفر الشيخ وناحيتي ميت علوان وسخا[١].

وبذلك أصبحت المديرية تضم سبعة مراكز، وهي : « كفر الشيخ، قلين، البرلس، فوه، بيلا، دسوق، سيدي سالم »، بالإضافة إلى بندر كفر الشيخ .

٧] مديرية البحيرة :

أنشئ بها مركز واحد وهو مركز حوش عيسى، حيث صدر قرار بإنشائه في ٥ نوفمبر ١٩٥٠م، مكونًا من إحدى عشرة بلدة، منها: عشر بلاد من مركز أبو المطامير، وبلدة أبو الشقاف بمركز الدلنجات، وجعل مقره بلدة «حوش عيسى»[٢] .

وبذلك أصبحت المديرية تضم أحد عشر مركزًا، وهي : « دمنهور، حوش عيسى، شبراخيت، إيتاي البارود، رشيد، كوم حماده، أبو حمص ، الدلنجات، كفر الدوار، المحمودية، أبو المطامير»، بالإضافة إلى بندر دمنهور .

ديسمبر ١٩٥١م، عدد ١١٣ ، صـ ٥.

(١) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٥٢م، صـ ١٩٧٨، الوقائع المصرية : ١٧ نوفمبر ١٩٥٢م، عدد ١٥١، صـ٧.

(٢) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٥٠م ، صـ ٨٦٤، الوقائع المصرية : ١٤ نوفمبر ١٩٥٠م، عدد ١٠٨، صـ ١٥. « أوصت لجنة التقسيم الإداري بإنشاء مركز في الخطاطبة بمديرية البحيرة، ولكن تم استبدال هذا المركز بمركز حوش عيسى عند التنفيذ».

٨] مديرية دمياط :

تم تحويلها من محافظة إلى مديرية بناءً على القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥م، ويشمل اختصاصها بندر دمياط ومركز فارسكور وكفر سعد(*) بعد فصلهما من مديريتي الدقهلية والغربية ، وقد أنشئ بالمديرية مركز واحد وهو مركز دمياط حيث صدر قرار بإنشائه في ١٠ يونيه ١٩٥٨م، مكونًا من سبع عشرة بلدة، منها: ست عشرة بلدة من بلاد مركز فارسكور، وبلدة السنانية من مركز كفر سعد(١).

وبذلك أصبحت المديرية تضم ثلاثة مراكز، وهي : « دمياط، فارسكور، كفر سعد» بالإضافة إلى بندر دمياط.

*** المحافظات :**

١] محافظة القاهرة :

أنشئ بمحافظة القاهرة ستة أقسام بوليس، وفصل منها قسم بوليس الأهرام وألحق بمديرية الجيزة في ١٤ أغسطس ١٩٥٢م، وبيان الأقسام الستة كالتالي:

- **قسم بوليس الزيتون**: صدر قرار بإنشائه في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٧م، بعد فصل إحدى عشرة شياخة وبلدة من قسم مصر الجديدة، وهي: « الزيتون الغربية، الشرقية، القبلية، الحلمية (حلمية الزيتون)، عين شمس الشرقية، الغربية، خارجة المطرية، الأميرة فريال (عزبة النخل) ، المطرية وملحقاتها، كفر فاروق ، عرب أبو طويلة»(٢).

(*) مركز كفر سعد: صدر قرار بإنشائه في ٥ مارس ١٩٥٥م، مكونًا من ثماني عشرة بلدة من بلاد مركز شربين بمديرية الغربية (الوقائع المصرية:١٧مارس ١٩٥٥م، عدد٢٢، صـ٣.)

(١) الوقائع المصرية : ١٩يونيه ١٩٥٨م، عدد٤٨ ، صـ ٥.

(٢) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٧م ، صـ صـ ١١٨٢، ١١٨٣. الوقائع المصرية: ٢٩ سبتمبر ١٩٤٧م ، عدد ٩٠ ، صـ ٣.

ـ **قسم بوليس قصر النيل**: صدر قرار بإنشائه في ٦ سبتمبر ١٩٤٨م ، ويشمل الشياخات الآتية : «الإسماعيلية، الدواوين، قصر الدوبارة، معروف، الزمالك البحرية، القبلية » من شياخات قسم عابدين ، « والإنشاء والمنيرة ، جاردن سيتي» من شياخات قسم السيدة زينب(١) .

ـ **قسم بوليس المعادي** : صدر قرار بإنشائه في ١٩ سبتمبر ١٩٤٩م، ويشمل الشياخات والبلاد والعزب الآتية: «معادي السريات، معادي الخبيري، طرة البلد، طرة الأسمنت، الفاروقية، الحجارة، عزبة نافع، عزبة جبريل، عزبة فهمي» من قسم حلوان(٢).

ـ **قسم بوليس الظاهر** : صدر قرار بإنشائه في ١٩ فبراير ١٩٥١م، ويشمل الشياخات الآتية : من قسم الأزبكية ، شياخة الظاهر وتشمل شياخة الأزهر وجزء من شياخة الفجالة، من قسم الوايلي شياخة القبيسي، السكاكيني ، غمرة، أبو حمود، الجنزوري(٣).

ـ **قسم بوليس العزب (الساحل)** (*) : صدر قرار بإنشائه في ٢١ يونيه ١٩٥٥م، ويضم شياخات « برهام، أسعد، الساحل، المبيضة الجديدة» من قسم روض الفرج، وشياخات « البراد، الخازندارية، شريف ، منشية السيرج، الأميرية» من قسم

(١) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٨م ، صـ ١١٣٤. الوقائع المصرية : ٢٠ سبتمبر ١٩٤٨م، عدد ١٤٠، صـ ١٢.

(٢) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٩م ، صـ صـ ٨٨٠ ، ٨٨١. الوقائع المصرية : ٢٦ سبتمبر ١٩٤٩م، عدد ١٢٦، صـ ٩.

(٣) الوقائع المصرية : ١٩ فبراير ١٩٥١م، عدد ١٦ ، صـ ١٠.

(*) صدر قرار في ١٦ نوفمبر ١٩٥٥م بتغيير مسمي قسم بوليس العزب إلي قسم بوليس الساحل (الوقائع المصرية : ٢١ نوفمبر١٩٥٥م، عدد ٩٠ ، صـ٥) .

شبرا[١].

ـ **قسم بوليس المطرية** : صدر قرار بإنشائه في ٢٥أبريل ١٩٥٤م، ويضم شياخات« خارجة المطرية، عين شمس الشرقية، عين شمس الغربية، حلمية الزيتون، منشية الزيتون، الأميرة فريال، المطرية وملحقاتها، كفر فاروق، أبو طوبلة» بعد فصلها من قسم الزيتون [٢] .

وبذلك أصبحت المحافظة تضم واحد وعشرون قسمًا للبوليس، وهي : « السيدة زينب، الخليفة، الدرب الأحمر، الجمالية، عابدين، باب الشعرية، الموسكي، الأزبكية ، بولاق، الوايلي ، مصر الجديدة، شبرا ، روض الفرج، مصر القديمة، قصر النيل، الظاهر، الزيتون، المطرية، الساحل، المعادي، حلوان».

٢] محافظة الإسكندرية :

أنشئ بها ثلاثة أقسام للبوليس؛ بناءً على توصيات لجنة التقسيم الإداري، وبيانها كالتالي :

ـ **قسم الحمودية " باب شرق"** : صدر قرار بإنشائه في ٢٥ ديسمبر ١٩٤٧م، مكونًا من شياختي بوالينو، محرم بك، وبلاد الصبحية، عزبة شركس، عزبة رأفت من قسم محرم بك، وشياختي المرغني والباب الجديد من قسم العطارين، وشياختي الباب الجديد شرق وراغب باشا من قسم كرموز[٣] .

ـ **قسم المنتزه** : صدر قرار بإنشائه في ٩ فبراير ١٩٤٨م، على أن يقسم قسم الرمل قسمين : أحدهما: يسمى قسم المنتزه، والآخر: يطلق عليه الاسم الأصلي .

---

(١) النشرة التشريعية لعام ١٩٥٥م ، صـ ١٥٩٣. الوقائع المصرية : ٢٧ يونيه ١٩٥٥م، عدد ٥٠ ، صـ ٥.

(٢) الوقائع المصرية : ٣مايو ١٩٥٤م، عدد ٤٩ ، ص ٩ .

(٣) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٨م ، صـ صـ ١٥٦٠، ١٥٦١. الوقائع المصرية، أول يناير ١٩٤٨م ، العدد الأول ، صـ ٤.

أولاً : قسم المنتزه: ويضم الجهات والبلاد الآتية : «السيوف قبلي، المندرة قبلي، أبو قير المعمورة، القومبانية الإنجليزية، المحروسة، المنشية، حجر النواتية، عزبة نوبار وخورشيد، التوفيقية، عزبة دربالة، عزبة الجبل، عزبة الوسطانية، علي العمراوي »، بالإضافة إلى شياخات الظاهرية، عزبة الصفيح، القصعي قبلي سكة حديد أبو قير .

ثانيًا : قسم الرمل: ويضم الجهات والبلاد الآتية: « السيوف بحري، المندرة بحري، عزبة بابين، عزبة دار عيسى وسيدي بشر»، بالإضافة إلى الشياخات الآتية : «مصطفى باشا وبولكي، زعربانة، الحمام، العاقصة وباكوس، فلمنج، القصعي بحري سكة حديد أبو قير، سان استيفانوا، أبو النواتير»[١] .

ـ قسم الدخيلة [*]:

وبذلك أصبحت المحافظة تضم أحد عشر قسمًا، وهي : «الجمرك ، الرمل، العطارين، اللبان، محرم بك، المنشية، كرموز، منيا البصل، المنتزه، المحمودية (باب شرق)، الدخيلة» .

٣] محافظة السويس :

أنشئ بها قسم ثان للبوليس في أول أغسطس ١٩٤٤م، وهو قسم بوليس الأربعين، ويتناول اختصاصه شياخة قسم ثالث، رابع، بلدة الجناين وملحقاتها، أما قسم أول السويس فاقتصر على شياخة قسم أول، وتتبعها بورتوفيق ومنطقة الزيتيات، شياخة قسم ثان، مع إلغاء نقطة بوليس الأربعين[٢] .

---

(١) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٨م ، صـ صـ ١٩٧، ١٩٨. الوقائع المصرية: ١٦ فبراير ١٩٤٨م ، عدد ٨٧، صـ٥.

(*) لم يستطع الباحث الحصول علي أي معلومات عن تاريخ نشأت هذا القسم .

(٢) مجموعة الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٤م ، صـ ٦٩١. الوقائع المصرية : ١٠ أغسطس

٤] محافظة القنال :

- الإسماعيلية : أنشئ بها قسمان للبوليس، أحدهما: قسم بوليس القنطرة الغربية ببلدة القنطرة الغربية، على أن يتبع محافظة القنال في أعمال الضبط والقرعة والانتخابات، ويتبع مديرية الشرقية في باقي الأعمال الإدارية، والآخر: قسم بوليس ثان الإسماعيلية، ويضم بلاد « نفيشه وملحقاتها، سرابيوم، فايد، المحسمة القديمة، المحسمة الجديد، أبو صوير، أبو صوير المحطة، السبع آبار الشرقية، السبع آبار الغربية وملحقاتها»، وقد صدر القرار بإنشائهما في أول سبتمبر ١٩٤٨م[١]، وفي ١٨ أكتوبر ١٩٥٩م صدر قرار جمهوري رقم ٢٤٩ بفصل الإسماعيلية عن محافظة القنال وتحويلها الى محافظة جديدة باسم محافظة الإسماعيلية، ويتناول اختصاصها «القنطرة غرب – قسم البستان – قسم الضواحي – القصاصين الجديدة – القصاصين القديمة – التل الكبير»[٢].

ب - فصل بلاد من أحد المراكز وضمها إلى مركز آخر مجاور له أو مديرية أخرى :

فيما عدا تلك البلاد التي تكونت منها المراكز والأقسام المنشأة بين عامي ١٩٤٣ – ١٩٦٠م، والتي فصلت من المراكز والأقسام المجاورة لها، كانت هناك حالات فردية تم فيها فصل بعض البلاد من أحد المراكز أو الأقسام وإلحاقها بمركز آخر أو قسم مجاور له، أو ألحقت بمركز أخر أو قسم بمديرية أو محافظة أخرى، وقد اقتضى هذا الفصل والضم عدة عوامل، بعضها إداري – وهو الأعم– مثل:

١٩٤٤م، عدد ٩٥ ، صـ ٤.

(١) الوثائق الرسمية لعام ١٩٤٨م، صـ صـ ١١٢٥ ، ١١٢٦. الوقائع المصرية : ١٣ سبتمبر ١٩٤٨م، عدد ١٣٨،صـ صـ ١١,١٢.

(٢) النشرة التشريعية لعام ١٩٥٩م ، صـ ٣٣٦٩. الجريدة الرسمية : ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٩م، عدد ٢٢٧ مكرر.

محاولة إعادة التوازن الإداري بين المركز؛ نتيجة لتضخم بعضها بأعداد السكان وضآلة بعضها الآخر، أو كتعويض عن النقص الذي يطرأ على أحد المراكز عقب إنشاء مركز جديد فصل منه بعض بلاده، وبعضها مالي ، وبعضها لصالح الأمن العام.

كانت هذه الاجراءات (الفصل أو الضم) على نطاق ضيق في مديريات الوجه القبلي، أما في الوجه البحري فكانت أوسع مجالاً، حتى وصل الأمر للتغيير في حدود المديريات أنفسها، مما استلزم آنذاك إصدار قوانين تنظم هذه المسألة، وخصوصًا في فترة ما بعد عام ١٩٥٢م، ففي ٣ نوفمبر ١٩٥٤م صدر القانون رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٥٤م، بتعديل الحدود الإدارية لمديريات بني سويف، المنيا، أسيوط، وكان من أبرز الاجراءات في هذا القانون فصل مركزي ملوي ودير مواس وبندر ملوي من مديرية أسيوط وضمهم إلى مديرية المنيا، فصل مركز الفشن من مديرية المنيا وضمه إلى مديرية بني سويف، بالإضافة إلى فصل بعض البلاد من مركز وضمها إلى مركز آخر مجاور له[١] . وفي ٦ أبريل ١٩٥٥م صدر قانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥م بإجراء تعديلات في التقسيم الإداري بجمهورية مصر العربية، وقد احتوى هذا القانون على تغيرات عديدة في المديريات والمراكز والبلاد، فبالنسبة للمديريات، فقد تغير اسم مديرية الفؤادية إلى مديرية كفر الشيخ، وتغير اسم مديرية جرجا إلى مديرية سوهاج، وتحولت محافظة دمياط إلى مديرية، أما بالنسبة للمراكز فقد تم ضم مراكز شربين وطلخا وبلقاس إلى مديرية الدقهلية فصلاً من مديرية الغربية، وضم مركز ديرب نجم إلى مديرية الشرقية فصلاً من مديرية الدقهلية، أما مسألة الفصل أو الضم في البلاد فقد شملت معظم مواد القانون، وقد

(١) النشرة التشريعية ، نوفمبر ١٩٥٤م ، صـ صـ ٢٤٥٥ – ٢٤٥٧. الوقائع المصرية: ١١ نوفمبر ١٩٥٤م، عدد ٩٠ مكرر ، صـ ٨.

صدر قرار وزاري من وزارة الداخلية رقم ٨٨ في ٢٤ أغسطس ١٩٥٥م، تضمن الإجراءات التنفيذية لهذا القانون[١] .

كذلك صدر في ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥م القانون رقم ٥١١ بتعديل الحدود الإدارية لمديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية، وذلك استكمالاً للإجراءات التنفيذية للقانون السابق رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥م، وقد اقتصر في هذا القانون على التغييرات التي حدثت في البلاد التابعة لهذه المديريات سواء بالفصل أم الضم[٢]، وفيما يلي عرض لبعض حالات الفصل والضم، والتي ستقتصر على ذكر البلاد في المراكز التي أضيفت إليها.

مديريات الوجه القبلي :

١] مديرية الجيزة :

– بندر الجيزة : ألحقت به ناحيتا الحوتية والعجوزة فصلاً عن مركز إمبابة في مارس ١٩٥٠م .

٢] مديرية الفيوم:

-مركز الفيوم، أضيفت إليه بلدة أبو السعود فصلاً عن مركز سنورس في ٦ مايو ١٩٥٠م، كما فصلت عزبة ميخائيل عبد السيد عن بلدة بيهمو بمركز سنورس، وألحقت ببلدة منشأة عبد الله بمركز الفيوم في ٢٥ ديسمبر ١٩٥١م.

-مركز سنورس ، أعيدت إليه بلدة سنهور البحرية – كما كانت من قبل – بعد

(١) النشرة التشريعية، أبريل ١٩٥٥م ، صـ صـ ٨٩٤ – ٨٩٨، أغسطس ١٩٥٥م ، صـ صـ ٢٦٢٣ – ٢٦٢٥. الوقائع المصرية: ٧ أبريل ١٩٥٥م ، عدد ٢٨ مكرر ، صـ صـ١٢,١١ ، أول سبتمبر ١٩٥٥م، عدد ٦٧ ، صـ صـ ٤،٥.

(٢) النشرة التشريعية ، أكتوبر ١٩٥٥م ، صـ صـ ٣١٠٢ – ٣١٠٤. الوقائع المصرية : ٢٣ أكتوبر ١٩٥٥م ، عدد ٨١ مكرر ، صـ ٨.

فصلها من مركز أبشواي في ١٦ أكتوبر ١٩٥١م، كما فصلت عزبة عبد الباقي خليل عن بلدة معصرة صادق بمركز طامية، وألحقت ببلدة منشأة بني عثمان بمركز سنورس في ٢٥ ديسمبر ١٩٥١م [١] .

٣] مديرية بني سويف :

-بندر بني سويف، ألحقت به بعض العزب فصلاً عن بلدة الكوم الأحمر بمركز بني سويف في ٤ مايو ١٩٤٦م .

-مركز بني سويف، أُعيدت إليه بلدة حاجر بن سليمان فصلاً عن مركز إهناسيا في ١٥ مايو ١٩٥١م.

- مركز ببا، أُعيدت إليه بلدتا صفط راشين، وفزارة فصلاً عن مركز سمسطا الوقف في ٨ أبريل ١٩٥١م ، وكانتا من قبل ضمن بلاده، كما أعيدت إليه بلدة مؤمنة فصلاً عن مركز سمسطا الوقف في ١٩٥٨م.

-مركز الواسطى ، أُعيدت إليه بلدة النواميس فصلاً عن مركز بوش في ٢٥ أكتوبر ١٩٥١م[٢] .

٤] مديرية المنيا :

-مركز ملوي : أُعيدت إليه بلدة تنده عام ١٩٥٢م ، وبلدة نزلة تنده عام ١٩٥٣م ، فصلاً من مركز دير مواس ، وكانتا من قبل ضمن بلاده.

- مركز سمالوط ، أُعيدت إليه بلدتا داقوف، وساقية داقوف فصلاً عن مركز مطاي في ١٩ مايو ١٩٥٣م .

---

(١) وزارة الشئون الاجتماعية ، كود أرشيفي ٠٠٠١٦٢/ ٤٠٢٩ ، مصدر سبق ذكره.

(٢) وزارة الشئون الاجتماعية : المصدر السابق ، أمين محمود عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، صـ ٤٦٦ .

–مركز المنيا، أضيفت إليه بلدتا مهدية، وههيا عام ١٩٥٩م فصلاً عن مركز سمالوط .

–مركز أبو قرقاص، أضيفت إليه بلاد أتليدم، ساقية موسى، نزلة حرز، منشأة كامل عام ١٩٥٩م فصلاً عن مركز ملوي .

–مركز العدوة ، ضمت إليه بلدة المسيد عند إنشائه عام ١٩٥٥م ، فصلاً عن مركز مغاغة .

–مركز بني مزار، ألحقت به بلدتا معصرة حجاج، بله المستجدة عام ١٩٥٨م بعد فصلهما من مركز مطاي[١] .

٥] مديرية أسيوط :

– مركز ديروط ، أُعيدت إليه بلدة عرامية الخضيري فصلاً عن مركز القوصية في ١٨ فبراير ١٩٥١م– كما كانت من قبل – .

– مركز صدفا، أضيفت إليه بلدة مستجدة باسم نجوع السدادرة بعد فصلها من بلدة كيمان سعيد بمركز طما في ١٨ أغسطس ١٩٥٢م.

– مركز منفلوط، أضيفت إليه بلدة بني سند فصلاً عن مركز أسيوط في عام ١٩٥٧م[٢].

---

(١) وزارة الشئون الاجتماعية : المصدر السابق ، أمين محمود عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، صـ ٤٦٧.

(٢) وزارة الشئون الاجتماعية: المصدر السابق.

٦] مديرية جرجا (سوهاج) :

-مركز أخميم ، أعيدت إليه بلدتا الأحايوه شرق، والكوله – كما كانت من قبل – بعد فصلهما من مركز المنشاة في ١٩ فبراير ١٩٥١م.

-مركز طهطا، أُعيدت إليه بلدة حاجر مشطا عام ١٩٥٨م فصلاً عن مركز طما – كما كانت من قبل – [١].

٧] مديرية قنا :

– مركز نجع حمادي، أعيدت إليه بلدة حمره دوم بعد فصلها من مركز دشنا، وبلدة كوم البجا بعد فصلها من مركز أبو تشت عام ١٩٥٤م، وكانتا من قبل ضمن بلاده، كما أضيفت إليه في العام نفسه بلاد الحلفاية بحري، والحلفاية قبلي والرئيسية فصلاً عن مركز دشنا[٢].

٨] مديرية أسوان :

-مركز أسوان، ضمت إليه تسع بلاد بعد فصلها من مركز عنيبه عام ١٩٤١م، وهي: «الأمبركاب، أبو هور، جرف حسين، قته ، قرشه ، كشتمنه شرق، كلابشه ماريه ، مرداو »[٣] .

*** محافظات ومديريات الوجه البحري :**

١] محافظة القاهرة :

– في ٩ سبتمبر ١٩٥٢م ، تم فصل شياخة الإنشاء والمنيرة وشياخة الدواوين من قسم قصر النيل، وأعيدت الأولى – كما كانت من قبل – إلى قسم السيدة

---

(١) أمين محمود عبد الله ، مرجع سبق ذكره، صـ ٤٦٧.

(٢) وزارة الشئون الاجتماعية : المصدر السابق .

(٣) أمين محمود عبد الله ، مرجع سبق ذكره، صـ ٤٦٧.

زينب ، وأضيفت الثانية إلى قسم المعادي[١].

ـ في ٣ فبراير ١٩٥٤م ، ألحقت منطقة مطار القاهرة الدولي بقسم مصر الجديدة ، وتشمل هذه المنطقة: معسكرات الهايكستب ومصلحة مطار ألماظة للأمراض الصدرية ، بناءً على موافقة مجلس الوزراء بتعديل الحدود الإدارية لكل من محافظتي البحر الأحمر والصحراء الغربية (مطروح)، وذلك بنقل اختصاص منطقة مطار القاهرة من سلاح الحدود إلى وزارة الداخلية[٢].

ـ ضمت بلاد «الأميرية ، الزاوية الحمراء، منية السيرج، القبه، الوايلي الكبرى، الوايلي الصغرى، جزيرة بدران» إلى المحافظة فصلاً من مركز قليوب، وناحيتا المطرية وملحقاتها، والزهراء فصلاً عن مركز الخانكة بمديرية القليوبية فصلاً كاملاً في جميع الأعمال ، كما ضمت أيضًا بلاد «أثر النبي، منيل الروضة، حلوان البلد، كفر العلو، المعصرة البلد، المعصرة المحطة، البساتين، الحجارة، الفاروقية، دار السلام، طره الأسمنت، طره البلد، معادي السريات، معادي الخبيري» إلى المحافظة فصلاً عن مركز الجيزة بمديرية الجيزة فصلاً كاملاً في جميع الأعمال، وذلك تنفيذًا للقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٥م الخاص بإجراء تعديلات في التقسيم الإداري لجمهورية مصر العربية الصادر في ٦ أبريل ١٩٥٥م[٣].

ـ ضمت إلى المحافظة بلاد « البركة وكفورها، المرج ، كفر الشرفا الشرقي» فصلاً عن مركز الخانكة بمديرية القليوبية لدخولها في كردون «الحيز العمراني» بلدية

---

(١) وزارة الشئون الاجتماعية : المصدر السابق.

(٢) وزارة الشئون الاجتماعية : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠١٦٣، أوراق التقسيم الإداري للمملكة المصرية ج٢ (١٩ أبريل ١٩٥٤ – ٥ يونيه ١٩٥٤م).

(٣) النشرة التشريعية ، أبريل ١٩٥٥م، ص ٨٩٤ – ٨٩٨. قانون ١٩١ لسنة ١٩٥٥م . الوقائع المصرية ٧ أبريل ١٩٥٥م ، عدد ٢٨ مكرر، صـ صـ ١٢,١١ .

القاهرة بحكم القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٥م، ولكي تتماشى مع حدود مدينة القاهرة مع حدود البلدية بقدر الإمكان[١].

٢] محافظة الإسكندرية :

- ألحقت منطقة العامرية بقسم منيا البصل بالمحافظة، وتشمل الجهات الآتية: « بلدة العامرية، ماريوبلس، ايكنجي مريوط، الهوارية، نجع العمدة خليل، نجع العمدة هنداوي، مطار العامرية، زاوية عبد القادر، مرعب، العجمي، الدراع البحري»، بعد نقل اختصاص هذه المنطقة من سلاح الحدود إلى وزارة الداخلية، بناءً على موافقة مجلس الوزراء بتعديل الحدود الإدارية لكل من محافظتي البحر الأحمر والصحراء الغربية (مطروح) في ٩ ديسمبر ١٩٥٣م[٢].

- ضمت إلى المحافظة بلاد «السيوف قبلي، السيوف بحري، القومبانية الإنجليزية، المنشية البحرية، عزبة نوبار، خورشيد، التوفيقية، المندرة قبلي، المندرة بحري، المعمورة، المحروسة، الصبحية، حجر النواتية، سيدي بشر، أبو قير، المنشية الجديدة، الدخيلة، البيطاش، العجمي» فصلاً من مركز كفر الدوار التابع لمديرية البحيرة فصلاً كاملاً في جميع الأعمال في ٦ أبريل ١٩٥٥م[٣].

٣] محافظة القنال :

- ضمت إليها بلاد «أبو صوير، أبو صوير المحطة، السبع آبار الشرقية، السبع آبار الغربية، سرابيوم، المحسمة الجديدة، المحسمة القديمة، فايد، نفيشه وملحقاتها» فصلاً عن مركز أبو حماد بمديرية الشرقية، كما ضمت إليها بلدة

---

(١) النشرة التشريعية ، أكتوبر ١٩٥٥م ، صـ صـ ٣١٠٢ ، ٣١٠٣. قانون ٥١١ لسنة ١٩٥٥م. الوقائع المصرية ، ٢٣ أكتوبر ١٩٥٥م، عدد ٨١ . صـ ٨.

(٢) وزارة الشئون الاجتماعية: كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠١٦٣، مصدر سبق ذكره .

(٣) النشرة التشريعية ، أبريل ١٩٥٥م ، المصدر السابق .

القنطرة الغربية فصلاً عن مركز فاقوس بمديرية الشرقية فصلاً كاملاً في جميع أعماله[١].

٤] محافظة السويس :

ضمت إليها قرية الجناين وملحقاتها فصلاً كاملاً عن مركز أبو حماد بمديرية الشرقية .

٥] مديرية المنوفية :

فصل حوض الشوك البحري بقسميه عن درا جيل بمركز الشهداء وألحق ببلدة كفر ربيع بمركز تلا في ٢٨ فبراير ١٩٥٠م.

٦] مديرية البحيرة :

فصلت بعض العزب عن بلدة العوامر بمركز إيتاي البارود وألحقت بمركز كوم حماده في ٨ أبريل ١٩٤٤م [٢].

٧] مديرية القليوبية :

– مركز شبين القناطر : ضمت إليه خمس بلاد فصلاً عن مركز الخانكة، وهي: «العطارة، الحزانية، كفر السمن، الجعافرة، السلمانية».

– مركز الخانكة: ضمت إليه ثلاث بلاد فصلاً عن مركز قليوب، وهي: «المطرية وملحقاتها، كفر فاروق، عرب أبو طويلة» في ٢٦ ديسمبر ١٩٥٠م[٣].

– مركز بنها : ضمت إليه بلاد « كفر شكر، ميت الدريج، طصفا، المنشأة الصغرى،

---

(١) النشرة التشريعية ، أبريل ١٩٥٥م.

(٢) وزارة الشئون الاجتماعية ، كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠١٦٢ ، مصدر سبق ذكره.

(٣) الوثائق الرسمية لعام ١٩٥٠م ، صـ ١٠١٤، الوقائع المصرية : ٤ يناير ١٩٥١م ، عدد ٢، صـ ٤. « سبق أن فصلت نواحي (المطرية، كفر فاروق، عرب أبو طويلة) من مركز قليوب وضمت إلى قسم الزيتون بمحافظة القاهرة عند إنشائه» .

المنشأة الكبرى، كفر رجب، كفر فانوس، كفر صليب سلامه، كفر عبد السيد نوار، الزمرونة، الصفين» فصلاً عن مركز ميت غمر بمديرية الدقهلية، كما ضمت إليه بلاد «كفر الوالجا، البقاشين، الشقر» فصلاً عن مركز منيا القمح بمديرية الشرقية في أكتوبر ١٩٥٥م[١].

٨] مديرية الغربية :

- مركز المحلة الكبرى، ضمت إليه من مركز بيلا بلدتا الشهيدي، ودهميس في ١٣ ديسمبر ١٩٤٣م، وناحيتا سنابارة وطنبارة في ٦ يناير ١٩٤٧م، وبلاد « نصف أول بشبش، نصف ثان بشبش، أبو النجا، العثمانية» في ٢٦ أغسطس ١٩٥٠م.
- مركز دسوق ، ضمت إليه بلدتا محلة دياي، ومنية جناح، فصلاً من مركز قلين في ١٩ أبريل ١٩٤٩م .
- مركز شربين ، ضمت إليه بلدة كفر المرابعين الشرقية فصلاً عن مركز بلقاس في ٢٣ أغسطس ١٩٥٠م.
- مركز قطور، ضمت إليه بلدة أحمد شلبي فصلاً عن مركز طنطا في ٢٩ يوليه ١٩٥٠، كما ضمت إليه بلاد: «العمة، الرياينة، كفر محلة مسير، محلة مسير، أميوط» فصلاً عن مركز كفر الشيخ، وناحيتا العتوة البحرية، العتوة القبلية فصلاً عن مركز قلين بمديرية الفؤادية[٢].
- مركز كفر الزيات، ضمت إليه بلدة « مشال » فصلاً عن مركز قطور بمديرية الغربية في ٢٦ أبريل ١٩٤٩م، كما ضمت إليه بلاد: «حصة أكوه، أكوه الحصة،

---

(١) النشرة التشريعية، أكتوبر ١٩٥٥م، صـ صـ ٣١٠٢، ٣١٠٣، القانون ٥١١ لسنة ١٩٥٥م.

(٢) مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لعام ١٩٥٠م، صـ ٥٠٠. الوقائع المصرية : ٢٦ أغسطس ١٩٥٠م ، عدد ٨٤ ، صـ ٤.

قصر بغداد، كفر الأشقر، كفر أفشا، مشله، كفر سليمان» فصلاً عن مركز تلا بمديرية المنوفية في ٦ أبريل ١٩٥٥م .

– مركز بسيون ، ضمت إليه بلاد: « جناح، شبراتنا ، شبراطوا، كنيسة شبراطوا كفر الحَّمام، ديار الحَّمام ، كفر الدوار، كفر سالم الهَّباب، سلامون الغبار» فصلاً عن مركز قلين بمديرية الفؤادية في ٦ أبريل ١٩٥٥م .

– مركز طنطا ، ضمت إليه بلاد: « شوفي، صناديد، كفر الشرفا الشرقي، كفر الشيخ سليم، الكرسة» فصلاً عن مركز تلا بمديرية المنوفية في ٦ أبريل ١٩٥٥م[١].

٩] مديرية الدقهلية

– مركز ديرب نجم، تم فصل عزبة عبد الله الباز شعيب من كفر يوسف عوض بمركز السنبلاوين، وضمت إلي بلدة كفر أبو يسري بمركز ديرب نجم.

– مركز دكرنس ، ضمت إليه بلدة الكردي وكفر الكردي فصلاً عن مركز المنزلة في ديسمبر ١٩٥٠م .

– مركز بلقاس، ضمت إليه بلدة المعصرة فصلاً عن مركز بيلا بمديرية الفؤادية في ٦ أبريل ١٩٥٥م .

– مركز شربين ، ضمت إليه بلدة محلة أنشاق فصلاً عن مركز فارسكور بمديرية دمياط في ٦ أبريل ١٩٥٥م[٢].

١٠] مديرية الشرقية :

(١) النشرة التشريعية، أبريل ١٩٥٥م، مصدر سبق ذكره. الوقائع المصرية ، ٧ أبريل ١٩٥٥م، عدد ٢٨ مكرر، صـ صـ١٢,١١ . وزارة الشئون الاجتماعية ، كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠١٦٢ ، ج١ ، مصدر سبق ذكره.

(٢) النشرة التشريعية أبريل ١٩٥٥م، مصدر سبق ذكره .

– مركز فاقوس ، أعيدت إليه بلدة العارين – كما كانت من قبل – فصلاً من مركز أبو كبير في ٢٤ يونيه ١٩٥٠م، كما فصلت عزبة التوفيقية عن بلدة قراشه بمركز أبو كبير وألحقت ببلدة نزلة نعيم بمركز فاقوس في ١٩ أبريل ١٩٥١م .

– مركز أبو كبير ، ضمت إليه بلدة كفر النصيري فصلاً عن مركز كفر صقر في ٢٤ يونيه ١٩٥٠م .

– مركز شربين، تم فصل عزبة «معري» عن بلدة منشأة بسندبله وألحقت ببلدة الحصص بمركز شربين في ٣ ديسمبر ١٩٥١م.

– مركز ههيا ، فصلت عزبتان عن بلدة الشبانات بمركز الزقازيق، وألحقت ببلدة كفر حموده مركز ههيا في ٣١ يوليه ١٩٥٢م.

– مركز كفر صقر، فصلت عزبة محمد حسنين عن بلدة الخضارة بمركز أبو كبير، وألحقت ببلدة تليجه بمركز كفر صقر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢م.

– مركز الزقازيق ، ضمت إليه بلدة – قوسيس وكفر السطوحي في ١٣ يونيه ١٩٥٠م، كما ضمت إليه بلدة كفر عطا الله سلامه في ٢٩ يوليه ١٩٥٠م فصلاً عن مركز ههيا ، فصلت بعض العزب عن بلدة «الحنيس» بمركز كوم حماده بمديرية البحيرة وألحقت ببلدة غزل الحنيس بمركز الزقازيق[١]، كما ضمت إليه أيضًا بلاد «ألبيوم، بني عياد ، دويك، الرياض ، أم الزين، كفر عبد الملك منصور، ميت أبو عرب ، كوم الأشراف، كفر نخله يعقوب » فصلاً عن مركز ميت عمر بمديرية الدقهلية في أكتوبر ١٩٥٥م. [٢]

*** الآثار المترتبة على إنشاء المراكز والبنادر والأقسام الجديدة :**

ترتب على الإجراءات التنفيذية لتوصيات وقرارات لجنة التقسيم الإداري

(١) وزارة الشئون الاجتماعية : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠١٦٢، مصدر سبق ذكره.

(٢) النشرة التشريعية أبريل ١٩٥٥م ، مصدر سبق ذكره .

والتعديلات التي أضيفت عليها الخاصة بإنشاء المركز والأقسام والبنادر، أن قامت وزارة العدل بإنشاء محاكم جزئية بتلك المراكز والأقسام والبنادر، وقد شمل اختصاص هذه المحاكم البلاد المكونة لهذه المراكز، كما ترتب على عمليات الفصل أو الضم السابقة التي حدثت في محيط المراكز والبلاد أن تم فصل هذه المراكز من دائرة اختصاص المحكمة الابتدائية التابعة لها إلى دائرة اختصاص المحكمة الابتدائية التابعة للمديرية المنضمة إليها، مثلما حدث في مركز دير مواس وملوي وبندر ملوي، عندما تم ضمهم إلى مديرية المنيا، ومراكز طلخا وشربين وبلقاس عندما فصلوا من مديرية الغربية وضموا إلى مديرية الدقهلية، والذي انطبق على المراكز انطبق أيضًا على البلاد، حيث ترتب على فصل البلدة من مركز إلى مركز إداريًا فصلها أيضًا قضائيًا ونقلها من اختصاص دائرة المحكمة المنفصلة عنها إلى دائرة المحكمة المنضمة إليها، وقد أحيلت القضايا التي أصبحت بمقتضى هذه القرارات من اختصاص هذه المحاكم إليها بالحالة التي عليها ودون مصاريف إذ لم يكن قد تمت المرافعة فيها، والجدول التالي يبين هذه المحاكم وتاريخ إنشائها:

المركز أو القسم	المديرية أو المحافظة	تاريخ إنشاء المحكمة	المركز أو القسم	المديرية أو المحافظة	تاريخ إنشاء المحكمة
١. دير مواس	أسيوط	١٦ أكتوبر ١٩٤٦	١٣. الشهداء	المنوفية	٥ أبريل ١٩٥٠
٢. ديرب نجم(*)	الدقهلية	٢٠ فبراير ١٩٤٩	١٤. باب شرق	الإسكندرية	٨ يونيه ١٩٥٣
٣. أبو كبير	الشرقية	٢٢ فبراير ١٩٤٩	١٥. صدفا	أسيوط	٢٩ يناير ١٩٥٥
٤. الحسينية	الشرقية	٢٢ فبراير ١٩٤٩	١٦. القوصية	أسيوط	٢٨ مارس ١٩٥٥
٥. أبو حماد	الشرقية	٣ مارس ١٩٤٩	١٧. بندر سوهاج	جرجا	١ ديسمبر ١٩٥٥
٦. كوم أمبو	أسوان	١٣ يوليه ١٩٤٩	١٨مركز سوهاج	جرجا	١ ديسمبر ١٩٥٥
٧. المنشاة	جرجا	١٣ يوليه ١٩٤٩	١٩. بسيون	الغربية	١ ديسمبر ١٩٥٥
٨. حلوان	القاهرة	١٣ يوليه ١٩٤٩	٢٠. المراغة	جرجا	١٥ديسمبر ١٩٥٥
٩أبي المطامير	البحيرة	١٣ يوليه ١٩٤٩	٢١. مطاي	المنيا	١٧ديسمبر ١٩٥٥
١٠. بلقاس	الغربية	١٣ يوليو ١٩٤٩	٢٢. بندر بنها	القليوبية	٢٢ أبريل ١٩٥٦
١١. الخانكة	القليوبية	١٨ أغسطس ١٩٤٩	٢٣. بندر بني سويف	بني سويف	٣٠ أكتوبر ١٩٥٦
١٢. أبو تشت	قنا	٦ سبتمبر ١٩٤٩	٢٤بندر مياط(١) مياط(١)	دمياط	٢٣ نوفمبر ١٩٥٨

وقد أعقب صدور القرارات بإنشاء المراكز من الناحية الإدارية، أن أصدرت وزارة المالية القرار المالي المنظم لهذه المراكز، والجدول التالي يبين رقم القرار وتاريخه :

(*) تم فصل محكمة ديرب نجم الجزئية من دائرة اختصاص محكمة المنصورة الابتدائية ، وضمت إلى دائرة اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية بناءً علي القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦م الصادر في ٨ فبراير ١٩٥٦م، على أثر فصل هذا المركز من مديرية الدقهلية وضمه إلى مديرية الشرقية . (النشرة التشريعية لعام ١٩٥٦م صـ صـ ٢٣١ ، ٢٣٢ . الوقائع المصرية : ١٢ فبراير ١٩٥٦م ، عدد ١٢ مكرر (أ) ، صـ ٩.

(١) ينظر : الوثائق الرسمية لأعوام ١٩٤٦، ١٩٤٩، ١٩٥٠، النشرة التشريعية لأعوام ١٩٥٣، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٨.

المركز	المديرية	رقم وقرار التاريخ المالي	المركز	المديرية	رقم وقرار التاريخ المالي
١. بلقاس	الغربية	١٣٥ لسنة ١٩٤٣	١٧ سمسطا الوقف	بني سويف	٧٧ لسنة ١٩٤٩
٢. الشهداء	المنوفية	١٠٢ لسنة ١٩٤٤	١٨. قطور	الغربية	٦٠ لسنة ١٩٥٠
٣ــ إهناسيا المدينة	بني سويف	٥ لسنة ١٩٤٥	١٩. ساقلته	جرجا	٧٦ لسنة ١٩٥٠
٤. المنشاة	جرجا	١٣ لسنة ١٩٤٥	٢٠. أرمنت	قنا	٢١ لسنة ١٩٥١
٥. دير مواس	أسيوط	٩٥ لسنة ١٩٤٥	٢١ــ حوش عيسى	البحيرة	٢٢ لسنة ١٩٥١
٦. ديرب نجم	الدقهلية	٣١ لسنة ١٩٤٦	٢٢. بوش	بني سويف	٢٦ لسنة ١٩٥١
٧. أبو تشت	قنا	٣٢ لسنة ١٩٤٦	٢٣. البدرشين	الجيزة	٢٧ لسنة ١٩٥١
٨. قلين	الغربي	٣٣ لسنة ١٩٤٦	٢٤. البرلس	الفؤادية	٢٩ لسنة ١٩٥١
٩. صدفا	أسيوط	٣٨ لسنة ١٩٤٦	٢٥. طامية	الفيوم	٣٨ لسنة ١٩٥١
١٠. الباجور	المنوفية	٢٣ لسنة ١٩٤٨	٢٦ـ أولاد طوق شرق	جرجا	٩ لسنة ١٩٥٢
١١. كوم أمبو	أسوان	٢٩ لسنة ١٩٤٨	٢٧ــ سيدي سالم	الفؤادية	٢١ لسنة ١٩٥٢
١٢. مطاي	المنيا	٣٨ لسنة ١٩٤٨	٢٨. كفر سعد	دمياط	١ لسنة ١٩٥٥

المركز	المديرية	رقم وقرار التاريخ المالي	المركز	المديرية	رقم وقرار التاريخ المالي
١٣. المراغة	جرجا	٣٩ لسنة ١٩٤٨	٢٩. الحسينية	الشرقية	ـ
١٤. أبو كبير	الشرقية	٤٣ لسنة ١٩٤٨	٣٠. العدوة	المنيا	١ لسنة ١٩٥٦
١٥. الخانكة	القليوبية	٦٢ لسنة ١٩٤٨	٣١. دمياط	دمياط	لسنة ١٩٥٨[١]
١٦. القوصية	أسيوط	٢٧ لسنة ١٩٤٩	٣٢. بسيون	الغربية	ـ

(١) ينظر : الوثائق الرسمية في الفترة من عام ١٩٤٣ إلى عام ١٩٥٢م ، النشرة التشريعية التشريعية لأعوام ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٨، وأيضًا وزارة الأشغال العمومية ، مصلحة المساحة، كشف بأسماء المدن والنواحي المعتبرة وحدة لتحصيل الأموال المقررة ، المطبعة الأميرية ، القاهرة، ١٩٥٥م .

الخاتمة

الحمد لله الذي تمت بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف من أنجبت البشرية من العباد، محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم .. وبعد :

بعد الانتهاء من عرض الدراسة نشير بإيجاز الى أهم النتائج التي تم الوصول اليها:

* تميزت فترة العقدين الرابع والخامس من القرن العشرين بإجراء أكبر عمليات تطوير للوحدات الإدارية على مستوى المراكز والأقسام والبنادر، سواء عن طريق عمليات الإنشاء التي تمت - حيث تم إنشاء ما يقرب من ثلاثة وأربعين مركزًا وبندرًا على مستوى المديريات، وحوالي عشرين قسمًا للبوليس على مستوى المحافظات، بخلاف الأقسام التي نشأت في محافظات الحدود - إم عن طريق التغيير في حدود المديريات والمراكز بالفصل أو الضم، وكان آخر هذه التعديلات ما ورد في القرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ الصادر في نوفمبر ١٩٦٠م بتقسيم الأقاليم الجنوبية في الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحد فق نطاق هذه المحافظات، وكذلك القرار الوزاري رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠م بإطلاق اسم المحافظات على المديريات. وعليه تكون نسبة التنفيذ لمقترحات اللجنة الخاصة بإنشاء المراكز والبنادر قد وصلت إلي أكثر من ١٠٠% خلال تلك الفترة .
* كانت هناك أمور أخذت في الاعتبار عند إنشاء المراكز الجديدة أو نقل مقر المركز من جهة إلى جهة أخرى، وهي التي اعتمدتها لجنة التقسيم الإداري عند بحث مقترحات المديريات لإنشاء المراكز أو نقلها، ومن بين هذه الاعتبارات أن يكون المركز في بلدة بها محطة على خط السكة الحديد؛ لسهولة المواصلات وسرعة التنقل بينها وبين الجهات الأخرى، وأن تقع البلدة المختارة بقدر الإمكان

في وسط بلاد المركز وبالقرب من قاعدة المديرية، وتوفر المساكن الصالحة لسكنى الموظفين على اختلاف أعمالهم ودرجاتهم، وفي الوقت نفسه كان عدم توفر إحدى هذه الاعتبارات سببًا في تغيير مقر أحد المراكز ونقله إلى جهة أخرى.

* وضعت لجنة التقسيم الإداري عدة قواعد سارت عليها في بحثها لمقترحات المديريات، تمثلت في اجتماعات مكتبية، ووضع تقاري، واستلام مقترحات من رجال الادارة وممثلي المناطق في الهيئات النيابية، والقيام بالزيارات الميدانية إلى كثير من جهات القطر للمعاينة على الواقع، وكذلك عدم النظر في الشكاوى المقدمة ضد قراراتها، وترك الفصل في ذلك لقرار البرلمان، وللأسف لم يعرض هذا المشروع بعد إقرار اللجنة له ونشره على مجلس البرلمان، وهذه الظاهرة لم أجد لها تفسيرًا منطقيًا؛ لأن الموضوعات ذات الطابع السياسي والتي تحوم حولها الشكوك، حتى ولو عرضت على البرلمان تناقش في جلسات سرية حفاظًا على الأمن العام.

- أن قرارات لجنة التقسيم وإن كانت تحكمها اعتبارات تهدف في المقام الأول إلى إعادة تنظيم المساحات السكانية ورفاهية أهاليها؛ إلا أن عمليات الفصل أو الضم التي أجريت علي المديريات والمراكز والبلاد كانت لها بعض الآثار السلبية على الوحدات الادارية التي فصلت منها، خاصة إذا كان الجزء المقتطع له من السمات الاقتصادية ما يرجح الكفة التي يضم اليها، ولنا أن نتوقع ذلك في حال المراكز والأقسام ذات الطابع التجاري (عوائد الرسوم والضرائب) والتي تمثل مصدرًا مهمًا من مصادر تنمية ومالية المحافظة التابعة لها أو المديرية.
- تأثير التقسيم الإداري على البلاد من الناحية الاجتماعية سواء عن

طريق توفر المصالح الحكومية مما يضمن سرعة إنجاز الأعمال الخاصة بالأهالي، وتوفير نفقات الانتقال لمقرات المصالح الحكومية، خاصة وإن كان هذا من عيوب التقسيم الإداري القديم، بالإضافة إلي توفر الرعاية الصحية المناسبة بإنشاء المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية، بجانب توفر الوظائف الإدارية في المراكز والأقسام المنشأة حديثًا، والتي تخدم بصفة رئيسة أهالي تلك المراكز والأقسام، مع ملاحظة أن هذه الآثار لن تظهر علي المدي القريب بالمراكز المنشأة حديثاً، ولكن يمكن أن تلمس بعد عقد أو عقدين من تاريخ التقسيم الإداري الجديد .

- لا يمكن التغاضي عن أثر التقسيم الاداري علي البلاد من الناحية السياسية، وأهمها تغيير حدود الدوائر الانتخابية والمرشحين في الوحدة الادارية التي أجري عليها التغيير سواء بالفصل أم الضم.

ملحق رقم (١)

جدول تغيير قواعد المديريات(*)

المديرية	قاعدتها القديمة	قاعدتها الجديدة	تاريخ النقل بالميلادي	تاريخ النقل بالهجري
القليوبية	قليوب	بنها	١٨٥٠	١٢٦٦
الشرقية	بلبيس	الزقازيق	١٨٣٣	١٢٤٩
الدقهلية	أشمون الرمان	المنصورة	١٥٢٧	٩٣٣
الغربية	المحلة الكبرى	طنطا	١٨٣٦	١٢٥٢
المنوفية	منوف	شبين الكوم	١٨٢٦	١٢٤١
البحيرة	دمنهور	دمنهور	–	–
الجيزة	الجيزة	الجيزة	–	–
الفيوم	بني سويف	الفيوم	١٨٧٠	١٢٨٧
بني سويف	المنيا	بني سويف	١٨٢٩	١٢٤٥
المنيا	الفشن	المنيا	١٨٢١	١٢٣٦
أسيوط	ملوي	أسيوط	١٨٢٦	١٢٤١
جرجا	جرجا	سوهاج	١٨٥٩	١٢٧٥
قنا	جرجا	قنا	١٨٥١	١٢٦٨
أسوان	إسنا	أسوان	١٨٨٨	١٣٠٦

(*) نقلاً عن محمد رمزي: القاموس الجغرافي، القسم الثاني، البلاد الحالية ، الجزء الأول «المحافظات ومديريات القليوبية والشرقية، والدقهلية»، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٦م ، ص ١٤.

ملحق رقم (٢)

جدول تغيير أسماء الأقسام والمراكز منذ إنشائها وحتى أوائل القرن العشرين(*)

المديرية	القسم أو المركز القديم	تاريخ إنشائه	القسم أو المركز الجديد	تاريخ تغييره	ملاحظات
القليوبية	شبرا	١٨٧١	نوى	١٨٩٦	تم تغييره في ١٩١٣ إلى مركز شبين القناطر
الشرقية	العزيزية	١٨٢٦	منيا القمح	١٨٥٤	
	الصوالح	١٨٢٦	ههيا	١٨٩٦	
	العارين	١٨٦٣	فاقوس	١٨٩٦	أنشئ هذا القسم عام ١٩٢٦ باسم قسم أبو كبير
	القنايات	١٨٧١	الزقازيق	١٨٩٦	أنشئ هذا القسم عام ١٩٢٦ باسم شيبه النكارية
	الإبراهيمية	١٨٨١	كفر صقر	١٨٩٦	
الدقهلية	محلة منه	١٨٢٦	دكرنس	١٨٧١	
	منه سمنود	١٨٦١	أجا	١٨٩٦	
الغربية	محله منوف	١٨٧١	طنطا	١٨٩٦	
	الجعفرية	١٨٢٦	السنطة	١٨٩٦	
	سمنود	١٨٢٦	المحلة الكبرى	١٨٨٢	أعيد إنشاء مركز سمنود مرة أخري عام ١٩٣٥م.
	بلاد الأرز شرقا	١٨٢٦	بلقاس	١٨٩٦	عام ١٨٩٧ نقل ديوان مركز بلقاس إلى شربين وفي عام ١٩٤٣ أعيد إنشاء مركز بلقاس مرة أخرى
	بلاد الأرز	١٨٢٦	فوه	١٨٩٦	

(*) نقلاً عن محمد رمزي: القاموس الجغرافي، القسم الثاني، البلاد الحالية، الجزء الأول ص١٧.

المديرية	القسم أو المركز القديم	تاريخ إنشائه	القسم أو المركز الجديد	تاريخ تغييره	ملاحظات
	غربًا				
	المندوره	١٨٤١	دسوق	١٨٩٦	
تابع مديرية الغربية	بسيون	١٨٧١	كفر الزيات	١٨٩٦	أعيد إنشاء مركز بسيون مرة أخري عام ١٩٥٠م
	بيلا	١٨٧١	طلخا	١٨٩٦	أعيد إنشاء مركز بيلا مرة أخري عام ١٩٣٨م
المنوفية	مليج	١٨٢٦	شبين الكوم	١٨٩٦	
	سبك الضحاك	١٨٧١	قويسنا	١٨٩٦	
البحيرة	النجيلة	١٨٢٦	كوم حماده	١٩٠٣	
	الدلنجات	١٨٧١	إيتاي البارود	١٨٩٦	أعيد إنشاء مركز الدلنجات مرة أخرى عام ١٩٠١م.
	العطف	١٨٤١	رشيد	١٨٩٦	أنشئ هذا القسم باسم أدفينا عام ١٩٢٦م.
الجيزة	أوسيم	١٨٢٦	أمبابة	١٨٩٦	
	البدرشين	١٨٨٤	الجيزة	١٨٩٦	
	أطفيح	١٨٢٦	الصف	١٨٩٨	
	جرزة	١٨٨٠	العياط	١٨٩٦	
الفيوم	طبهار	١٨٧١	إطسا	١٨٩٦	
بني سويف	الزاوية	١٨٤٤	الواسطى	١٨٩٦	
المنيا	قلوصنا	١٨٤٤	سمالوط	١٨٩٦	
أسيوط	الدوير	١٨٣٣	البداري	١٨٩٦	
جرجا	برديس	١٨٩٠	البلينا	١٨٩٦	
قنا	فرشوط	١٨٢٩	نجع حمادي	١٨٩٦	
	السلمية	١٨٨٠	الأقصر	١٨٩٦	
أسوان	كورسكو وأبو	١٨٩٩	الدر	١٩٠٢	في عام ١٩٤٢ تم تغيير

المديرية	القسم أو المركز القديم	تاريخ إنشائه	القسم أو المركز الجديد	تاريخ تغييره	ملاحظات
	هور				اسم مركز الدر إلى مركز عنيبه.

ملحق رقم (٣)

جدول مقارنة بين التقسيم الإداري المقترح والتقسيم الإداري القديم (الحالي) (*)

أ - مديريات الوجه البحري

التقسيم الإداري المقترح			التقسيم الإداري القديم (الحالي)		
المديرية	عدد المراكز	عدد السكان	المديرية	عدد المراكز	عدد السكان
١. القليوبية	٧	٧٨٥٠٤١	١. القليوبية	٤	٦١٠١٥٧
٢. الشرقية	٩	١١١٤٨٨١	٢. الشرقية	٧	١١٢٠٨٢٦
٣. الدقهلية	٩	١١٠٩٧٩٩	٣. الدقهلية	٧	١٢١٨٥٠٢
٤. دمياط	٣	٣١٢٧٣٠	٤. محافظة دمياط	–	٨٩٣٤٠
٥. المنوفية	٨	١١٩٠٦١١	٥. المنوفية	٥	١١٥٩٧١٠
٦. الغربية	٨	١١٥٧٦٥٨	٦. الغربية	١٢	١٩٦٧٨٩٤
٧. الفؤادية	٤	٥١٤٠١٠			
٨. البحيرة	٧	٧٤١٤٦٠	٧. البحيرة	١٠	١٠٦١٥٩٦
٩. الحسينية	٤	٤١٧٨١٨			

ب - مديريات الوجه القبلي

التقسيم الإداري المقترح			التقسيم الإداري القديم (الحالي)		
المديرية	عدد المراكز	عدد السكان	المديرية	عدد المراكز	عدد السكان
١. الجيزة	٤	٥٣٢٦٣٠	١. الجيزة	٤	٦٨٥٣٣١
٢. الفيوم	٥	٥٤٣٦٥٧	٢. الفيوم	٤	٦٠٢١٢٢
٣. بني سويف	٥	٦١٦٤٥٩	٣. بني سويف	٣	٥٦١٣١٢
٤. المنيا	٦	٧٨٦٥٤٧	٤. المنيا	٦	٩٢٨٢٥٩
٥. الفاروقية	٥	٥٧٢١٦١	٥. أسيوط	٧	١٢٠٥٣٢١
٦. أسيوط	٦	٦٩٦٦٦٦			
٧. جرجا	٧	٩٥٦٩٥٧	٦. جرجا	٦	١١١٨٤٠٢
٨. قنا	٨	١٠٤٢٨٤٩	٧. قنا	٦	١٠١٧٥٦٩
٩. أسوان	٤	٣٥٧٠٢٠	٨. أسوان	٣	٣٥٥٠٩٦

(*) مجلس الوزراء: كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٥١٤٤« تقرير لجنة التقسيم الإداري »، ص ٢

ملحق رقم (٤)

جدول يبين تطور الوحدات الإدارية (الشياخات والقرى والبلاد) بالقطر المصري من خلال تعداد السكان لأعوام ١٩٣٧، ١٩٤٧، ١٩٦٠م (*)

المحافظة أو المديرية	عدد الوحدات الإدارية		
	تعداد١٩٣٧	تعداد١٩٤٧	تعداد١٩٦٠
١ـ الجيزة	١٨٨	١٩٦	١٩١
بندر الجيزة	٨	٨	٧
مركز الجيزة	٣٦	٣٠	٢٢
مركز الصف	٣٨	٤٢	٣٩
مركز العياط	٤٦	٥٤	٣٨
مركز إمبابة	٦٠	٦٢	٥١

(*) تم تجميع هذه البيانات والإحصاءات بواسطة الباحث من :

١ – الحكومة المصرية: وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، تعداد سكان القطر المصري عام ١٩٣٧، ج٢ ، جداول عامة، المطبعة الأميرية ١٩٤٢م ، ص ص ٣٤ – ٤٥ .

٢ – الحكومة المصرية : وزارة المالية والاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان عام ١٩٤٧م، ج٢، جداول عامة ، المطبعة الأميرية ١٩٥٠م ، ص ص ٤٤ – ٥١

٣ – الحكومة المصرية : مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠م ، ج٢ ، جداول عامة، المطبعة الأميرية ١٩٦٣م ، ص ص ٥١ – ٥٩.

٤ – وزارة الأشغال العمومية : مصلحة المساحة ، كشف بأسماء المدن والنواحي المعتبرة وحدة تحصيل الأموال المقررة ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٥م.

المحافظة أو المديرية	عدد الوحدات الإدارية		
	تعداد١٩٣٧	تعداد١٩٤٧	تعداد١٩٦٠
بندر أمبابة	–	–	١٠
البدرشين	–	–	٢٢
قسم بوليس الأهرام	–	–	٢
٢ـ الفيوم	**١٦٥**	**١٦٦**	**١٦٩**
بندر الفيوم	١	١	٤
مركز الفيوم	٣٦	٣٨	٤٠
مركز سنورس	٤٤	٤٤	٢٤
مركز أبشواي	٤٠	٣٤	٣٣
مركز أطسا	٤٤	٤٩	٤٩
مركز طامية	–	–	١٩
٣ـ بني سويف	**١٨٩**	**١٩٧**	**٢٣٢**
بندر بني سويف	٣	٣	٨
مركز بني سويف	٧٠	٤٨	٣٢
مركز ببا	٧٦	٦٥	٤٣
مركز الواسطى	٤٠	٤١	٣٦
مركز أهناسيا المدينة	–	٤٠	٣٨
مركز الفشن	–	–	٣٣
مركز سمسطا الوقف	–	–	٢٢
مركز بوش	–	–	٢٠
٤ ـ المنيا	**٣٠٣**	**٣٠٢**	**٣٥٥**
بندر المنيا	١	١	٥

المحافظة أو المديرية	عدد الوحدات الإدارية		
	تعداد١٩٣٧	تعداد١٩٤٧	تعداد١٩٦٠
مركز المنيا	٣٨	٣٩	٤٣
مركز مغاغة	٥٥	٥٩	٣٩
مركز سمالوط	٦٣	٥٨	٤٨
مركز بني مزار	٦٩	٦٣	٤١
مركز أبو قرقاص	٤٠	٤٣	٤٧
مركز الفشن	٣٧	٣٩	–
مركز العدوة	–	–	٢٤
مركز مطاي	–	–	٢٨
بندر ملوي	–	–	٤
مركز ملوي	–	–	٤٧
مركز دير مواس	–	–	٢٩
٥ ـ أسيوط	**٣٢٤**	**٣٣٠**	**٢٦٥**
بندر اسيوط– قسم أول	٣	٢	٧
بندر أسيوط – قسم ثان			٥
مركز أسيوط	٢٧	٢٩	٢٨
مركز ديروط	٦٥	٤٧	٤١
مركز منفلوط	٥٤	٥٣	٢٩
مركز أبو تيج	٤١	١٤	١٤
مركز أبنوب	٤٢	٤٢	٤٢
مركز البداري	٣٤	٣٧	٣٧
مركز ملوي	٥٨	٤٧	–
مركز دير مواس	–	٣٠	–

المحافظة أو المديرية	عدد الوحدات الإدارية		
	تعداد١٩٣٧	تعداد١٩٤٧	تعداد١٩٦٠
مركز القوصية	–	–	٣٢
مركز صدفا	–	٢٩	٣٠
٦ ـ جرجا (سوهاج)	**٢٦٦**	**٢٦٩**	**٢٧٩**
بندر سوهاج	–	١	٦
مركز سوهاج	٥٦	٥٢	٣٢
مركز طما	٤٣	٣٥	٣٥
مركز طهطا	٢٩	٤١	٤٠
مركز أخميم	٢٨	٢٧	١٥
مركز جرجا	٦٣	٣٢	٣٠
مركز البلينا	٤٧	٤٧	٣٠
مركز المراغة	–	–	٢٣
مركز المنشاة	–	٣٤	٣٣
مركز ساقلته	–	–	١٥
مركز أولاد طوق شرق	–	–	٢٠
٧ ـ قنا	**٢٠٨**	**٢١١**	**٢١٢**
بندر قنا	–	٢	٤
مركز قنا	٣٠	٣٠	٢٩
مركز إسنا	٢٦	٢٦	٢٣
مركز نجع حمادي	٦٧	٢٨	٣٣
مركز دشنا	٢٥	٢٥	٢٢

المحافظة أو المديرية	عدد الوحدات الإدارية		
	تعداد١٩٣٧	تعداد١٩٤٧	تعداد١٩٦٠
مركز قوص	٣٤	٣٤	٣٤
مركز الأقصر	٢٦	٣٠	٢١
مركز أرمنت	–	–	١٠
مركز أبو طشت	–	٣٦	٣٦
٨ - أسوان	**٩٠**	**٨٩**	**٩٠**
بندر أسوان	–	–	٣
مركز أسوان	٣٢	٣٩	١٦
مركز أدفو	١٩	٢٠	٢٠
مركز عنيبة (الدر)	٣٩	٣٠	٣٠
مركز كوم أمبو	–	–	٢١
٩ - أقسام الحدود	**٨٤**	**٢٠١**	**١١٧**
١ – البحر الأحمر	١١	٣٩	٣٤
٢ – سيناء	٢٤	٦٨	١٣
٣. الصحراء الجنوبية (الوادي الجديد)	١٦	١٨	١٨
٤. الصحراء الغربية (مطروح)	٣٣	٧٦	٥٢
١٠ - محافظة القنال	**٣٠**	**٢٧**	-
١- بورسعيد	١٣	١٣	١٣
قسم أول بور سعيد (الشرق)	–	–	٢
قسم ثان بور سعيد (الغرب)	–	–	٥

المحافظة أو المديرية	عدد الوحدات الإدارية		
	تعداد١٩٣٧	تعداد١٩٤٧	تعداد١٩٦٠
قسم ثالث بورسعيد (المناخ)	–	–	٤
المنيا	–	–	٢
٢ـ الإسماعيلية	١٧	١٤	٢٦
القنطرة الغربية	–	–	٦
قسم أول إسماعيلية(البستان)	–	–	٥
التل الكبير	–	–	٣
الضواحي	–	–	١٢
١١ـ محافظة القاهرة	**٢١٣**	**٢١٠**	**٢٣٢**
قسم السيدة زينب	١٥	١٥	١٤
قسم الخليفة	١٣	١٣	١٣
قسم الدرب الأحمر	١٨	١٨	١٧
قسم الجمالية	١٧	١٧	١٨
قسم باب الشعرية	١٦	١٦	١٦
قسم عابدين	١٥	١٥	١٠
قسم الموسكي	٥	٥	٥
قسم الأزبكية	٩	٩	٨
قسم بولاق	١٩	١٩	١٩
قسم الوايلي	٢٠	٢٠	١٨
قسم مصر الجديدة	١٨	١٦	٦
قسم شبرا	٩	٩	٨

المحافظة أو المديرية	عدد الوحدات الإدارية		
	تعداد١٩٣٧	تعداد١٩٤٧	تعداد١٩٦٠
قسم روض الفرج	٩	٩	٦
قسم مصر القديمة	١٢	١٢	١١
قسم بوليس الأهرام	٢	١	–
قسم قصر النيل	–	–	٦
قسم الظاهر	–	–	٦
قسم الزيتون	–	–	٤
قسم المطرية	–	–	١٤
قسم الساحل	–	–	٨
قسم المعادي	–	–	١٧
قسم حلوان	١٦	١٦	٨
١٢ـ محافظة السويس	**٧**	**٩**	**١٠**
قسم بوليس السويس	–	–	٣
قسم بوليس الأربعين(الجناين)	–	–	٧
١٣ـ محافظة الإسكندرية	**١٥٠**	**١٤٢**	**١١٧**
قسم الجمرك	١٩	١٩	١٩
قسم الرمل	٥٩	٥٣	١٢
قسم العطارين	٨	٨	٨
قسم اللبان	١٢	١٢	١٢
قسم محرم بك	١٩	١٨	٦
قسم المنشية	٤	٤	٤

المحافظة أو المديرية	عدد الوحدات الإدارية		
	تعداد١٩٣٧	تعداد١٩٤٧	تعداد١٩٦٠
قسم كرموز	١٢	١٢	١٠
قسم منيا البصل	١٥	١٤	١١
قسم المنيا	٢	٢	–
قسم المنتزه	–	–	٢١
قسم باب شرق (المحمودية)	–	–	٩
قسم الدخيلة	–	–	٥
١٤ـ دمياط	**١٦**	**١٥**	**٦٣**
بندر دمياط	–	–	٤
مركز دمياط	–	–	١١
مركز كفر سعد	–	–	٣٠
مركز فارسكور	–	–	١٨
١٥ـ القليوبية	**١٧٩**	**١٧٧**	**١٩٠**
مأمورية الضواحي	–	–	–
بندر بنها	–	٣	٣
مركز بنها	٤٠	٣٨	٥٣
مركز شبين القناطر	٥٣	٥١	٣٣
مركز طوخ	٤٩	٤٤	٤٦
مركز قليوب	٣٧	٤١	٣٦
بندر شبرا الخيمة	–	–	٥

المحافظة أو المديرية	عدد الوحدات الإدارية		
	تعداد١٩٣٧	تعداد١٩٤٧	تعداد١٩٦٠
مركز الخانكة	–	–	١٤
١٦ ـ الشرقية	**٣٩٣**	**٤٠١**	**٤٧٦**
بندر الزقازيق	١	١	١٨
مركز الزقازيق	٧٨	٥٤	٦٧
مركز منيا القمح	٧١	٧٣	٨١
مركز بلبيس	٥٢	٥٨	٦١
مركز ههيا	٦٢	٥٣	٣٩
مركز كفر صقر	٥١	٥٥	٣٦
مركز فاقوس	٧٨	٥٠	٤٩
مركز أبو حماد	–	٣٢	٢٨
مركز الحسينية	–	٢٥	٢٤
مركز أبو كبير	–	–	٣١
مركز ديرب نجم	–	–	٤٢
١٧ـ الدقهلية	**٤١٤**	**٤١٨**	**٤٤٥**
مركز المنصورة	٥٦	٦١	٦٤
تابع الدقهلية			
مركز أجا	٦١	٦٦	٦٣
مركز ميت غمر	٧٧	٧٣	٥٤
مركز السنبلاوين	٩٤	٦١	٦٦
مركز دكرنس	٥٣	٥٥	٥٨
مركز المنزلة	٣٠	٣٠	٤١

المحافظة أو المديرية	عدد الوحدات الإدارية		
	تعداد١٩٣٧	تعداد١٩٤٧	تعداد١٩٦٠
مركز ديرب نجم	–	٣٨	–
بندر المنصورة قسم أول	–	–	٤
بندر المنصورة قسم ثان	–	–	٥
مركز طلخا	–	–	٤٤
مركز شربين	–	–	٢٤
مركز بلقاس	–	–	٢٢
مركز فارسكور	٤٣	٣٤	٣٠
١٨ـ المنوفية	**٣١٧**	**٣١٩**	**٣١٢**
بندر شبين الكوم	١	١	٤
مركز شبين الكوم	٦٣	٤٢	٤٢
مركز أشمون	٦٠	٥٨	٥٤
مركز منوف	٦٤	٦٧	٣٣
مركز قويسنا	٧٠	٦٦	٦٢
مركز تلا	٥٩	٥٧	٤٥
مركز الباجور	–	–	٤٤
مركز الشهداء	–	٢٨	٢٨
١٩ـ البحيرة	**٤٠٣**	**٣٨١**	**٤٤١**
بندر دمنهور	١	١	٥
مركز دمنهور	٤٩	٤٦	٥٨
مركز شبراخيت	٥٥	٤٥	٦٢

المحافظة أو المديرية	عدد الوحدات الإدارية		
	تعداد١٩٣٧	تعداد١٩٤٧	تعداد١٩٦٠
مركز إيتاي البارود	٦٩	٥٦	٦٤
مركز رشيد	٢٢	٢٠	٢٠
مركز كوم حماده	٥٨	٥٧	٦٨
مركز أبو حمص	٣٢	٣٠	٣٣
مركز الدلنجات	٣٣	٣٤	٣٤
مركز كفر الدوار	٣٩	٣٩	٣٩
مركز المحمودية	١٩	٣٠	٣٢
مركز أبو المطامير	٢٦	٢٣	١٦
مركز حوش عيسى	–	–	١٠
٢٠ـ الغربية	**٥٨٠**	**٦٢٤**	**٣٥٤**
بندر طنطا قسم أول	١	١	٦
بندر طنطا قسم ثان	١	١	٦
بندر المحلة الكبرى	١	١	٨
مركز المحلة الكبرى	٥٠	٤٨	٥١
مركز طنطا	٧٦	٦٧	٥٢
مركز كفر الزيات	٥٧	٥٠	٣٨
مركز السنطة	٥٧	٥٦	٥٦
مركز زفتى	٥٩	٥٤	٥٦
مركز سمنود	١٥	٢١	٢١
مركز شربين	٤٧	٣٣	–
مركز طلخا	٤٩	٤٤	–
مأمورية البرلس	٨	٣٢	–

المحافظة أو المديرية	عدد الوحدات الإدارية		
	تعداد١٩٣٧	تعداد١٩٤٧	تعداد١٩٦٠
مركز دسوق	٤١	٣٩	–
مركز فوه	٢٢	٢٢	–
مركز قلين	–	٤٣	–
مركز كفر الشيخ	٩٦	٧٣	–
مركز بيلا	–	١٨	–
مركز بلقاس	–	٢١	–
مركز بسيون	–	–	٣٠
مكرز قطور	–	–	٣٠
٢١ـ مديرية كفر الشيخ (الفؤادية)	-	-	**٢٠٥**
بندر كفر الشيخ	–	–	٧
مركز كفر الشيخ	–	–	٦٢
مركز قلين	–	–	٢٦
مركز البرلس	–	–	٩
مركز فوه	–	–	٢٤
مركز بيلا	–	–	١٨
مركز دسوق	–	–	٣٧
مركز سيدي سالم	–	–	٢٢
إجمالي الوحدات الإدارية	٤٥٤٨	٤٦٧١	٤٧٩٤
إجمالي عدد المراكز والأقسام والبنادر	١٢٥	١٣٩	١٨٧
إجمالي عدد المراكز الجديدة	٣٢		
إجمالي عدد الأقسام والبنادر الجديدة	٣١		

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق الغير منشورة " دار الوثائق القومية" :

(*) مجلس النظار والوزراء : كود أرشيفي ٠٠٧٥/٠٥٥٠٦٨ جلسات مجلس الوزراء ، جلسة ٢ يونيه ١٩٤١م.

(*) . : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٢٣٥٥١ ، ج١ « طلبات خاصة بمجلس بلدية مديرية الفؤادية ١٩٥٠ – ١٩٥٥م» .

(*) . : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٥١٤٤ « قوانين ومكاتبات بإجراء وتعديل وتشكيل لجنة بوزارة الداخلية لبحث التقسيم الجغرافي والإداري الحالي لجميع المديريات والمحافظات ٢١ مايو ١٩٤١ – ٨ فبراير ١٩٥٦م.

(*) . : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٥١٥٧ « قانون ٥٨٥ لسنة ١٩٥٤ بتعديل الحدود الإدارية لمديريات بني سويف، المنيا، أسيوط ٣ نوفمبر ١٩٥٤م».

(*) . : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٥١٥٨ « قانون بتعديل تسمية وحدود مديرية سوهاج» .

(*) . : كود أرشيفي ٠٠٨١/٠٩٥١٧٠ « مكاتبات بشأن تشكيل لجنة لإعداد برنامج المنشآت والمرافق العامة لمدينة كفر الشيخ ١٩٥٠م».

(*) . : كود ارشيفي ٠٠٨١/٠٩٥١٧١ « مذكرة بشأن إنشاء وتكوين مجلس مديرية الفؤادية ١٩٥٠م».

(*) وزارة الشئون الاجتماعية : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠١٦٢ « أوراق التقسيم الإداري للمملكة المصرية، ج١ ، أبريل ١٩٤٥ – مارس ١٩٥٢م».

(*) . : كود أرشيفي ٤٠٢٩/٠٠٠١٦٣ « أوراق التقسيم الإداري للمملكة المصرية، ج٢ ، أبريل ١٩٥٤ – يونيه ١٩٥٤م».

ثانياً : الوثائق المنشورة :

(*) جمهورية مصر العربية: مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام ١٩٦٠م، ج٢، جداول عامة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٦٣م

(*) . : وزارة المالية والاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام ١٩٤٧م، ج٢ ، جداول عامة ، المطبعة الأميرية ١٩٥٣م.

(*) الحكومة المصرية : وزارة المالية ، مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، تعداد سكان القطر المصري لعام ١٩٣٧م، ج٢ ، جداول عامة، المطابع الأميرية ١٩٤٢م.

(*) . : وزارة العدل، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لأعوام ١٩٤٩ ، ١٩٥٠، ١٩٥١م .

(*) . : وزارة العدل، مجموعة الوثائق الرسمية لأعوام (١٩٤٣ – ١٩٥٢م) .

(*) . : وزارة العدل، النشرة التشريعية لأعوام (١٩٥٣ – ١٩٦٠م) .

(*) وزارة الأشغال العمومية : مصلحة المساحة ، كشف بأسماء المدن والبلاد المعتبرة وحدة لتحصيل الأموال المقررة، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٥م .

(*) الوقائع المصرية : أعداد أعوام ١٩٤٠م، (١٩٤٣ – ١٩٦٠م) .

(*) محمد رمزي : القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، القسم الأول، البلاد المندرسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤م.

(*) . : القاموس الجغرافي للبلاد المصرية ، القسم الثاني، البلاد الحالية،ج١ « المحافظات ومديريات القليوبية، الشرقية، الدقهلية»، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤م

(*) . : القاموس الجغرافي للبلاد المصرية ، القسم الثاني، البلاد الحالية، ج٢ «

مـديريات الغربيــة، المنوفيــة، البحيـرة »، الهيئــة المصـرية العامــة للكتــاب ١٩٩٤م.

(*) ـ : القاموس الجغرافي للبلاد المصرية ، القسم الثاني، البلاد الحالية ، ج٣ « مـديريات الجيـزة ، الفيـوم، بنـي سـويف، المنيـا»، الهيئـة المصـرية العامـة للكتاب ١٩٩٤م

(*) ـ : القاموس الجغرافي للبلاد المصرية ، القسم الثاني، البلاد الحالية ، ج٣ « مديريات أسيوط، جرجا، قنا، أسوان، ومحافظات الحدود»، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤م).

ثالثاً : المراجع الحديثة :

(*) أمين محمود عبد الله : تطور التقسيم الإداري في مصر العليا من فجر التاريخ وحتى نهاية القرن العشرين، ١٩٩٦م .

رابعاً : الدوريات (الصحف والمجلات) :

(*) الأهرام : ١٩٤١، ١٩٤٢م .

(*) البصير : ١٩٤١، ١٩٤٣، ١٩٤٩، ١٩٥٠م.

(*) البلاغ : ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٩، ١٩٥٠م.

(*) السياسة : ١٩٥٠م .

(*) المقطم : ١٩٤١م .

(*) المصري : ١٩٤١م.